

مقترحات إصلاحية في المغرب من الباحث بدر شاشا

بنك الماء الذكي في المغرب: فكرة مبتكرة لتغيير طريقة تدبير الثروة المائية ومحاربة الجفاف وبناء مستقبل مائي مستدام

يواجه المغرب في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة في مجال الماء، وأصبحت مسألة تدبير الموارد المائية من أهم القضايا التي ترتبط بالحياة اليومية للمواطنين، وبمستقبل الفلاحة، وباستقرار القرى والمدن، وبالأمن الغذائي، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالماء ليس مجرد مادة نستهلكها كل يوم، بل هو أساس الحياة، وشرط ضروري لاستمرار الأنشطة الفلاحية والصناعية، وعنصر حاسم في استقرار السكان داخل المناطق القروية، وركيزة أساسية لضمان مستقبل الأجيال القادمة. ومع توالي سنوات الجفاف، وتراجع التساقطات المطرية في فترات عديدة، وارتفاع درجات الحرارة، وتزايد الضغط على الفرشات المائية، أصبح من الضروري التفكير في حلول جديدة لا تكتفي بمواجهة الأزمة عندما تصل إلى ذروتها، بل تعمل على منع تفاقمها من خلال التخطيط المسبق، والاستعمال العقلاني للماء، وتطوير وسائل مبتكرة لجمعه وتخزينه وتوزيعه ومراقبة استهلاكه.

إن المغرب يتوفر على إمكانات مهمة يمكن استغلالها بصورة أفضل، سواء تعلق الأمر بمياه الأمطار، أو بالمياه المعالجة، أو بتحسين مردودية شبكات التوزيع، أو بتطوير تقنيات السقي، أو بحماية المياه الجوفية من الاستنزاف. غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في توفير مصادر جديدة للماء، بل في إيجاد طريقة متكاملة تجعل كل قطرة ماء ذات قيمة، وتمنع ضياعها دون فائدة، وتضمن وصولها إلى الأماكن التي تحتاج إليها في الوقت المناسب. ومن هنا تبرز فكرة إنشاء ما يمكن تسميته «بنك الماء الذكي»، وهو تصور لمشروع محلي قابل للتطوير على مستوى الدواوير والجماعات الترابية والتعاونيات الفلاحية، يقوم على جمع المياه وتخزينها وتديرها بطريقة منظمة وشفافة، مع الاستعانة بأدوات قياس بسيطة وتقنيات رقمية عند الحاجة، من أجل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الموارد المائية المتاحة.

إن الحديث عن بنك الماء لا يعني إنشاء بنك مالي أو مؤسسة تمنح القروض، وإنما المقصود هو بناء نظام لتدبير المخزون المائي، يشبه من حيث المبدأ طريقة تدبير الأموال في الحسابات، مع اختلاف جوهري يتمثل في أن الماء مورد طبيعي محدود، وليس رصيذاً مالياً يمكن خلقه بمجرد تسجيله في نظام إلكتروني. فكل كمية يتم تسجيلها يجب أن تكون مرتبطة بكمية حقيقية من الماء تم جمعها أو تخزينها أو توفيرها من خلال تقليص الضياع، مع التمييز بين المياه الصالحة للشرب ومياه السقي والمياه المعالجة، وعدم اعتبار هذه الأنواع متساوية في الجودة أو في الاستعمال.

تقوم الفكرة على إحداث نظام محلي يستطيع معرفة كمية المياه التي تدخل إلى الخزانات، والكمية التي يتم استهلاكها، والكمية التي تبقى متوفرة، ومقدار الفاقد الناتج عن التسربات أو عن طرق الاستعمال غير الفعالة. وبدلاً من الاعتماد على التقديرات العشوائية أو انتظار ظهور أزمة حادة، يصبح لدى الجماعة أو التعاونية أو الجهة المشرفة تصور واضح عن وضعية المخزون المائي، وعن حاجيات السكان والفلاحين، وعن الفترة التي يمكن أن يغطيها الماء المتوفر في ظل معدلات الاستهلاك الحالية.

وتكمن أهمية هذه الفكرة في إمكانية البدء بها على نطاق صغير، دون الحاجة إلى بناء منشآت ضخمة أو اقتناء تجهيزات باهظة الثمن منذ البداية. فقد ينطلق المشروع من دوار يعاني من صعوبة التزود بالماء خلال فصل الصيف، أو من تعاونية فلاحية تواجه ارتفاع تكاليف السقي، أو من مؤسسة عمومية ترغب في الاستفادة من مياه الأمطار التي تتساقط على أسطحها. وبعد تقييم النتائج، يمكن توسيع التجربة تدريجياً لتشمل مناطق أخرى، وفقاً للموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية.

منطق جديد في تدبير الماء: الانتقال من رد الفعل إلى الاستعداد المسبق

تعتمد بعض طرق تدبير الأزمات على التحرك عندما تبدأ المؤشرات السلبية في الظهور، مثل انخفاض مستوى السدود، أو تراجع صبيب الآبار، أو اضطرار السكان إلى البحث عن مصادر بديلة للماء. غير أن هذا الأسلوب قد يجعل الحلول أكثر تكلفة وصعوبة، لأن القرارات تتخذ

أحياناً تحت ضغط الوقت، بينما تكون الخيارات المتاحة قد تقلصت بالفعل.

أما بنك الماء الذكي، فيقوم على منطق مختلف، يتمثل في الاستعداد قبل وقوع الأزمة، من خلال مراقبة الموارد المتاحة بشكل منتظم، وتحديد الحاجيات، ومعرفة أوقات الوفرة وأوقات الندرة، ووضع قواعد واضحة للاستعمال والتوزيع. فعندما تكون التساقطات المطرية جيدة، يمكن جمع جزء من المياه وتخزينه وفق الشروط التقنية والبيئية المناسبة. وعندما ترتفع درجات الحرارة ويزداد الطلب، يمكن الاستفادة من المخزون المخصص للأغراض المناسبة، مع الحرص على حماية مياه الشرب وضمان الأولويات الأساسية.

ويحتاج هذا التصور إلى تغيير في طريقة التفكير، لأن تدبير الماء لا ينبغي أن يرتبط فقط بكمية ما يتم توفيره من مصادر جديدة، بل أيضاً بكمية ما يمكن الحفاظ عليه من الموارد الحالية. فالماء الذي يتم توفيره نتيجة إصلاح تسرب في شبكة التوزيع له قيمة عملية كبيرة، والماء الذي يتم الاقتصاد فيه بسبب اعتماد السقي الدقيق يمكن أن يساعد على تقليل الضغط على البئر أو السد، كما أن قطرة المطر التي يتم جمعها واستعمالها بشكل آمن قد تقلل الحاجة إلى ضخ كمية مماثلة من مصدر آخر.

ومن هنا يصبح قياس النتائج عنصراً أساسياً في المشروع. فلا يكفي القول إن نظاماً معيناً ساهم في توفير الماء، بل ينبغي مقارنة الاستهلاك قبل تطبيقه وبعده، مع مراعاة اختلاف الظروف المناخية، ومساحة

الأراضي المسقية، وعدد المستفيدين، وطبيعة المحاصيل، ومدة القياس. وبذلك يمكن التمييز بين الوفورات الحقيقية والنتائج التي قد تكون ناتجة عن تغيرات أخرى.

جمع مياه الأمطار: ثروة موسمية لا ينبغي تركها تضيع دون دراسة

تعتبر مياه الأمطار من الموارد التي يمكن أن تساهم في تخفيف الضغط على بعض مصادر الماء، خصوصاً عندما يتم جمعها من الأسطح والمنشآت المناسبة وتخزينها وفق معايير السلامة. ففي العديد من المناطق، تتساقط كميات من الأمطار خلال فترات محددة من السنة، ثم تمر أشهر طويلة تقل فيها التساقطات أو تنعدم. ويمكن التفكير في استغلال جزء من هذه المياه بطريقة مدروسة، بدلاً من تركها تتدفق إلى شبكات تصريف الأمطار أو تضيع دون استفادة محلية، حيثما كانت الظروف تسمح بذلك.

يمكن أن يبدأ المشروع من المدارس، والمستودعات الفلاحية، والأسواق المغطاة، وبعض المباني العمومية والخاصة، بعد دراسة مساحة الأسطح وطبيعة موادها ونوعية المياه الناتجة عنها. ويتم تركيب قنوات لتجميع المياه، مع نظام يسمح بالتخلص من الجزء الأول من الجريان الذي قد يحمل الغبار والأوساخ، ثم توجيه المياه إلى خزانات ملائمة أو إلى منشآت مخصصة لتغذية المياه الجوفية عندما تسمح طبيعة التربة والظروف الهيدرولوجية بذلك.

ومن الضروري هنا التمييز بين جمع مياه الأمطار وتخزينها وبين ضمان صلاحيتها للشرب. فالماء الذي يتجمع فوق الأسطح قد يحتوي على الغبار وفضلات الطيور والملوثات المختلفة، ولذلك لا يجوز اعتباره صالحاً للشرب مباشرة. وإذا كان الهدف هو استعماله للشرب، فيجب إخضاعه للمعالجة والفحوص اللازمة والالتزام بالمعايير الصحية المعمول بها. أما إذا كان سيستعمل في بعض الأغراض غير الشربية، مثل التنظيف أو السقي المناسب، فينبغي أيضاً تحديد شروط الجودة والاستعمال لتجنب المخاطر الصحية والبيئية.

وتستطيع كل جماعة ترابية إعداد خريطة أولية للأسطح التي يمكن أن تساهم في جمع مياه الأمطار، وتقدير الكميات المحتملة اعتماداً على التساقطات الفعلية ومساحة الأسطح وكفاءة التجميع. ويجب ألا تكون التقديرات مبنية على افتراض أن كل المطر المتساقط سيصل إلى الخزان، لأن جزءاً منه يتبخر أو يتسرب أو يضيع أثناء الجريان.

فعلى سبيل المثال، يمكن لسطح مساحته مئتا متر مربع أن يجمع، نظرياً، نحو ستين متراً مكعباً من مياه الأمطار إذا استقبل ثلاثمائة ملليمتر من التساقطات خلال فترة معينة، قبل احتساب الخسائر. لكن هذه الكمية ليست مضمونة في كل سنة، كما أن حجم الخزان وطريقة الاستعمال والقيود التقنية تحدد مقدار الماء الذي يمكن الاستفادة منه فعلياً. ولهذا ينبغي تصميم المشروع وفق البيانات المناخية المحلية، وليس اعتماداً على أرقام عامة قد لا تناسب المنطقة المستهدفة.

إن جمع مياه الأمطار لا يمثل حلاً شاملاً لأزمة الماء، لكنه قد يشكل جزءاً مهماً من منظومة متعددة المصادر، خاصة عندما يوجه إلى استعمالات مناسبة، ويصمم بطريقة تمنع التلوث وتقلل التبخر وتسمح بالصيانة السهلة.

خزانات جماعية صغيرة بدل الاعتماد على حل واحد كبير

من الأفكار التي تستحق الدراسة في إطار بنك الماء الذكي توزيع التخزين على مجموعة من الخزانات الصغيرة أو المتوسطة، بدلاً من الاعتماد دائماً على خزان مركزي واحد. ففي بعض الدواوير أو المناطق الفلاحية، قد يكون إنشاء خزانات موزعة بالقرب من أماكن الاستعمال أكثر ملائمة من نقل المياه لمسافات طويلة، لكن القرار يختلف حسب طبيعة الأرض، والتكلفة، والموارد المتاحة، ومتطلبات السلامة.

يسمح التخزين الموزع بالاستفادة من الأسطح ومناطق التجميع المختلفة، كما يمكن أن يقلل الحاجة إلى ضخ المياه لمسافات طويلة في بعض الحالات. ويمكن تخصيص خزان لمياه الأمطار المجمعة من مدرسة أو مبنى عمومي، وخزان آخر لاستعمالات فلاحية محددة، مع وجود نظام واضح لمنع اختلاط المياه غير الصالحة للشرب بمياه الشرب.

ولا يعني تعدد الخزانات أن المشروع يجب أن يكون معقداً. فقد تكفي في مرحلته الأولى خزانة تخزين واحدة مجهزة بعدد مناسب، وجدول

يسجل كميات الماء الداخلة والخارجة، ومسؤول يتولى مراقبة المستوى والصيانة. وبعد إثبات جدوى التجربة، يمكن إضافة وسائل أكثر تطوراً مثل حساسات قياس مستوى الماء أو أجهزة إرسال البيانات.

ويجب أن يراعي تصميم الخزانات عوامل مهمة، منها مقاومة المواد المستعملة، والحماية من التلوث، والحد من نمو الطحالب عند الحاجة، ومنع دخول الحشرات والأجسام الغريبة، وتوفير منافذ للصيانة والتفريغ الآمن. كما ينبغي احتساب تكلفة الإصلاح والتنظيف على مدى سنوات، لا الاكتفاء بثمن الشراء والتركيب.

فنجاح المشروع لا يقاس بعدد الخزانات التي يتم إنشاؤها، بل بقدرتها على توفير الماء بصورة موثوقة، وبمقدار مساهمتها الفعلية في تقليل الضغط على الموارد، وباستمرار تشغيلها دون أن تتحول إلى منشآت مهمة أو مكلفة في الصيانة.

الرصيد المائي الرقمي: كيف يمكن تنظيم الاستفادة بطريقة عادلة؟

من العناصر المبتكرة في التصور المقترح إنشاء سجل مائي رقمي يوضح وضعية الموارد المتاحة، وحجم الاستهلاك، والمساهمات في صيانة المنشآت، والقواعد التي تنظم الاستفادة من الماء. ويمكن تنفيذ هذا النظام في البداية باستعمال برنامج بسيط أو جدول إلكتروني، دون الحاجة إلى تطوير تطبيق مكلف.

تخيل، على سبيل المثال، تعاونية فلاحية تضم مجموعة من الفلاحين الذين يستفيدون من منشأة مشتركة لجمع مياه الأمطار. في بداية الموسم، يتم تسجيل حجم المياه المتوفرة، ثم تسجل كميات الاستعمال حسب العدادات أو وسائل القياس المعتمدة. ويستطيع كل عضو معرفة ما استهلكه، وما تبقى من المخزون، وما إذا كانت هناك تسربات أو خسائر غير معتادة.

وإذا ساهم أحد الأعضاء في تمويل إصلاح الخزان أو في صيانة نظام التجميع، يمكن تسجيل مساهمته المالية أو العملية بصورة مستقلة وواضحة. وتصبح قواعد توزيع الماء معلومة للجميع، بدلاً من ترك القرارات للاجتهاد الشخصي أو الخلافات التي قد تنشأ عند اشتداد الندرة.

لكن من المهم التأكيد أن هذا الرصيد ليس ملكية مستقلة للماء الطبيعي، ولا يمنح صاحبه حقاً قانونياً تلقائياً في المياه الجوفية أو مياه الأنهار أو الموارد العمومية. كما لا ينبغي تحويل الماء المخصص لحاجيات الشرب الأساسية إلى سلعة يتم تداولها وفق القدرة المالية. فالهدف من السجل هو تنظيم الاستعمال والشفافية والمساءلة، وليس إنشاء سوق غير منظم للماء.

ويمكن أن يتضمن السجل معلومات عن كمية المياه المخزنة، وتاريخ جمعها، ومصدرها، ونوعيتها، والكميات الموزعة، وتكاليف التشغيل والصيانة. ويمكن أيضاً تسجيل المؤشرات المتعلقة بالوفورات الناتجة عن إصلاح التسربات أو اعتماد تقنيات أكثر كفاءة.

وإذا تطورت التجربة، فقد يصبح بالإمكان ربط عدد من الخزانات ضمن لوحة متابعة موحدة، تسمح للمسؤولين بمعرفة المنشآت التي تحتاج إلى صيانة، والمناطق التي تواجه ارتفاعاً في الطلب، والمواقع التي يمكن أن تستفيد من استثمارات إضافية.

إن القيمة الحقيقية لهذا النظام لا تكمن في استعمال التكنولوجيا لمجرد استعمالها، بل في تحويل المعلومات إلى قرارات عملية، مع ضمان حماية البيانات واحترام خصوصية المستفيدين.

السقي الذكي: توفير الماء يبدأ من معرفة حاجة الأرض

تستهلك الفلاحة كميات مهمة من المياه، ولذلك فإن تحسين طرق السقي يمكن أن يساهم في حماية الموارد المائية، خصوصاً في المناطق التي تعتمد على الآبار أو المياه السطحية المحدودة. ومع ذلك، لا يمكن اختزال الحل في تركيب أنابيب السقي بالتنقيط فقط، لأن كفاءة استعمال الماء تتأثر بنوع التربة والمحصول والمناخ وجودة الصيانة وطريقة البرمجة.

يقوم السقي الذكي على تحديد الوقت المناسب للسقي والكمية الملائمة لكل محصول، عوض الاعتماد على جدول ثابت لا يراعي اختلاف الظروف. ويمكن استعمال حساسات رطوبة التربة في بعض الضيعات، بينما تستطيع ضيعات أخرى البدء بوسائل أقل تكلفة، مثل مراقبة

رطوبة التربة يدوياً، ومتابعة التوقعات الجوية، والاستفادة من الإرشاد الفلاحي.

فعندما تكون التربة ما تزال محتفظة بقدر كاف من الرطوبة، قد لا تكون هناك حاجة إلى إضافة كمية جديدة من الماء في ذلك الوقت. وعندما ترتفع درجات الحرارة أو يتغير الطقس، ينبغي تعديل برنامج السقي وفق احتياجات المحصول. كما يمكن تقسيم الضيعة إلى مناطق بحسب نوع التربة والمحاصيل، لأن الأرض الرملية لا تحتفظ بالماء بالطريقة نفسها التي تحتفظ بها بعض الأراضي الطينية.

ويستطيع بنك الماء الذكي ربط معلومات السقي بمستوى المخزون المتوفر، بحيث يتم التخطيط للاستعمال بناءً على حاجة المحاصيل والكمية المتاحة. فإذا كانت الموارد محدودة، يمكن إعطاء الأولوية للمحاصيل التي تحتاج إلى تدخل عاجل، وفق معايير زراعية عادلة ومعلومة مسبقاً، بدلاً من توزيع الماء بطريقة عشوائية قد تؤدي إلى ضياعه دون تحقيق أفضل نتيجة.

ومن الضروري كذلك الانتباه إلى ما يسمى بتأثير الارتداد، إذ إن بعض التقنيات التي ترفع كفاءة السقي قد تشجع على توسيع المساحات المزروعة أو زيادة الاستهلاك الإجمالي. ولذلك ينبغي أن يكون الهدف هو تقليل الضغط الحقيقي على الموارد المائية، وليس فقط تقليل كمية الماء المستعملة لكل وحدة إنتاج مع السماح بارتفاع الاستهلاك الإجمالي دون ضوابط.

إن توفير الماء في الفلاحة يتطلب الجمع بين التقنية والمعرفة الزراعية، واختيار المحاصيل المناسبة للظروف المحلية، وتحسين إدارة التربة، وتجنب السقي في الأوقات التي ترتفع فيها خسائر التبخر عندما تسمح الظروف بذلك.

كشف التسربات: الماء الذي لا نراه قد يكون جزءاً كبيراً من المشكلة

عندما نتحدث عن أزمة الماء، يتجه التفكير غالباً إلى الجفاف وقلة الأمطار ونقص السدود، لكن هناك جانباً آخر لا يقل أهمية، وهو الماء الذي يتم ضياعه بسبب التسربات أو ضعف مراقبة الشبكات أو سوء تدبير التجهيزات.

قد يحدث التسرب في أنبوب مدفون، أو في وصلة داخل منشأة عمومية، أو في شبكة فلاحية، أو في خزان لا يتم إغلاقه بصورة محكمة. وقد يستمر ضياع الماء فترة طويلة قبل أن ينتبه إليه أحد، خصوصاً إذا لم تكن هناك عدادات أو سجلات تسمح بالمقارنة بين الكميات.

لهذا يمكن أن يخصص بنك الماء الذكي جزءاً من عمله لمراقبة تدفق المياه ومقارنة الكمية التي تدخل إلى الشبكة بالكمية التي يتم تسجيلها عند نقاط الاستعمال. وإذا ظهرت فروق غير معتادة، يبدأ المسؤولون في البحث عن سببها، مع مراعاة دقة العدادات والتغيرات الطبيعية في الاستهلاك.

ولا يشترط أن يبدأ المشروع بأجهزة إلكترونية متطورة. ففي بعض الحالات، يمكن للاستعمال المنتظم للعدادات، والتفقد الميداني، وتسجيل القراءات، وإصلاح التسربات المعروفة أن يحقق نتائج مهمة بتكلفة معقولة. وبعد ذلك يمكن إدخال أجهزة أكثر تطوراً في المواقع التي تستحق الاستثمار.

كما يمكن تنظيم حملات محلية للكشف عن التسربات في المدارس والمساجد والمرافق العمومية، مع وضع آلية واضحة للإبلاغ عن الأعطال ومتابعة إصلاحها. ويجب أن يكون لكل بلاغ رقم أو سجل وتاريخ، حتى يمكن معرفة مدة الاستجابة وتحديد المواقع التي تتكرر فيها المشاكل.

إن إصلاح تسرب صغير قد يبدو أمراً بسيطاً، لكن تكرار التسربات في شبكة واسعة قد يؤدي إلى خسائر متراكمة. ولهذا ينبغي التعامل مع الصيانة باعتبارها استثماراً في الأمن المائي، وليس مجرد نفقة ثانوية.

المياه العادمة المعالجة: مورد يحتاج إلى تخطيط واستعمال مسؤول

يمكن للمياه العادمة التي خضعت لمعالجة مناسبة أن تساهم في تلبية بعض الاحتياجات، خاصة في سقي المساحات الخضراء وبعض الاستعمالات الصناعية والزراعية التي تسمح بها المعايير المعمول بها. لكن إعادة استعمال هذه المياه تحتاج إلى دراسة دقيقة لجودة المعالجة،

ونوعية المحاصيل، وطريقة السقي، ومخاطر تعرض العمال أو السكان لها.

وتتمثل الفكرة في إدراج المياه المعالجة ضمن خريطة الموارد المحلية، مع فصلها بوضوح عن شبكات مياه الشرب، ووضع علامات مميزة على الأنابيب ونقاط الاستعمال، ومراقبة الجودة بانتظام. كما ينبغي تحديد المستعملين المسموح لهم بالاستفادة منها، والكمية المتاحة، وشروط النقل والتخزين، والمسؤولية عن المراقبة والصيانة.

وفي المناطق التي تتوفر على محطات لمعالجة المياه العادمة، يمكن دراسة إمكانية توجيه جزء من المياه المعالجة إلى الاستعمالات الملائمة، بعد التأكد من الجدوى التقنية والاقتصادية والبيئية. أما المناطق التي لا تتوفر على البنية التحتية اللازمة، فقد تحتاج إلى استثمارات كبيرة قبل أن تصبح هذه الإمكانيات واقعية.

ولا يجوز اعتبار المياه المعالجة بديلاً مباشراً لماء الشرب دون نظام متكامل للمعالجة والتحقق الصحي الذي يفرض بالمتطلبات المعتمدة. فالمقصود هو تنويع مصادر المياه بحسب نوعية الاستعمال، وليس إلغاء الفروق الأساسية بين المياه المختلفة.

ويستطيع بنك الماء الذكي أن يؤدي دوراً تنظيمياً مهماً في هذا المجال، من خلال تسجيل كميات المياه المعالجة المتاحة، وربطها بالحاجيات

المناسبة، ومراقبة الاستعمالات، وتقييم الوفورات الناتجة عنها مقارنة باستعمال المياه العذبة.

تغذية المياه الجوفية: تخزين الماء تحت الأرض بدلاً من تركه يتبخر

في بعض المناطق، قد يكون من المفيد دراسة إمكانية توجيه جزء من مياه الأمطار أو مياه الجريان السطحي إلى منشآت تساعد على تغذية المياه الجوفية. وتتميز هذه المقاربة بأن جزءاً من الماء يمكن أن يُخزن في باطن الأرض بدلاً من بقاءه في خزانات سطحية معرضة للتبخر.

لكن هذا الحل لا يصلح في كل مكان، ولا يمكن تطبيقه دون دراسات هيدرولوجية وجيولوجية مناسبة. فطبيعة التربة والصخور، ومستوى المياه الجوفية، وجودة المياه، واحتمال انتقال الملوثات، كلها عوامل تحدد إمكانية تنفيذ المشروع وشكله.

وفي بعض المواقع، قد تكون هناك حاجة إلى أحواض تسرب مصممة هندسياً أو منشآت أخرى مناسبة، بينما قد تكون مواقع أخرى غير صالحة بسبب طبيعة الأرض أو وجود مصادر تلوث قريبة. كما ينبغي التأكد من أن المياه الموجهة إلى باطن الأرض لا تؤدي إلى تلويث الفرشة المائية أو الإضرار بالنظم البيئية.

ومن الأخطاء التي ينبغي تجنبها الاعتقاد أن حفر آبار إضافية أو توجيه المياه إلى الأرض سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستدام في المخزون

الجوفي. فالنتائج تعتمد على التوازن بين التغذية والسحب، وعلى الخصائص المحلية للفرشة المائية، وعلى مدى استمرار الظروف الملائمة.

ولذلك ينبغي أن يتعاون المشروع مع المختصين والجهات المعنية بالماء قبل إنشاء أي منشأة للتغذية الاصطناعية. وعندما تكون هذه المنشآت مناسبة، يمكن أن تصبح جزءاً من خطة محلية لتقليل الجريان الضار وتحسين الاستفادة من مياه الأمطار، مع الحفاظ على جودة المياه الجوفية.

كيف يمكن تطبيق الفكرة في دوار مغربي بصورة واقعية؟

يمكن أن يبدأ المشروع في دوار واحد يعاني من نقص الماء، بعد عقد لقاء مع السكان والفلاحين والجمعيات المحلية والجهات المعنية، من أجل تحديد المشكلة الحقيقية. فقد تكون المشكلة الأساسية هي انقطاع التزويد، أو ارتفاع كلفة ضخ الماء، أو ضياع المياه في الشبكة، أو صعوبة السقي خلال أشهر الجفاف، أو ضعف القدرة على تخزين مياه الأمطار.

ويجب تحديد المشكلة قبل شراء المعدات، لأن الحل الذي يناسب قرية تعاني من التسربات قد لا يكون هو نفسه الحل المناسب لقرية تحتاج إلى تحسين جمع مياه الأمطار. كما أن المناطق التي تعاني من ندرة

شديدة للمياه الجوفية تحتاج إلى مقارنة مختلفة عن المناطق التي تتوفر على مصدر مائي مستدام لكنه لا يُستغل بكفاءة.

بعد ذلك، يتم جمع المعلومات الأساسية عن مصادر المياه الموجودة، وكميات الاستهلاك، وعدد المستفيدين، وحالة الخزانات والشبكات، والتكاليف الحالية. ويمكن الاستعانة بعدادات موجودة أو تركيب عدادات إضافية في النقاط المهمة، مع تسجيل القراءات على مدى فترة كافية للحصول على صورة أولية عن الوضع.

ثم يتم اختيار تدخل محدود يمكن قياس نتائجه. فقد يكون تركيب نظام لجمع مياه الأمطار فوق مبنى عمومي، أو إصلاح شبكة صغيرة كثيرة التسربات، أو تجهيز خزان بمؤشر واضح لمستوى الماء، أو تحسين السقي داخل تعاونية فلاحية. والأفضل أن يبدأ المشروع بإجراء واحد أو اثنين يمكن تقييمهما بسهولة، بدلاً من تنفيذ مجموعة كبيرة من التدخلات في وقت واحد دون معرفة أثر كل منها.

ويجب أن تتضمن التجربة قواعد مكتوبة بشأن توزيع المياه، وتكاليف الصيانة، ومسؤولية تشغيل المعدات، وكيفية التعامل مع الأعطال، وطريقة مراقبة النتائج. كما ينبغي تحديد الشخص أو الجهة التي ستتولى المسؤولية اليومية، لأن المنشآت التي لا توجد جهة واضحة لصيانتها قد تتوقف عن العمل بعد انتهاء التمويل الأولي.

بعد مرور فترة مناسبة، تتم مقارنة النتائج مع الوضع السابق، من خلال مؤشرات واضحة مثل كمية الماء التي تم جمعها، وعدد التسربات التي تم إصلاحها، وحجم الاستهلاك قبل التدخل وبعده، وكلفة التشغيل، وعدد أيام توفر الماء، ومدى رضا المستفيدين. وعند توفر بيانات كافية، يمكن تحديد ما إذا كان المشروع يستحق التوسع، وما التعديلات التي يحتاج إليها.

التكلفة والتمويل: كيف نبدأ دون ميزانية ضخمة؟

من نقاط القوة في هذا التصور أن تطبيقه لا يتطلب بالضرورة إنشاء مؤسسة كبيرة منذ اليوم الأول. فمن الممكن اختبار بعض عناصره بتكلفة محدودة، خاصة إذا كانت هناك خزانات أو شبكات موجودة يمكن تحسينها بدلاً من استبدالها بالكامل.

فقد تبدأ تجربة بسيطة بتدقيق الاستهلاك وإصلاح التسربات وتركيب عدادات في نقاط محددة، مع إنشاء سجل رقمي مجاني أو منخفض التكلفة. أما جمع مياه الأمطار فيحتاج إلى تقييم مساحة السطح ونوعية القنوات والخزان والحماية الصحية وأعمال التركيب. وقد ترتفع التكلفة بصورة كبيرة إذا تطلب المشروع أشغلاً مدنية أو معالجة للمياه أو ضخاً بالطاقة الشمسية أو منشآت لتغذية المياه الجوفية.

ولهذا لا يمكن تحديد ميزانية موحدة لجميع مناطق المغرب. فتكلفة مشروع في قرية تتوفر على خزان قائم تختلف عن تكلفة مشروع

يحتاج إلى حفر وبناء وتجهيزات جديدة. كما تختلف الأسعار حسب حجم المنشأة، وجودة المعدات، والنقل، والأشغال، والصيانة، ومتطلبات الترخيص.

ويمكن البحث عن تمويل من خلال التعاونيات والجمعيات والجماعات الترابية وبرامج دعم المشاريع البيئية والفلاحية، وفق شروط كل برنامج وألوياته. كما يمكن دراسة الشراكات مع المؤسسات والشركات التي ترغب في دعم مشاريع ذات أثر اجتماعي وبيئي واضح.

لكن الحصول على التمويل لا ينبغي أن يكون الهدف الوحيد للمشروع. فالمهم هو إثبات أن الاستثمار سيحقق وفراً حقيقياً أو يحسن استمرارية التزويد أو يقلل الخسائر، وأن هناك جهة قادرة على تشغيل المنشأة وصيانتها بعد انتهاء فترة الدعم.

ومن الأفضل إعداد ميزانية تشمل تكلفة الإنشاء والتشغيل والصيانة وقطع الغيار ومراقبة الجودة، مع تقدير عمر المعدات ومواعيد استبدالها. بهذه الطريقة، يصبح المشروع قابلاً للاستمرار بدلاً من أن يعتمد على تمويل أولي قد لا يكفي للحفاظ على نتائجه.

الجانب الاجتماعي: الماء مسؤولية مشتركة وليس مجرد مسألة تقنية

لا يمكن لأي مشروع لتدبير الماء أن ينجح اعتماداً على المعدات وحدها. فحتى أفضل الخزانات والعدادات لا تستطيع حل النزاعات حول التوزيع إذا كانت القواعد غير واضحة، أو إذا شعر بعض المستفيدين بأنهم محرومون من حقوقهم، أو إذا غابت الشفافية في إدارة الموارد المشتركة.

لذلك ينبغي أن يشارك السكان والفلاحون في وضع قواعد الاستفادة منذ البداية، مع مراعاة الحاجيات الأساسية للأسر، وحماية الفئات الأكثر هشاشة، وضمان عدم تفضيل من يملك قدرة مالية أكبر على حساب من يحتاج إلى الماء للشرب والاستعمالات المنزلية الضرورية.

ويمكن تشكيل لجنة محلية تضم ممثلين عن المستفيدين، تكون مهمتها متابعة المخزون، وتسجيل الاستهلاك، والإبلاغ عن الأعطال، ونشر معلومات مبسطة عن الوضعية المائية. ويجب أن تكون القرارات قابلة للمراجعة، وأن توجد طريقة واضحة لتقديم الشكاوى وتسوية الخلافات.

كما يمكن تنظيم لقاءات توعوية حول الاقتصاد في الماء، وإصلاح التسربات المنزلية، واختيار تجهيزات أقل استهلاكاً، وفهم أهمية جودة المياه. وينبغي أن تكون هذه الأنشطة عملية وقريبة من الواقع، بدلاً من الاكتفاء بالشعارات العامة.

ويمكن للمدارس أن تلعب دوراً مهماً من خلال برامج تربوية تجمع بين ترشيد الاستهلاك وجمع مياه الأمطار المناسبة ومراقبة استعمال الماء

في المرافق. كما يمكن إشراك الشباب في جمع البيانات وصيانة الأدوات البسيطة بعد تدريبهم، مع إسناد الأعمال التقنية الحساسة إلى المختصين.

إن بناء ثقافة محلية لتدبير الماء قد يكون من أهم نتائج المشروع على المدى الطويل، لأنه يساعد على استمرار الممارسات الجيدة حتى عندما تتغير المعدات أو مصادر التمويل.

التكنولوجيا ليست الهدف: البساطة قد تكون أكثر فعالية

عندما نسمع عبارة الماء الذكي، قد نتخيل تطبيقاً هاتفياً معقداً، وحساسات متطورة، وأنظمة آلية باهظة الثمن. لكن الابتكار الحقيقي لا يتطلب دائماً هذه المعدات. ففي بعض الحالات، يمكن لسجل منظم وعدادات دقيقة وخزان محكم الصيانة أن تحقق نتائج أفضل من نظام رقمي متقدم لا يستطيع السكان تشغيله أو إصلاحه.

ويمكن تطوير المشروع تدريجياً وفق الحاجة. في البداية، يتم تسجيل القراءات يدوياً ومقارنتها أسبوعياً. وبعد التأكد من أن البيانات مفيدة، يمكن تركيب حساسات لمستوى الخزان أو أجهزة لقياس التدفق. وإذا كان الموقع يتوفر على تغطية مناسبة واتصال مستقر، يمكن إرسال البيانات إلى لوحة متابعة بسيطة. أما إذا كانت الشبكة ضعيفة، فيمكن تخزين القراءات محلياً ثم نقلها عند توفر الاتصال.

ويمكن تصميم تنبيهات عندما ينخفض مستوى المخزون إلى حد معين، أو عندما يظهر استهلاك غير معتاد، أو عندما يحين موعد صيانة المضخة. لكن ينبغي اختبار دقة الحساسات والعدادات بانتظام، لأن البيانات الخاطئة قد تؤدي إلى قرارات خاطئة.

كما ينبغي مراعاة كلفة البطاريات والطاقة والاتصال والصيانة، وتوفير بديل يدوي إذا تعطل النظام الإلكتروني. فالماء مورد أساسي، ولا يجوز أن يتوقف تدبيره بسبب عطل في تطبيق أو جهاز لا تتوفر قطع غياره.

ومن الممكن أن تتطور الفكرة مستقبلاً إلى منصة تجمع معلومات عدد من الدواوير والتعاونيات، وتساعد على مقارنة الاستهلاك وتحديد فرص الاستثمار. لكن هذه المرحلة يجب أن تأتي بعد إثبات نجاح التجارب المحلية، وليس قبلها.

كيف يمكن أن تتوسع الفكرة لتشمل مناطق متعددة في المغرب؟

إذا أثبتت التجربة المحلية نجاحها، يمكن التفكير في نموذج قابل للتكرار في مناطق أخرى، مع تكييفه حسب المناخ وطبيعة الأرض ومصادر المياه والحاجيات. فالمناطق الجبلية قد تحتاج إلى حلول مختلفة عن السهول الفلاحية، والمناطق القريبة من الساحل تختلف عن المناطق الداخلية، والقرى التي تعتمد على الآبار ليست مثل التجمعات التي تتوفر على شبكة توزيع عمومية.

يمكن أن تتضمن المنصة المحلية قاعدة بيانات عن المنشآت المائية، ومواقع الخزانات، وكميات المياه التي يتم جمعها، وحالة المعدات، ومواعيد الصيانة، ومؤشرات الاستهلاك. ويمكن الاستفادة من هذه البيانات في تحديد الأماكن التي تحتاج إلى تدخل عاجل، أو التي يمكن أن تستفيد من توسيع أنظمة جمع الأمطار، أو التي تعاني من خسائر مرتفعة في الشبكات.

لكن جمع البيانات يجب أن يتم وفق قواعد واضحة، مع التحقق من دقتها واحترام خصوصية الأسر والمستفيدين. كما ينبغي ألا يتم اتخاذ قرارات حساسة بشأن توزيع الماء اعتماداً على خوارزميات غير مفهومة أو بيانات ناقصة، بل يجب أن تظل هناك مسؤولية بشرية ومؤسسية واضحة.

ويمكن أن يساعد التوسع المنظم على تبادل الخبرات بين الجماعات والتعاونيات، بحيث تستفيد كل منطقة من التجارب الناجحة في المناطق الأخرى. فإذا نجح نظام معين في تقليل التسربات أو تحسين استغلال مياه الأمطار، يمكن دراسة إمكانية نقله إلى موقع آخر، بعد التحقق من ملاءمته للظروف المحلية.

وهكذا يمكن أن تتحول المبادرات الصغيرة إلى شبكة من المشاريع المحلية التي تساهم في تعزيز الأمن المائي، دون افتراض أن حلاً واحداً يصلح لجميع مناطق المملكة.

ما الذي يجعل بنك الماء الذكي مختلفاً عن مشاريع الماء التقليدية؟

إن الفرق الأساسي ليس في الخزان أو العداد أو الحساس في حد ذاته، فهذه التقنيات معروفة ومستخدمة في أماكن متعددة. إنما يتمثل العنصر المميز في جمع عدد من الوظائف ضمن نظام واحد يربط بين تخزين الماء، ومراقبة الاستهلاك، وكشف التسربات، وتنظيم التوزيع، وتقييم الوفورات، وإشراك المستفيدين في تدبير الموارد.

فبدلاً من تنفيذ مشروع لجمع الأمطار دون معرفة أثره على الاستهلاك، أو تركيب عدادات دون وجود خطة لإصلاح التسربات، أو اعتماد السقي بالتنقيط دون ضبط الكميات الإجمالية، يسعى هذا التصور إلى ربط جميع التدخلات بأهداف قابلة للقياس.

كما أن السجل المائي يساعد على معرفة الفرق بين كمية الماء التي تم جمعها والكمية التي تم استهلاكها، وبين الماء الذي تم توفيره فعلياً والماء الذي كان سيستهلك في الظروف نفسها. وهذه نقطة مهمة، لأن المشروع قد يبدو ناجحاً عند النظر إلى حجم الخزان وحده، بينما تكون الاستفادة الحقيقية محدودة بسبب التبخر أو التسرب أو ضعف الطلب في بعض الفترات.

ويتيح هذا النهج أيضاً تحديد التدخلات الأكثر جدوى اقتصادياً. فإذا تبين أن إصلاح شبكة قائمة يوفر كميات أكبر بكلفة أقل من إنشاء خزان جديد، فقد يكون من الأفضل توجيه الموارد نحو الصيانة. وإذا أظهرت

القياسات أن جمع مياه الأمطار من سطح معين غير مجدٍ بسبب ضعف التساقطات أو صغر المساحة، يمكن البحث عن موقع آخر أو حل بديل.

إن الابتكار هنا هو في طريقة التفكير والإدارة، وفي استخدام المعلومات لتوجيه الاستثمار نحو الإجراءات التي تحقق أكبر فائدة ممكنة.

التحديات التي يجب مواجهتها بصراحة

رغم الإمكانيات التي توفرها هذه الفكرة، فإنها لا تخلو من تحديات. فجمع مياه الأمطار يعتمد على التساقطات، وقد تكون الكميات غير كافية خلال سنوات الجفاف. كما أن التخزين يحتاج إلى منشآت مناسبة ومساحات متاحة وتكاليف صيانة مستمرة.

وقد تواجه بعض المناطق صعوبة في تمويل المعدات أو توفير الخبرة التقنية اللازمة، كما يمكن أن تظهر خلافات حول توزيع الماء أو المسؤولية عن الأعطال. وقد تتعرض العدادات والحساسات للتلف، أو تصبح بياناتها غير دقيقة إذا لم تخضع للفحص والصيانة.

وهناك أيضاً تحديات قانونية وتنظيمية تتعلق باستعمال الموارد المائية، وجمع المياه وتخزينها، واستغلال الآبار، وإعادة استعمال المياه المعالجة، وإنشاء منشآت مرتبطة بالمجاري المائية أو المياه الجوفية. لذلك يجب التأكد من المتطلبات المعمول بها لدى الجهات المختصة قبل تنفيذ الأعمال التي تحتاج إلى ترخيص أو موافقة.

ومن التحديات كذلك ضرورة حماية جودة الماء. فقد يؤدي التخزين غير السليم إلى تلوث المياه أو تكاثر الكائنات غير المرغوب فيها، وقد يؤدي استعمال المياه غير المناسبة في بعض الأنشطة إلى مخاطر صحية أو بيئية. ولهذا يجب تصميم المشروع وفق نوع الاستعمال، وليس وفق كمية الماء المتاحة فقط.

كما ينبغي الحذر من المبالغة في تقدير النتائج. فلا يمكن ضمان حل مشكلة الجفاف في منطقة معينة من خلال خزان أو تطبيق رقمي، ولا يمكن اعتبار توفير الماء في موقع واحد دليلاً على حل الأزمة على المستوى الوطني. إنما يمكن للمشروع أن يكون أداة مساعدة ضمن سياسة متكاملة تشمل التخطيط المائي، وحماية الأحواض المائية، وتحسين الشبكات، وترشيد الاستهلاك، وتطوير الموارد البديلة حيثما كانت مناسبة.

إن الاعتراف بهذه التحديات لا يقلل من قيمة الفكرة، بل يساعد على بنائها بطريقة أكثر واقعية واستدامة.

كيف نقيس نجاح المشروع بعد سنة من العمل؟

بعد مرور سنة على بداية التجربة، ينبغي ألا يكون الحكم على المشروع مبنياً على عدد الاجتماعات أو المعدات التي تم شراؤها، بل على النتائج الفعلية التي تحققت.

يتم أولاً قياس كمية مياه الأمطار التي جُمعت، والكمية التي استعملت فعلياً، وحجم الخسائر الناتجة عن التسربات أو التبخر، مع مراعاة الفترات التي لم تتوفر فيها تساقطات كافية. ثم يتم تقييم التغير في الاستهلاك من المصادر التقليدية، ومدى تحسن انتظام التزويد، وعدد الأعطال التي تم اكتشافها وإصلاحها.

وفي المجال الفلاحي، يمكن مقارنة كمية الماء المستعملة بالنسبة إلى مساحة معينة أو إلى كمية الإنتاج، بشرط مراعاة اختلاف المحاصيل والظروف المناخية. فالهدف ليس تقليل الماء بأي ثمن إذا كان ذلك سيؤدي إلى إتلاف المحصول، بل تحسين الاستفادة من كل وحدة ماء مع الحفاظ على جودة الإنتاج واستدامة التربة.

كما يجب حساب الكلفة الإجمالية للمشروع، بما في ذلك الإنشاء والطاقة والصيانة والعمالة والمراقبة. وبعد ذلك يمكن تقدير تكلفة كل متر مكعب تم توفيره فعلياً، ومقارنتها بالبدائل المتاحة في المنطقة.

ومن المهم أيضاً تقييم الجانب الاجتماعي، من خلال معرفة مدى رضا المستفيدين، ووضوح قواعد التوزيع، وسرعة الاستجابة للأعطال، ومدى استفادة الفئات التي كانت تواجه صعوبة في الحصول على الماء.

إذا أظهرت النتائج تحسناً ملموساً واستمرارية في التشغيل، يمكن الانتقال إلى مرحلة التوسع. أما إذا لم تحقق التجربة الأهداف المرجوة، فينبغي تحليل أسباب الفشل وتعديل التصميم قبل استثمار أموال إضافية.

الرؤية المستقبلية: من تدبير الماء محلياً إلى بناء ثقافة وطنية للوفرة
المسؤولة

إن مستقبل تدبير الماء في المغرب لا يعتمد فقط على تشييد السدود أو تحلية مياه البحر أو البحث عن مصادر جديدة، رغم أهمية هذه الحلول في الأماكن المناسبة. بل يعتمد أيضاً على قدرة المجتمع والمؤسسات والقطاع الفلاحي على إدارة الموارد المتاحة بكفاءة، وتقليل الخسائر، والتخطيط للمواسم الصعبة، وحماية الموارد من التلوث والاستنزاف.

يمكن لبنك الماء الذكي أن يشكل نموذجاً محلياً يجمع بين المعرفة التقنية والمشاركة المجتمعية والتدبير الشفاف. فهو يسمح للسكان بمعرفة وضعية المخزون، ويساعد المسؤولين على اتخاذ قرارات أفضل، ويشجع على الاستثمار في الحلول التي تحقق نتائج قابلة للقياس.

ويمكن أن يتطور مستقبلاً ليشمل خدمات إضافية، مثل التنبؤ بمستويات المخزون استناداً إلى البيانات المناخية، وتحديد مواعيد الصيانة، ومقارنة أداء المنشآت، واقتراح توزيع أكثر كفاءة للمياه المتاحة. لكن هذه الإمكانيات ستظل مرتبطة بجودة البيانات وبوجود إدارة مسؤولة،

وبمدى احترام القواعد التي تحمي حق السكان في الماء وتحافظ على الموارد الطبيعية.

وإذا جرى تطبيق الفكرة بصورة متدرجة، فقد تساهم في خلق فرص عمل محلية في تركيب التجهيزات وصيانتها، وجمع البيانات، ومراقبة الجودة، وتقديم الاستشارات الفلاحية. كما يمكن أن تفتح المجال أمام الشباب والمقاولات الصغيرة لتطوير حلول مناسبة للقرى والمناطق التي لا تستطيع تحمل تكاليف الأنظمة المعقدة.

غير أن الأهم هو ألا تتحول الفكرة إلى مشروع تجاري منفصل عن المصلحة العامة. فالماء ليس مجرد فرصة للاستثمار، بل مورد حيوي يجب تدبيره بما يضمن الاستدامة والعدالة ويحمي الحاجيات الأساسية للسكان.

الخاتمة: المغرب يحتاج إلى إدارة كل قطرة ماء بقدر ما يحتاج إلى مصادر جديدة

إن فكرة بنك الماء الذكي ليست وعداً سحرياً بالقضاء على الجفاف، وليست ادعاءً باختراع تقنيات لم يسبق لأحد أن استخدمها. إنها تصور عملي يجمع بين حلول معروفة، مثل جمع مياه الأمطار وتخزينها والسقي الدقيق وإصلاح التسربات وإعادة استعمال المياه المعالجة، ضمن نظام محلي يركز على القياس والشفافية والتنظيم والمشاركة.

وتكمن قوتها المحتملة في إمكانية البدء بها على نطاق محدود، وقياس نتائجها، وتطويرها بناءً على التجربة، ثم توسيعها عندما تثبت جدواها. فبدلاً من انتظار توفر ميزانيات ضخمة لإنجاز مشروع شامل، يمكن لدوار أو تعاونية أن يبدأ بتحديد أكبر مصدر للضياع، ثم إصلاحه، وتسجيل الاستهلاك، واستغلال الفرص المناسبة لجمع المياه، ووضع قواعد واضحة لتوزيع الموارد.

إن المغرب في حاجة إلى الجمع بين المشاريع الكبرى والمبادرات المحلية، وبين الخبرة العلمية والمعرفة الميدانية، وبين الاستثمار في البنية التحتية وتغيير طرق الاستعمال. كما يحتاج إلى تشجيع الحلول التي تقدم نتائج واضحة، وتراعي اختلاف الظروف بين المناطق، وتحافظ على جودة المياه وحقوق الأجيال القادمة.

وقد يكون أهم تحول يمكن أن تحققه هذه الفكرة هو الانتقال من التعامل مع الماء باعتباره مورداً نبحث عنه عندما ينقص، إلى التعامل معه باعتباره ثروة يجب قياسها وحمايتها وتخزينها وتدبيرها باستمرار.

فكل قطرة يتم الحفاظ عليها، وكل تسرب يتم إصلاحه، وكل متر مكعب يتم استعماله في المكان المناسب، يمكن أن يساهم في تقليل الضغط على الموارد المائية. وعندما تجتمع هذه الإجراءات ضمن رؤية واضحة ومسؤولية مشتركة، تصبح المبادرات المحلية جزءاً من الحل الوطني.

إن بناء مستقبل مائي أكثر أماناً لا يبدأ بالضرورة من مشروع ضخ أو تقنية باهظة الثمن، بل قد يبدأ من قرار بسيط داخل دوار مغربي: أن نعرف أين يذهب الماء، وكم نحتاج منه، وكم نضيّع، وكيف يمكن أن نحافظ على المزيد منه دون الإضرار بالطبيعة أو بحقوق الآخرين.

فالماء الذي ننجح في تدبيره اليوم هو جزء من الأمان الذي نمنحه للمغرب غداً، والابتكار الحقيقي ليس فقط في إيجاد مصادر جديدة للماء، بل في بناء طريقة تجعل كل قطرة متاحة أكثر نفعاً واستدامة وعدلاً.

المشروع الوطني لإحداث منظومة رقمية موحدة للتحقق من الشهادات والدبلومات ومراقبة المسار الدراسي والمهني للموظفين في المغرب

نحو سجل وطني للشهادات يضمن الشفافية، ويحارب التزوير، ويحمي تكافؤ الفرص في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص

أصبحت الشهادات والدبلومات من أهم الوثائق التي يعتمد عليها الأفراد والمؤسسات في تحديد الكفاءات العلمية والمهنية، واتخاذ قرارات التوظيف والترقية والتكوين وتحمل المسؤوليات. فالدبلوم ليس مجرد ورقة إدارية أو وثيقة تثبت النجاح في امتحان، بل هو دليل يفترض أن يعكس مستوى معيناً من المعرفة والتكوين والمهارات التي اكتسبها صاحبه داخل مؤسسة تعليمية أو تكوينية معترف بها. ولهذا فإن سلامة

الشهادات وصحة المعلومات الواردة فيها تشكلان عنصراً أساسياً في بناء الثقة بين المواطن والإدارة والمؤسسات التعليمية والمقاولات.

وفي المغرب، كما هو الحال في العديد من البلدان، تتعدد المؤسسات التي تصدر الشهادات والدبلومات، بين الجامعات العمومية، ومؤسسات التعليم العالي الخاص، ومؤسسات التكوين المهني، والمدارس والمعاهد المتخصصة، والمؤسسات الأجنبية التي تمنح شهادات قد يتقدم أصحابها بطلب معادلتها أو الاعتراف بها. ويؤدي هذا التنوع إلى ضرورة وجود آليات دقيقة للتحقق من صحة الوثائق، والتأكد من أن كل شهادة صادرة بالفعل عن الجهة المذكورة فيها، وأن بياناتها تتوافق مع السجلات الرسمية، وأن الاعتراف بالمؤسسة أو بالدبلوم يتم وفق القواعد القانونية المعمول بها.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى التفكير في مشروع وطني متكامل لإحداث سجل رقمي للشهادات والدبلومات، يربط المؤسسات التعليمية والتكوينية بالإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة، ويتيح التحقق من صحة الشهادات عند التوظيف أو الترقية أو الاستفادة من بعض الامتيازات المهنية، مع حماية المعطيات الشخصية وضمان حقوق أصحاب الشهادات.

وتتمثل الفكرة الأساسية في الانتقال من نظام يعتمد بدرجة كبيرة على تقديم نسخ ورقية أو إلكترونية من الدبلومات، ثم فحصها بصورة منفصلة من طرف كل جهة مشغلة، إلى منظومة تحقق موحدة تسمح بالتأكد من مصدر الوثيقة وصحتها بطريقة منظمة وقابلة للتتبع. ولا

يعني ذلك جمع جميع الملفات الشخصية للمواطنين في قاعدة بيانات مفتوحة، بل إنشاء بنية وطنية آمنة تسمح للجهات المخولة بالتحقق من المعلومات الضرورية فقط، وفق صلاحيات محددة ومراقبة قانونية.

إن أهمية هذا المشروع لا تقتصر على محاربة تزوير الشهادات، بل تمتد إلى تحسين جودة التوظيف، وتقليص النزاعات الإدارية، وتسريع إجراءات الاعتراف بالدبلومات، وتعزيز الثقة في المؤسسات التعليمية، وحماية الموظفين الحاصلين على شهادات صحيحة من المنافسة غير المشروعة، فضلاً عن مساعدة الدولة على تطوير سياسات التكوين والتشغيل بناءً على معطيات موثوقة.

إنشاء سجل وطني موحد لجميع الشهادات والدبلومات

يقوم المشروع على إحداث منظومة وطنية مرجعية لتسجيل الشهادات والدبلومات الصادرة عن المؤسسات التعليمية والتكوينية، سواء كانت عمومية أو خاصة، مع مراعاة الوضع القانوني لكل مؤسسة ولكل نوع من الشهادات.

ويمنح كل دبلوم مسجل رقماً تعريفياً رقمياً فريداً، يرتبط بسجل موثوق يتضمن البيانات الأساسية اللازمة للتحقق، مثل اسم المؤسسة المصدرة، ونوع الشهادة، والتخصص، وسنة الحصول عليها، وتاريخ إصدارها، وحالتها الإدارية، ورقمها المرجعي الداخلي. ويمكن أن

يتضمن السجل معلومات إضافية عند الحاجة، وفق طبيعة الدبلوم والقواعد القانونية المنظمة له.

ويجب أن يكون الرقم التعريفي فريداً وغير قابل لإعادة الاستخدام لإصدار شهادة مختلفة، مع توفير آلية للتحقق من أن الوثيقة المعروضة تتطابق مع السجل الأصلي. ويمكن اعتماد رمز استجابة سريعة أو توقيع إلكتروني أو وسيلة تحقق رقمية أخرى، على أن تكون هذه الوسيلة مرتبطة بخدمة رسمية آمنة، لا بمجرد صورة أو رمز يمكن نسخه دون إمكانية التحقق من مصدره.

ومن الضروري أن يتم تسجيل الشهادات انطلاقاً من المؤسسات التي أصدرتها، أو من خلال الجهات المخولة قانوناً بالتصديق على صحتها. فالمؤسسة التعليمية هي التي تتوفر عادة على السجلات الأكاديمية الأصلية، ولذلك يجب أن تكون مسؤولة عن صحة البيانات التي تدخلها، مع إخضاعها للتدقيق والمراقبة.

أما الشهادات القديمة التي صدرت قبل إنشاء المنظومة، فينبغي التعامل معها ضمن برنامج وطني تدريجي للتحقق والأرشفة، لأن إدخال جميع الدبلومات السابقة دفعة واحدة قد يكون صعباً من الناحية التقنية والإدارية. ويمكن البدء بالشهادات الأكثر استعمالاً في التوظيف والترقية، ثم توسيع العملية وفق خطة زمنية واضحة.

وسيكون من الضروري أيضاً وضع آلية لتصحيح الأخطاء في البيانات، حتى لا يتحول السجل إلى مصدر للمشاكل بالنسبة إلى الأشخاص الذين يحملون شهادات صحيحة لكنها تتضمن أخطاء في الاسم أو التاريخ أو رقم الوثيقة. ويجب أن يكون التصحيح موثقاً، مع الاحتفاظ بسجل للتعديلات يوضح من قام بها ومتى ولماذا.

مراقبة صارمة لجميع الدبلومات الصادرة عن المؤسسات العمومية والخاصة

من أهم عناصر المشروع إخضاع عمليات التحقق لمعايير موحدة، دون الاكتفاء بالنظر إلى شكل الوثيقة أو الأختام الموجودة عليها. فقد تبدو الشهادة المزورة قريبة جداً من الوثيقة الأصلية، بينما يمكن أن تكون الشهادة الصحيحة صادرة عن مؤسسة لم تكن مخولة بمنح ذلك النوع من الدبلومات في الفترة المعنية. ولهذا ينبغي التمييز بين صحة الوثيقة، والوضع القانوني للمؤسسة، والاعتراف بالدبلوم، ومدى استيفائه للشروط المطلوبة للوظيفة.

وتشمل المراقبة المقترحة الدبلومات الصادرة عن الجامعات العمومية، والمدارس والمعاهد العمومية، ومؤسسات التكوين المهني، ومؤسسات التعليم العالي الخاص، ومؤسسات التكوين الخاصة، إضافة إلى الشهادات الأجنبية التي تقدم في إطار التوظيف أو الترقية أو طلبات المعادلة والاعتراف.

لكن إدراج المؤسسات الخاصة في المنظومة يجب أن يتم وفق وضعها القانوني والتراخيص والاعتمادات ذات الصلة، وليس على أساس أن كل مؤسسة خاصة مخولة تلقائياً بمنح جميع أنواع الدبلومات. كما أن تسجيل وثيقة في قاعدة بيانات لا ينبغي أن يُعتبر في حد ذاته اعترافاً أكاديمياً بها أو معادلة لها، ما لم تستوف الشروط القانونية المطلوبة.

ويجب أن تشمل المراقبة تاريخ الحصول على الشهادة، ووضع المؤسسة في ذلك التاريخ، ومدى مطابقة التخصص والتكوين للبيانات المعلنة، وحالة الوثيقة إذا كانت قد ألغيت أو استبدلت بصورة قانونية. ويمكن كذلك التحقق من القرارات الرسمية المتعلقة بالاعتماد أو الاعتراف أو المعادلة، كلما كانت هذه المعلومات متاحة لدى الجهات المختصة.

وفي حالة ظهور تناقض بين الوثيقة والسجل، ينبغي ألا يتم اتهام حامل الدبلوم مباشرة بالتزوير، لأن السبب قد يكون خطأ في الإدخال أو تأخراً في تحديث البيانات أو خللاً تقنياً. بل يجب فتح مسطرة تحقق إضافية لدى الجهة المصدرة، مع تمكين الشخص المعني من تقديم الوثائق الأصلية والتوضيحات اللازمة.

إن المراقبة الصارمة لا تعني التشدد غير المبرر مع المواطنين، بل تعني وجود قواعد دقيقة وموحدة، تُطبق على الجميع، وتحمي في الوقت نفسه المال العام والحقوق الفردية.

ربط السجل الوطني بالإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات الخاصة

يكتسب المشروع أهميته العملية عندما يصبح قابلاً للاستعمال من طرف الجهات التي تحتاج إلى التحقق من الشهادات في إطار مهامها القانونية. ولذلك يقترح إحداث بوابة تحقق مؤمنة تسمح للمؤسسات المخولة بالاستعلام عن صحة دبلوم معين، دون تمكينها تلقائياً من الاطلاع على جميع المعلومات الدراسية أو المهنية لصاحبه.

فعندما تفتح إدارة عمومية مباراة للتوظيف، يمكن أن تتضمن مسطرة الترشيح إدخال بيانات الشهادة أو تقديم وثيقة رقمية قابلة للتحقق. وتقوم المنظومة بالتأكد من وجود الدبلوم في السجل، ومن مطابقة بياناته للمعلومات المسجلة لدى الجهة المصدرة، ومن استيفائه للشروط الأكاديمية أو الإدارية ذات الصلة، وفقاً لما تسمح به الصلاحيات القانونية.

ويمكن اعتماد المنهج نفسه في المؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة، خصوصاً في الوظائف التي تشترط دبلومات محددة أو مؤهلات مهنية معينة. فبدلاً من مطالبة المرشح بإحضار نسخ متعددة من الوثائق إلى جهات مختلفة، تستطيع المؤسسة المخولة التحقق من الشهادة عبر قناة رسمية موثوقة.

ويمكن أن تستفيد من هذه الخدمة مؤسسات التوظيف، وإدارات الموارد البشرية، ومؤسسات التكوين، والجهات التي تشرف على المباريات المهنية، شريطة احترام القواعد المنظمة لكل قطاع.

أما المقاولات الخاصة، فينبغي أن تحصل على صلاحيات محدودة تتناسب مع حاجاتها المشروعة في التوظيف، فلا يجوز منحها حق الاطلاع الشامل على السجل الدراسي أو جميع الشهادات التي يحملها الشخص أو المعلومات المتعلقة بوضعه الوظيفي السابق. يكفيها، في العادة، التحقق من الدبلوم الذي قدمه المرشح للوظيفة المعنية، ومن أي معلومات إضافية يسمح القانون بالتحقق منها.

ويمكن أن تتضمن المنظومة واجهة تقنية تتيح للمؤسسات إجراء عمليات تحقق آلية عند الحاجة، مع تسجيل كل استعلام والجهة التي قامت به والغرض منه، ووضع حدود للاستعمال تمنع الاستعلامات العشوائية أو الجماعية غير المبررة.

وإذا تم تصميم هذه الخدمة بطريقة جيدة، فإنها ستساعد على تقليص مدة معالجة الملفات، وتخفيف العبء عن الإدارات، وتقليل الحاجة إلى المراسلات الورقية المتكررة مع المؤسسات التعليمية، وتوفير مسار موثق لكل عملية تحقق.

إحداث ملف مهني موثق لكل موظف دون تحويله إلى أداة للمراقبة غير المشروعة

يمكن أن يشمل المشروع جانباً آخر يتمثل في التحقق من الشهادات التي استند إليها الموظفون عند التوظيف أو الترقية أو تغيير الإطار المهني، لكن هذه العملية يجب أن تتم وفق قواعد واضحة، مع التمييز بين ملف الشهادة وسجل المسار المهني للموظف.

فقد يحتاج قطاع معين إلى التأكد من أن الموظف الذي تم توظيفه في منصب يتطلب دبلوماً محدداً يتوفر فعلاً على ذلك الدبلوم. وقد تحتاج الإدارة إلى التحقق من الشهادات التي استند إليها طلب ترقية أو تغيير إطار، خصوصاً عندما يكون الدبلوم شرطاً قانونياً للاستفادة من تلك المسطرة.

وفي هذه الحالات، يمكن إنشاء سجل للتحقق الإداري يوضح الوثيقة التي تمت مراجعتها، والجهة التي أكدت صحتها، وتاريخ التحقق، والنتيجة، والإجراء الإداري المرتبط بها عند الاقتضاء.

لكن يجب عدم تحويل هذه الآلية إلى قاعدة بيانات مفتوحة تجمع كل تفاصيل الحياة المهنية والتعليمية للموظف، أو تسمح لأي جهة بالاطلاع على معلومات لا تحتاج إليها. كما ينبغي ألا تؤدي المراقبة إلى افتراض أن الموظف ارتكب مخالفة لمجرد أن وثيقته لم تظهر مباشرة في السجل الإلكتروني، خاصة إذا كانت الشهادة قديمة أو صادرة قبل اعتماد النظام.

ويجب أن تظل المسؤولية الإدارية والقانونية محددة، وأن يتم التعامل مع حالات الاشتباه وفق مسطرة تضمن حق المعني بالأمر في الاطلاع على أسباب المراجعة وتقديم الوثائق الأصلية والرد على الملاحظات، قبل اتخاذ أي قرار قد يؤثر في وضعه المهني.

كما ينبغي مراعاة الفرق بين صحة الدبلوم وبين أهلية الموظف للمنصب. فقد تكون الشهادة صحيحة، لكن لا تستوفي شرطاً خاصاً بمنصب معين؛ وقد تكون الشهادة معترفاً بها أكاديمياً، لكنها لا تمنح وحدها حقاً تلقائياً في الترقية. ولذلك يجب أن ترتبط نتائج التحقق بالقواعد القانونية والتنظيمية الخاصة بكل قطاع.

إن الهدف هو تعزيز النزاهة والشفافية وحماية المرفق العام، وليس خلق حالة من الشك الدائم تجاه جميع الموظفين.

مراقبة الشهادات القديمة وتكوين أرشيف رقمي وطني

تمثل الشهادات القديمة تحدياً خاصاً، لأن بعض المؤسسات قد لا تتوفر على أنظمة رقمية متكاملة، وقد تكون السجلات محفوظة في أرشيفات ورقية أو في قواعد بيانات قديمة يصعب البحث فيها.

ولهذا ينبغي إحداث برنامج وطني للأرشفة والتحقق التدريجي، يبدأ بحصر المؤسسات المصدرة للشهادات، وتحديد الفترات التي تتوفر فيها

على سجلات مكتملة، وتقييم جودة الوثائق، ثم رقمنة المعلومات الضرورية وفق معايير موحدة.

ويمكن أن تعتمد عملية التحقق من الشهادات القديمة على الرجوع إلى سجلات النجاح ومحاضر التخرج وأرشفة المؤسسة، مع الاستعانة بالجهات الوصية أو المؤسسات التي انتقلت إليها المسؤولية القانونية عن الأرشفة عند إغلاق مؤسسة أو تغيير وضعها.

وفي بعض الحالات، قد يتعذر التحقق الفوري من وثيقة بسبب فقدان أرشفة أو انتقال المؤسسة إلى نظام جديد. وهنا ينبغي وضع مسطرة خاصة للتحقق اليدوي، مع تسجيل أن النتيجة لم تحسم بعد، بدلاً من تصنيف الشهادة تلقائياً على أنها مزورة.

ويمكن أن تسهم الأرشفة الرقمية في حماية الذاكرة التعليمية للمغرب، وتسهيل استخراج نسخ رسمية من الشهادات، وتقليل ضياع الوثائق، وتحسين خدمة المواطنين الذين يحتاجون إلى إثبات مؤهلات حصلوا عليها قبل سنوات طويلة.

لكن الرقمنة يجب أن تراعي أمن المعلومات، وجودة النسخ، وحقوق أصحاب الوثائق، مع الاحتفاظ بالوثائق الأصلية حيث تقتضي القواعد ذلك، وعدم اعتبار الصورة الرقمية بديلاً عن كل إجراءات التصديق أو الإثبات في جميع الحالات.

كيف يتم كشف الدبلوم المشبوه دون ظلم صاحبه؟

من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها المشروع اعتماد مستويات واضحة للتحقق. فإذا كانت بيانات الشهادة مطابقة للسجل الرسمي، وكانت الجهة المصدرة تؤكد صحتها، يمكن إصدار نتيجة تحقق إيجابية ضمن نطاق المعلومات التي تم فحصها.

أما إذا لم يتم العثور على الشهادة، فلا ينبغي أن تكون النتيجة تلقائياً هي أنها مزورة. بل يمكن أن تظهر حالة تفيد بأن التحقق الإلكتروني لم يحسم النتيجة، مع توجيه طلب إلى المؤسسة المصدرة أو إلى الجهة المختصة لاستكمال المراجعة.

وإذا ظهر اختلاف في رقم الشهادة أو اسم المؤسسة أو تاريخ الإصدار، يمكن تحويل الملف إلى مراجعة بشرية. أما إذا ثبت وجود تغيير غير مشروع في الوثيقة أو صدور تأكيد رسمي يناقض البيانات المقدمة، فيتم توثيق الأدلة وإحالة الملف إلى الجهات المختصة وفق المساطر القانونية.

ويجب أن تميز المنظومة بين حالات مثل «تم التحقق من صحة الوثيقة»، و«تحتاج الوثيقة إلى استكمال التحقق»، و«لم تتمكن الجهة المختصة من تأكيد البيانات»، و«ثبت وجود خلل أو تزوير وفق قرار الجهة المخولة». فهذه الحالات ليست متساوية، ولا يجوز دمجها في حكم واحد.

ومن الضروري أن يستطيع حامل الدبلوم طلب مراجعة النتيجة وتصحيح البيانات غير الدقيقة. كما ينبغي أن تتوفر آلية للطعن في القرارات الإدارية التي تستند إلى نتيجة التحقق، وفق القواعد القانونية المطبقة.

ويمكن أن تساعد هذه المقاربة على تحقيق توازن بين الصرامة في محاربة التزوير والإنصاف في التعامل مع المواطنين، وهو توازن ضروري لنجاح أي نظام وطني بهذا الحجم.

حماية المعطيات الشخصية والأمن السيبراني

إن إنشاء سجل وطني للشهادات والدبلومات يتطلب التعامل مع معلومات شخصية حساسة من حيث أثرها على المسار الدراسي والمهني للأفراد، حتى عندما لا تكون جميع هذه المعلومات مصنفة قانونياً ضمن الفئات الخاصة من المعطيات.

ولهذا يجب أن يخضع المشروع للقانون المغربي المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ولا سيما القانون رقم 09.08 والنصوص التنظيمية ذات الصلة، مع تحديد الأساس القانوني للمعالجة، وأغراضها، والجهات المسؤولة عنها، ومدد الاحتفاظ بالمعلومات، وحقوق الأشخاص المعنيين. كما ينبغي دراسة الإجراءات المطلوبة لدى

اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بحسب طبيعة النظام وعمليات المعالجة.

ويجب أن يعتمد النظام مبدأ الحد الأدنى من البيانات، أي تسجيل المعلومات الضرورية للتحقق فقط، وعدم جمع كل ما يمكن جمعه لمجرد أنه متاح تقنياً. كما ينبغي تطبيق نظام صلاحيات يحدد ما يمكن لكل مستخدم الاطلاع عليه، مع استخدام وسائل قوية للتحقق من هوية الجهات المستعملة.

ويجب تشفير البيانات أثناء نقلها وتخزينها وفق معايير مناسبة، وإجراء اختبارات أمنية دورية، ووضع خطط للتعامل مع الحوادث السيبرانية، وتأمين النسخ الاحتياطية، وتسجيل عمليات الوصول إلى البيانات ومراجعتها.

ومن المهم أيضاً منع استعمال قاعدة البيانات لأغراض لا ترتبط بالتحقق المشروع من الشهادات، مثل إنشاء قوائم غير مبررة للأفراد أو تتبعهم خارج نطاق الغرض المعلن. وينبغي أن توجد آليات رقابية تسمح باكتشاف الاستعمال غير المشروع والتحقيق فيه.

كما لا ينبغي نشر أسماء الأشخاص الذين يشتبه في شهاداتهم أو مشاركة هذه المعلومات على نطاق واسع قبل التحقق الرسمي، لأن الخطأ في هذا المجال قد يؤدي إلى أضرار مهنية واجتماعية يصعب إصلاحها.

إن الثقة في المنظومة لا تعتمد فقط على دقة البيانات، بل أيضاً على ضمان عدم إساءة استعمالها.

الحكمة وتوزيع المسؤوليات بين المؤسسات

لكي ينجح المشروع، لا بد من تحديد الجهة المسؤولة عن إدارته والإشراف عليه، مع توزيع واضح للمسؤوليات بين المؤسسات التعليمية والجهات الحكومية والإدارات المستفيدة.

فالمؤسسات المصدرة للدبلومات ينبغي أن تكون مسؤولة عن صحة البيانات الأصلية التي تسجلها، وعن تحديث المعلومات المرتبطة بالشهادات التي تصدرها. أما الجهة الوطنية المشرفة على السجل، فينبغي أن تتولى وضع المعايير التقنية، وتأمين المنصة، وتنظيم الصلاحيات، ومراقبة جودة البيانات، وتنسيق العمل بين المؤسسات المشاركة.

وتكون الإدارات والمقاولات المستعملة مسؤولة عن احترام الغرض الذي يسمح لها بالتحقق من الشهادات من أجله، وعن عدم تجاوز صلاحياتها أو الاحتفاظ بالمعلومات خارج الحدود المسموح بها.

كما يمكن إحداث آلية مستقلة للتدقيق في أداء النظام، تراجع جودة البيانات، وسلامة عمليات التحقق، ومدى احترام القواعد القانونية، وعدد الأخطاء التي تم تصحيحها، والشكاوى التي تمت معالجتها.

ومن الأفضل ألا يكون المشروع مجرد تطبيق معلوماتي يُطلق ثم يترك دون متابعة، بل برنامجاً مؤسسياً طويل الأمد، يتضمن ميزانية للصيانة والتطوير والتكوين، وآليات للمساءلة، ومؤشرات لقياس جودة الخدمة.

ويجب أن يتم إعداد المشروع بتنسيق مع القطاعات المعنية بالتعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني والوظيفة العمومية والرقمنة، إضافة إلى الجهات المختصة بحماية المعطيات الشخصية والأمن المعلوماتي، وفق توزيع الاختصاصات الذي يقرره الإطار القانوني والتنظيمي.

مراحل تنفيذ المشروع على المستوى الوطني

يمكن أن يبدأ تنفيذ المشروع بدراسة وطنية تحصر أنواع الشهادات والدبلومات، والجهات التي تصدرها، والأنظمة الرقمية الموجودة لديها، والصعوبات التي تواجه التحقق من الوثائق. ويجب أن تشمل الدراسة المؤسسات العمومية والخاصة، وأن تميز بين الدبلومات الوطنية والشهادات الأجنبية، وبين التحقق من صحة الوثيقة والاعتراف القانوني بها.

بعد ذلك، يمكن وضع إطار موحد للبيانات والمعايير التقنية، يحدد المعلومات التي يجب تسجيلها، وطريقة منح الرقم المرجعي، وآليات التحقق من المصدر، وقواعد تحديث السجل وتصحيح الأخطاء.

ثم يتم إطلاق تجربة محدودة تشمل عدداً من المؤسسات التعليمية والجهات المشغلة، بهدف اختبار جودة البيانات وسهولة الاستعمال والأمن والقدرة على معالجة الحالات القديمة والاستثنائية. وينبغي أن يتم تقييم التجربة قبل تعميمها، حتى لا تنتقل الأخطاء التقنية أو الإدارية إلى النظام الوطني كله.

وبعد نجاح المرحلة التجريبية، يمكن توسيع الربط تدريجياً ليشمل مزيداً من المؤسسات والقطاعات، مع وضع جدول زمني معن، وتوفير الدعم التقني والتكوين للمستخدمين، وإبقاء مسارات بديلة للتحقق من الشهادات التي لم تدخل بعد إلى السجل.

وفي مرحلة متقدمة، يمكن ربط خدمة التحقق ببعض المساطر الرقمية للتوظيف والترقية والمعادلة، حيثما يسمح القانون بذلك، مع الحفاظ على استقلالية القرارات الإدارية وعدم جعل النتيجة الآلية بديلاً عن دراسة جميع الشروط المطلوبة.

ويجب أن يظل المشروع قابلاً للتطوير، لأن أنظمة التعليم والتكوين تتغير، وتظهر أنواع جديدة من الشهادات والتخصصات، كما تتغير طرق

إصدار الوثائق الرقمية وأساليب التزوير. ولذلك ينبغي مراجعة المعايير التقنية والقانونية بصفة دورية.

الأثر الاقتصادي والإداري والاجتماعي للمشروع

يمكن لهذا المشروع، إذا نُفذ بطريقة سليمة، أن يحقق فوائد متعددة للمغرب. فمن الناحية الإدارية، قد يساهم في تقليص الوقت اللازم للتحقق من الشهادات، وتخفيف المراسلات بين الإدارات والمؤسسات التعليمية، والحد من تكرار الإجراءات الورقية.

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يقلل المخاطر المرتبطة بالتوظيف المبني على وثائق غير صحيحة، ويساعد المقاولات على التحقق من المؤهلات المطلوبة للوظائف، مع احترام حقوق المرشحين وقواعد معالجة بياناتهم الشخصية.

ومن الناحية الاجتماعية، قد يعزز الثقة في قيمة الشهادات، ويحمي الأشخاص الذين اجتهدوا في دراستهم وحصلوا على مؤهلات صحيحة، ويحد من المنافسة غير المشروعة إذا تم تطبيق القواعد على الجميع بصورة عادلة.

كما يمكن أن يوفر معطيات إحصائية مجمعة تساعد على فهم بعض الاتجاهات المتعلقة بالتكوين والشهادات، بشرط ألا يتم استعمالها لكشف هويات الأفراد أو إنشاء تصنيفات غير مبررة عنهم. ويمكن أن تساهم

هذه البيانات في تحسين التخطيط للتكوين والتشغيل، إذا جرى ربطها بالمعطيات المناسبة ضمن إطار قانوني واضح.

لكن لا ينبغي تقديم المشروع على أنه ضمان مطلق للقضاء على جميع حالات التزوير. فحتى أفضل الأنظمة قد تواجه محاولات للتحايل أو أخطاء في البيانات أو حالات لا تغطيها السجلات. ولذلك فإن نجاحه يتطلب الجمع بين التقنية والتدقيق البشري والمسؤولية القانونية والتعاون بين المؤسسات.

الخاتمة: من الوثيقة الورقية إلى الثقة الرقمية في الشهادات المغربية

إن إحداث سجل وطني موحد للتحقق من الشهادات والدبلومات يمثل تصوراً إصلاحياً يمكن أن يساهم في تحديث الإدارة المغربية وتعزيز النزاهة في التوظيف وحماية قيمة المؤهلات العلمية والمهنية. وتقوم الفكرة على جعل كل شهادة قابلة للتحقق من مصدرها الرسمي، وربط المؤسسات المصدرة بالدارات المستفيدة، وإحداث مسار واضح لمراقبة الدبلومات المستعملة في التوظيف والترقية، دون المساس بحقوق المواطنين أو تحويل المعلومات الشخصية إلى بيانات مفتوحة للجميع.

ولا يكفي أن يتم إنشاء قاعدة بيانات كبيرة حتى ينجح المشروع، بل ينبغي ضمان دقة المعلومات، وتحديد المسؤوليات، وتوفير الأمن السيبراني، واحترام حماية المعطيات الشخصية، ووضع إجراءات عادلة لتصحيح الأخطاء والطعن في النتائج. كما ينبغي أن يتميز النظام

بالمرونة، حتى يتمكن من التعامل مع الشهادات القديمة، والدبلومات الأجنبية، والمؤسسات التي لا تتوفر على سجلات رقمية مكتملة.

إن الهدف النهائي ليس مراقبة الأشخاص في حياتهم الخاصة، وإنما التحقق من الوثائق التي تقدم في سياق إداري أو مهني مشروع، وضمان أن القرارات المتعلقة بالتوظيف والترقية والاعتراف بالمؤهلات تستند إلى معلومات صحيحة وقابلة للإثبات.

وإذا جرى تنفيذ هذه الرؤية بصورة تدريجية ومسؤولة، فقد يصبح المغرب أكثر قدرة على حماية مصداقية شهاداته، وتسهيل المساطر الإدارية، وتحسين الثقة بين المؤسسات التعليمية وسوق الشغل، وبناء بيئة مهنية تقوم على الكفاءة والنزاهة وتكافؤ الفرص.

إن الشهادة الصحيحة تستحق الحماية، والمواطن يستحق معاملة عادلة، والمؤسسة تستحق أن تتخذ قراراتها بناءً على معلومات موثوقة. ومن هنا يمكن أن يشكل السجل الوطني الرقمي للشهادات خطوة مهمة نحو إدارة أكثر شفافية، وتوظيف أكثر إنصافاً، وثقة أكبر في المؤهلات التي يحملها المغاربة.

مشروع وطني للسكن العمومي بنظام الكراء الذي يتحول إلى تملك في المغرب: حل مبتكر لمحاربة غلاء العقار وتمكين الأسر من امتلاك سكن لائق دون الوقوع في فخ الديون

نحو سياسة سكنية جديدة تجعل الكراء طريقاً إلى التملك، وتحول الحلم بالاستقرار من عبء مالي دائم إلى حق واقعي للمواطن المغربي

أصبحت أزمة السكن من أبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه عدداً كبيراً من الأسر المغربية، خصوصاً الشباب المقبلين على الزواج، والأجراء ذوي الدخل المحدود، والموظفين الجدد، والأسر التي تعيش على دخل شهري ثابت لا يواكب الارتفاع المتواصل في تكاليف المعيشة وأسعار العقارات. فبالنسبة إلى آلاف المواطنين، لم يعد امتلاك شقة صغيرة أمراً يمكن تحقيقه بسهولة من خلال سنوات قليلة من العمل والادخار، بل تحول إلى هدف يتطلب سنوات طويلة من الانتظار، أو اللجوء إلى قروض تمتد لعقود، أو الاستمرار في أداء واجبات الكراء دون القدرة على بناء أي أصل عقاري يمكن أن يضمن الاستقرار في المستقبل.

وتزداد صعوبة هذه الوضعية عندما يضطر المواطن إلى دفع جزء مهم من راتبه كل شهر مقابل السكن، ثم يجد نفسه مطالباً في الوقت نفسه بتغطية مصاريف الغذاء والنقل والتعليم والصحة والكهرباء والماء والالتزامات الأسرية الأخرى. ومع مرور السنوات، قد يؤدي الكراء التقليدي إلى استنزاف جزء كبير من دخل الأسرة دون أن يمنحها حقاً في امتلاك المسكن الذي تقيم فيه، في حين قد تكون شروط الحصول على قرض عقاري غير مناسبة لبعض الفئات بسبب مستوى الدخل أو طبيعة العمل أو الالتزامات المالية القائمة.

وأمام هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى التفكير في نموذج جديد للسكن العمومي، لا يقتصر على توفير شقق للكراء الاجتماعي، ولا يعتمد فقط على دعم شراء العقار، بل يجمع بين الاستفادة من سكن لائق بأجرة شهرية معقولة، واكتساب حق تدريجي في تملكه بعد استيفاء شروط

واضحة. ويمكن تسمية هذا التصور «برنامج السكن العمومي من الكراء إلى التملك»، وهو مشروع يهدف إلى جعل الكراء مرحلة منظمة نحو امتلاك المسكن، بدلاً من أن يبقى عبئاً مالياً مستمراً لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار العقاري.

وتقوم الفكرة على إحداث برنامج وطني أو جهوي يوفر مساكن عمومية مخصصة للأسر التي لا تتوفر على سكن مناسب، بحيث تؤدي الأسرة واجباً شهرياً محسوباً وفق قدرتها المالية وشروط البرنامج، ويُخصص جزء من هذا الواجب لتغطية تكاليف الاستغلال والصيانة والتدبير، بينما يُحتسب جزء آخر ضمن رصيد تملك تدريجي وفق صيغة تعاقدية واضحة. وعندما تستوفي الأسرة المدة والشروط المتفق عليها، يمكن أن تنتقل ملكية المسكن إليها وفق الإجراءات القانونية المحددة مسبقاً.

إن جوهر هذا المشروع هو تغيير العلاقة بين المواطن والسكن، والانتقال من منطق دفع الكراء إلى أجل غير محدد إلى منطق يربط الأداء الشهري بهدف واضح يتمثل في الوصول إلى الملكية. غير أن نجاح هذه الفكرة يتطلب تمويلاً مستداماً، وتديبيراً شفافاً، واختياراً عادلاً للمستفيدين، وضمانات قانونية تحمي الأسرة والدولة في الوقت نفسه.

لماذا يحتاج المغرب إلى نموذج جديد للسكن العمومي؟

يواجه المواطن الذي يرغب في شراء مسكن عدة صعوبات متداخلة. فأسعار العقارات تختلف من مدينة إلى أخرى، لكنها قد تكون مرتفعة مقارنة بالأجور في عدد من المناطق الحضرية. كما أن الحصول على تمويل عقاري يتطلب في الغالب استيفاء شروط تتعلق بالدخل والقدرة على السداد والضمانات والمساهمة الأولية، وهي شروط قد تشكل عائقاً أمام الأسر التي لا تتوفر على مدخرات كافية.

أما الكراء التقليدي، فرغم أنه يوفر مرونة أكبر لبعض الأسر، فإنه قد يتحول إلى التزام دائم، خصوصاً عندما ترتفع الواجبات أو تضطر الأسرة إلى تغيير المسكن بسبب ظروف مهنية أو عائلية. وفي حالات كثيرة، لا يتمكن المكثري من ادخار مبلغ كاف لشراء عقار، لأن الجزء المتبقي من

راتبه بعد أداء الكراء والمصاريف الأساسية لا يسمح بتكوين رأس مال مهم.

ولا تعني هذه الوضعية أن جميع المواطنين يواجهون الصعوبات نفسها، أو أن الكراء لا يناسب أي أسرة، بل تعني أن هناك فئة واسعة تحتاج إلى خيار إضافي يجمع بين الاستقرار السكني وإمكانية التملك مستقبلاً.

ومن هنا تأتي أهمية السكن العمومي الذي يتحول إلى ملكية. فبدلاً من مطالبة الأسرة بتوفير مبلغ كبير في البداية، يمكن توزيع تكلفة المسكن على فترة طويلة، وفق نموذج يراعي الدخل الحقيقي للمستفيد، ويضمن في الوقت نفسه قدرة البرنامج على تمويل الصيانة واستمرار توفير مساكن جديدة.

ويجب أن يكون هذا المشروع مكماً للسياسات السكنية القائمة، وليس بديلاً عنها. فهناك أسر تحتاج إلى دعم مباشر لشراء السكن، وأسر تحتاج إلى كراء اجتماعي طويل الأمد، وأسر يمكنها الاستفادة من صيغة الكراء المؤدي إلى التملك. وتنوع الحلول يسمح بتلبية احتياجات مختلفة بدلاً من فرض نموذج واحد على الجميع.

كيف يعمل نظام الكراء الذي يتحول إلى تملك؟

تتمثل الفكرة في إنشاء وحدات سكنية ضمن مشاريع عمومية أو مشاريع تنجز بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، على أن تخصص نسبة محددة منها للكراء المؤدي إلى التملك وفق شروط اجتماعية واضحة.

وتبدأ الأسرة المستفيدة بإبرام عقد يحدد المسكن الذي ستشغله، ومدة البرنامج، ومقدار الأداء الشهري، وطريقة احتساب الجزء الذي يدخل ضمن رصيد التملك، ومسؤوليات الصيانة، وشروط انتقال الملكية، والحالات التي يمكن فيها تعديل الأداء أو إنهاء العقد.

ويجب أن يكون العقد واضحاً منذ البداية بشأن الثمن المرجعي للمسكن، وطريقة احتساب أي تكاليف إضافية، والرسوم المحتملة، والحقوق التي يكتسبها المستفيد مع مرور الوقت. فلا ينبغي أن يفاجأ المواطن في

نهاية المدة بوجود مبلغ كبير لم يكن على علم به، أو بشروط جديدة تحول دون حصوله على الملكية.

ويمكن اعتماد نموذج يسمح باحتساب جزء من الأداء الشهري ضمن ثمن المسكن، بينما يغطي الجزء الآخر تكاليف الإدارة والصيانة والتأمين والخدمات المشتركة، وفق ما تسمح به الصيغة القانونية المعتمدة. ويجب أن تكون هذه المكونات مفصلة في العقد وفي كشف دوري يوضح وضعية الحساب.

وعندما يصل المستفيد إلى نهاية المدة المتفق عليها، ويكون قد استوفى الالتزامات المطلوبة، تنتقل الملكية إليه وفق الإجراءات القانونية، مع تحديد طريقة معالجة الحالات الاستثنائية التي قد تقع خلال مدة العقد.

أما إذا تغيرت ظروف الأسرة، مثل فقدان العمل أو الإصابة بمرض أو انخفاض الدخل بصورة مؤقتة، فيمكن تصميم آليات للحماية الاجتماعية تسمح بإعادة جدولة الأداء أو منحه مهلة مناسبة، وفق شروط معلنة. فالهدف من المشروع هو تمكين الأسر من الاستقرار، وليس تحويل أي تعثر مؤقت إلى سبب مباشر لفقدان المسكن.

ويجب أيضاً وضع قواعد واضحة للحالات التي يقرر فيها المستفيد الانسحاب من البرنامج، بحيث يعرف مسبقاً ما إذا كان سيسترد جزءاً من المبالغ المحتسبة ضمن رصيد التملك، وكيفية حساب ذلك، وما الرسوم التي قد تخصم منه. فالشفافية في هذه النقطة أساسية لبناء الثقة.

السكن العمومي ليس منحة مجانية، بل عقد اجتماعي عادل

من الضروري توضيح أن الكراء المؤدي إلى التملك لا يعني أن الدولة ستمنح كل أسرة شقة مجاناً، ولا يعني أن أداء مبلغ شهري محدود يمكن أن يغطي تلقائياً جميع تكاليف بناء المسكن وتمويله وصيانتها. فالمشروع يحتاج إلى موارد مالية حقيقية، وإلى تخطيط دقيق يحدد

كيفية توزيع التكلفة بين الدولة والمستفيدين والجهات الممولة والشركاء.

لكن الفرق الأساسي هو أن الدولة يمكن أن تتدخل لتقليل التكلفة النهائية على المستفيد من خلال توفير العقار أو تعبئة الأراضي المناسبة، وتبسيط المساطر، وتجميع المشاريع، وتوفير التمويل طويل الأمد، والاستفادة من وفورات البناء على نطاق واسع. ويمكن أن تسمح هذه التدابير بتقديم مساكن بأسعار أكثر ملاءمة مقارنة بمشاريع لا تستفيد من هذا النوع من الدعم.

ويجب أن يكون الدعم العمومي واضحاً وموجهاً إلى الفئات المستحقة، مع نشر المعايير التي تحدد قيمة المساهمة العمومية، وكيفية اختيار المستفيدين، والتكاليف التي يتحملها كل طرف. كما ينبغي إجراء تقييم دوري لمدى استفادة الأسر من الدعم، ومنع تحويل المساكن المخصصة اجتماعياً إلى وسيلة للمضاربة أو تحقيق أرباح غير مستحقة.

ومن الممكن أن يتضمن البرنامج مساهمة متفاوتة بحسب دخل الأسرة، شريطة احترام قواعد العدالة والقدرة على الأداء. فالأسر ذات الدخل المحدود جداً قد تحتاج إلى دعم أكبر، بينما تستطيع الأسر ذات الدخل المتوسط تحمل مساهمة أعلى نسبياً. ويجب أن يتم تحديد هذه الفئات بناءً على دراسة واقعية للدخل وتكاليف المعيشة والأسعار المحلية، لا اعتماداً على أرقام موحدة لا تناسب جميع المدن.

والهدف هو إنشاء توازن بين حق الأسرة في السكن اللائق، واستدامة التمويل، والقدرة على توفير وحدات سكنية جديدة لأسر أخرى في المستقبل.

كيف يمكن تحديد ثمن السكن والأداء الشهري؟

لكي ينجح البرنامج، ينبغي أن ينطلق من التكلفة الفعلية للسكن، وليس من وعود بأداءات منخفضة لا يمكن أن تغطي الالتزامات المالية. وتشمل التكلفة ثمن الأرض أو كلفة تعبئتها، والبناء، والتجهيزات الأساسية،

والدراسات التقنية، والربط بالشبكات، والتدبير، والصيانة، وتكاليف التمويل عند الاقتضاء.

ويمكن اعتماد نموذج حسابي يحدد الثمن المرجعي لكل وحدة، ثم يوزع الأداء على المدة المتفق عليها، مع بيان الجزء الذي يخصم من أصل ثمن المسكن والجزء المخصص للخدمات والصيانة والتكاليف الأخرى.

ولتوضيح الفكرة بصورة افتراضية، إذا كان الثمن المرجعي لشقة هو 240 ألف درهم، وتم توزيع هذا المبلغ على عشرين سنة دون احتساب الفوائد أو الرسوم أو تكاليف الصيانة، فإن المبلغ الذي يقابل ثمن المسكن وحده سيكون في حدود ألف درهم شهرياً. لكن هذا الحساب المبسط لا يمثل عرضاً مالياً حقيقياً، لأن التمويل الفعلي قد يتضمن تكاليف إضافية، ولأن ثمن الأرض والبناء يختلف باختلاف الموقع والمواصفات.

وتوضح هذه المقاربة أن نجاح البرنامج يرتبط بشكل مباشر بقدرته على توفير مساكن بتكلفة إجمالية معقولة، لا بمجرد تمديد مدة الأداء. فإذا كان ثمن الشقة مرتفعاً جداً، فإن توزيع المبلغ على سنوات طويلة قد لا يجعلها في متناول الأسر محدودة الدخل.

ولهذا ينبغي أن تتجه السياسة العمومية إلى تقليل التكلفة منذ مرحلة التخطيط، من خلال تعبئة الأراضي المناسبة، واختيار مواقع قريبة من النقل والخدمات وفرص العمل، واعتماد تصاميم عملية، وتوحيد بعض عناصر البناء دون التضحية بالجودة والسلامة.

كما يجب ألا يتم اختيار أراض بعيدة عن المدن لمجرد أن ثمنها منخفض، لأن ذلك قد يرفع تكاليف النقل ويزيد من عزلة السكان ويجعل المسكن أقل فائدة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. فالسكن المناسب ليس مجرد جدران وسقف، بل مكان يسمح للأسرة بالعيش والعمل والدراسة والوصول إلى الخدمات الأساسية.

صندوق وطني لتمويل السكن المؤدي إلى التملك

من المقترحات الممكنة دراسة إحداث آلية تمويل وطنية أو صندوق مخصص لهذا النوع من المشاريع، وفق دراسة مالية وقانونية تحدد طريقة إنشائه وحوكمته ومصادر موارده.

ويمكن أن تعتمد الموارد على مساهمات عمومية مبرمجة، وتمويلات طويلة الأجل، وشراكات مع مؤسسات مالية، ومساهمات المستفيدين، وعائدات المشاريع التي يتم تدبيرها وفق قواعد واضحة. ويمكن أيضاً دراسة آليات تسمح بإعادة استثمار جزء من المبالغ المسترجعة في إنشاء وحدات جديدة، بما يساعد على توسيع العرض السكني مع مرور الوقت.

ويجب أن يخضع الصندوق لمعايير صارمة في التدبير والشفافية، مع نشر تقارير مالية دورية توضح مصادر التمويل، وعدد الوحدات التي تم إنجازها، وتكلفتها، وعدد الأسر المستفيدة، ونسب التعثر، والمبالغ التي أعيد استثمارها.

ولا ينبغي بناء المشروع على افتراض أن جميع المبالغ المؤداة من المستفيدين ستغطي كل النفقات دون دعم إضافي، لأن بعض الأسر قد تتعرض لصعوبات مالية، ولأن تكاليف الصيانة والإدارة تستمر حتى بعد تسليم المساكن. ولهذا يجب إعداد اختبارات مالية لعدة سيناريوهات، بما فيها ارتفاع تكاليف البناء أو انخفاض الموارد أو زيادة حالات التعثر.

ويمكن كذلك دراسة إشراك مؤسسات التمويل العمومي والجهات الترابية في توفير الأراضي والبنية التحتية، بينما تتولى جهات متخصصة البناء أو التدبير، وفق عقود تحدد المسؤوليات والجزاءات ومعايير الجودة.

إن وجود آلية تمويل مستدامة سيمنع المشروع من التحول إلى حملة مؤقتة مرتبطة بميزانية سنة واحدة، ويسمح ببناء برنامج طويل الأمد يمكن للأسر الاعتماد عليه.

من يستفيد من البرنامج؟ وكيف نضمن العدالة في الاختيار؟

ينبغي أن يستهدف البرنامج الأسر التي تحتاج فعلاً إلى مسكن رئيسي، ولا تتوفر على سكن مناسب، وتواجه صعوبة في شراء عقار في السوق وفق شروط التمويل التقليدية.

ويمكن إعطاء الأولوية للأسر ذات الدخل المحدود، والشباب المقبلين على تأسيس أسر، والأجراء الذين لا تسمح دخولهم بالادخار الكافي، وبعض الفئات التي تعاني هشاشة سكنية، وفق معايير موضوعية يحددها القانون والبرنامج.

لكن ينبغي تجنب وضع شروط تجعل الاستفادة مقتصرة على الموظفين الدائمين وحدهم، لأن عدداً من المواطنين يعملون في القطاع الخاص أو في أنشطة مستقلة أو بعقود غير مستقرة، رغم حاجتهم الحقيقية إلى السكن. ويمكن اعتماد طرق بديلة للتحقق من القدرة على الأداء، تراعي طبيعة الدخل وتغيره، دون إقصاء غير مبرر.

كما ينبغي وضع نظام شفاف لتقديم الطلبات وترتيب الأولويات، مع إعلان الشروط والوثائق المطلوبة وآجال دراسة الملفات. ويمكن اعتماد منصة رقمية لتتبع الطلبات، إلى جانب مكاتب للمساعدة حتى لا يتحول الرقمنة إلى عائق أمام الأشخاص الذين لا يتوفرون على المهارات الرقمية أو وسائل الولوج إلى الإنترنت.

ويجب منع المحاباة والتدخلات غير القانونية، وإخضاع عمليات التخصيص للتدقيق، مع إتاحة إمكانية الطعن في القرارات التي يعتقد المتقدم أنها اتخذت بصورة غير عادلة.

كما يمكن وضع قواعد تمنع استغلال البرنامج في المضاربة العقارية، مثل فرض قيود مناسبة على بيع المسكن أو تأجيره خلال فترة معينة، ما دام ذلك متوافقاً مع القانون وحقوق الملكية. ويجب أن تكون هذه القيود متناسبة ومعلنة مسبقاً، مع السماح بالاستثناءات الضرورية في حالات مثل الانتقال المهني أو الظروف الأسرية الاستثنائية.

فالغاية هي أن يصل الدعم إلى من يحتاج إليه فعلاً، وأن يبقى المسكن موجهاً إلى الاستعمال السكني الرئيسي، لا إلى المضاربة أو تحقيق مكاسب غير مرتبطة بأهداف البرنامج.

حماية الأسرة من فقدان المسكن بسبب تعثر مؤقت

من أهم عناصر المشروع توفير ضمانات اجتماعية تمنع تحول أي أزمة مالية مؤقتة إلى فقدان فوري للسكن. فقد يفقد أحد أفراد الأسرة عمله، أو يتعرض لمرض، أو يتحمل نفقات غير متوقعة، وهو ما قد يؤثر على قدرته على الأداء لعدة أشهر.

وفي نظام الكراء المؤدي إلى التملك، ينبغي تحديد مسطرة واضحة للتعامل مع هذه الحالات. ويمكن أن تشمل الإنذار المبكر، وإعادة جدولة المبالغ، ومنح مهلة مناسبة، والاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي المتاحة عند استيفاء الشروط، قبل اللجوء إلى الإجراءات النهائية التي قد تؤدي إلى إنهاء العقد.

كما يمكن دراسة إنشاء آلية محدودة لمساندة الأسر التي تتعرض لصدمات مالية حادة، وفق قواعد دقيقة تمنع الاستغلال وتحافظ على استدامة الصندوق. ويمكن تمويل هذه الآلية ضمن تصميم البرنامج أو من خلال ترتيبات اجتماعية أخرى متوافقة مع القانون.

وفي المقابل، يجب وضع قواعد عادلة للحالات التي يثبت فيها عدم احترام الالتزامات بصورة متعمدة أو استغلال المسكن في أغراض مخالفة لشروط البرنامج. فحماية المستفيد لا تعني إلغاء المسؤولية التعاقدية، كما أن احترام العقد لا ينبغي أن يعني تجاهل الظروف الإنسانية التي قد تؤثر على قدرة الأسرة على الأداء.

ويجب أن تكون جميع الإجراءات المتعلقة بإنهاء العقد أو استرجاع المسكن خاضعة للمسطرة القانونية، مع ضمان حق المعني بالأمر في معرفة الأسباب والدفاع عن موقفه.

إن الاستقرار السكني لا يتحقق بمجرد توقيع العقد، بل يتطلب نظاماً يستطيع التعامل مع تغير ظروف الحياة بطريقة عادلة ومتوازنة.

جودة البناء وموقع السكن عنصران أساسيان لنجاح المشروع

قد يبدو بناء عدد كبير من الشقق حلاً مباشراً لأزمة السكن، لكن التجربة العملية في التخطيط الحضري تبين أن جودة الموقع والخدمات تؤثر بشكل كبير في نجاح المشاريع السكنية.

فإذا تم بناء مساكن بعيدة عن المدارس والمراكز الصحية ووسائل النقل والأسواق ومناطق العمل، فقد تجد الأسر نفسها أمام مصاريف يومية مرتفعة تعوض جزءاً من التوفير الذي حققته في ثمن المسكن. كما قد تتحول الأحياء الجديدة إلى مناطق تفتقر إلى الخدمات إذا لم يتم التنسيق بين السكن والبنية التحتية.

ولهذا ينبغي أن يتضمن البرنامج شروطاً واضحة بشأن جودة البناء، والتهوية، والإنارة الطبيعية، والسلامة، والعزل الحراري، وترشيد استهلاك الماء والطاقة، وتوفير المساحات المشتركة المناسبة.

ويجب أن يتم التخطيط للمرافق العامة بالتوازي مع بناء المساكن، لا بعد انتقال الأسر إليها بسنوات. كما ينبغي توفير فضاءات للأطفال، وممرات آمنة، وإمكانية الوصول للأشخاص في وضعية إعاقة، ومواقف مناسبة، وشبكات صرف صحي وماء وكهرباء ذات قدرة كافية.

ومن المفيد أيضاً دراسة التصاميم التي تسمح بتقليل تكاليف الصيانة على المدى الطويل، لأن الأسرة لا تتحمل ثمن السكن وحده، بل تتحمل كذلك مصاريف استغلاله. ويمكن أن يساعد استعمال تجهيزات فعالة في استهلاك الماء والطاقة على تقليل الفواتير الشهرية.

ويجب ألا تتحول السرعة في إنجاز الوحدات إلى مبرر للتنازل عن معايير الجودة أو السلامة أو المراقبة التقنية. فالسكن الذي يحتاج إلى إصلاحات متكررة قد يصبح أكثر تكلفة من البداية التي كان يفترض أن يوفرها.

دور الجماعات الترابية والقطاع الخاص في إنجاح المشروع

يمكن للجماعات الترابية أن تؤدي دوراً مهماً في تحديد الحاجيات السكنية المحلية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالأراضي المتاحة، والتنسيق بشأن الطرق وشبكات الماء والتطهير والنقل والمرافق العامة، وفق اختصاصاتها القانونية.

ويمكن كذلك دراسة شراكات مع القطاع الخاص من أجل البناء أو التدبير أو توفير التمويل، لكن يجب أن تقوم هذه الشراكات على عقود شفافة تحدد الثمن المرجعي والجودة وآجال الإنجاز وحقوق المستفيدين ومسؤوليات كل طرف.

ومن المهم ألا يؤدي إشراك الشركات إلى تحويل البرنامج إلى مجرد مشروع عقاري تجاري يحمل اسماً اجتماعياً. ولهذا ينبغي أن تكون شروط الاستفادة والأسعار وآليات الرقابة محددة مسبقاً، وأن تخضع العقود للمنافسة والنزاهة والتدقيق حيثما يقتضي الإطار القانوني ذلك.

ويمكن أن يتم التعاقد مع شركات متخصصة في تدبير المساكن، شريطة إخضاعها لمعايير أداء واضحة، مثل سرعة معالجة الأعطال، وجودة الصيانة، وشفافية الفواتير، واحترام حقوق المستفيدين.

كما يمكن أن تساهم المقاولات المحلية في خلق فرص عمل أثناء البناء والصيانة والتجهيز، مما يجعل البرنامج وسيلة لدعم النشاط الاقتصادي إلى جانب دوره الاجتماعي.

لكن يجب أن تكون المصلحة العامة هي المعيار الأساسي، وأن تظل الجهة المشرفة قادرة على مراقبة التكاليف والجودة، والتدخل عندما لا يتم احترام الالتزامات التعاقدية.

كيف يمكن إطلاق تجربة أولى في المغرب؟

من الأفضل ألا يبدأ المشروع بإعلان وطني ضخم قبل اختبار جدواه المالية والقانونية والتقنية. بل يمكن إطلاق تجربة محدودة في مدينة أو

جهة تتوفر على حاجة واضحة إلى السكن الميسر، مع دراسة مستوى الأسعار والدخول وتكاليف البناء والأراضي والبنية التحتية.

ويتم في البداية تحديد الفئة المستهدفة وعدد الوحدات ومواصفاتها، ثم إعداد نموذج مالي يوضح الثمن المرجعي، والأداء الشهري المتوقع، والمدة، وتكاليف الصيانة، ومصادر التمويل، وآليات التعامل مع التعثر.

بعد ذلك، يتم إعداد عقود نموذجية واضحة، ومسطرة لاختيار المستفيدين، وآلية لتلقي الشكاوى، ونظام رقابي يضمن أن المساكن تستخدم للأغراض التي أنشئت من أجلها.

ويمكن أن تشمل التجربة عدداً محدوداً من الأسر، حتى يتسنى قياس مدى ملائمة الأداء الشهري لدخولها، ومراقبة كلفة الصيانة، وتقييم نسبة الالتزام بالعقود، وتحديد المشاكل التي تظهر خلال الاستغلال الفعلي.

وبعد مرور مدة مناسبة، يتم إعداد تقرير مستقل يوضح النتائج، بما في ذلك عدد الأسر التي استفادت، والكلفة الإجمالية، ومدى الالتزام بالآجال، وجودة البناء، والقدرة على تمويل وحدات إضافية. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضاً الصعوبات والإخفاقات، حتى يتم تعديل النموذج قبل تعميمه.

فالمشروع الناجح ليس بالضرورة هو الذي يبدأ بأكبر عدد من الشقق، بل الذي يستطيع توفير مساكن جيدة بتكلفة قابلة للتحمل، ويحافظ على استدامته المالية، ويمنح الأسر طريقاً واضحاً وآمناً نحو التملك.

كيف يمكن منع المضاربة واستغلال الدعم العمومي؟

عندما يستفيد المواطن من برنامج مدعوم، يجب أن تكون هناك ضمانات تمنع تحويل الامتيازات الممنوحة إلى وسيلة لتحقيق أرباح خاصة على حساب المستفيدين الآخرين أو المال العام.

ويمكن وضع شروط تمنع بيع المسكن أو تأجيريه للغير خلال مرحلة الكراء المؤدي إلى التملك، إلا في الحالات التي يسمح بها العقد والقانون. كما يمكن تنظيم طريقة احتساب المبالغ المستحقة عند الانسحاب من البرنامج أو نقل الحق إلى مستفيد آخر، بما يضمن الشفافية وعدم الإضرار غير المبرر بالأسرة.

ويجب كذلك التحقق من استيفاء شروط الاستفادة وفق قواعد واضحة، مع احترام الحق في حماية البيانات وعدم جمع معلومات أكثر مما يلزم. وإذا تبين وجود تصريح غير صحيح أو استعمال احتيالي للدعم، فيجب التعامل معه وفق المساطر القانونية، دون تعميم الشك على جميع المستفيدين.

ومن المهم أيضاً مراقبة التكاليف التي تقدمها الشركات المنجزة، ومقارنة الأسعار، وتدقيق الأشغال، والتأكد من مطابقة المساكن للمواصفات. فكل تخفيض غير مبرر في جودة البناء أو تضخيم في التكاليف قد يؤثر على قدرة البرنامج على توفير وحدات إضافية.

إن المال العمومي المخصص للسكن ينبغي أن يحقق أثراً اجتماعياً واضحاً، وأن يكون كل درهم مستثمر مرتبطاً بنتيجة قابلة للقياس والمساءلة.

الأثر المتوقع على الأسر والاقتصاد الوطني

يمكن لبرنامج الكراء المؤدي إلى التملك أن يساعد الأسر المستفيدة على تخطيط مستقبلها بصورة أفضل، لأن العلاقة بين الأداء الشهري وامتلاك المسكن تصبح واضحة منذ البداية. كما يمكن أن يقلل الحاجة إلى جمع مبلغ أولي كبير، إذا صمم البرنامج بطريقة تسمح بذلك، وأن يتيح للأسر الاستفادة من استقرار سكني أطول.

وقد يساهم المشروع أيضاً في تقليل بعض أشكال الهشاشة السكنية، وتوفير فرص عمل مرتبطة بالبناء والصيانة والخدمات، وتحسين

استقرار الأسر في المناطق التي تتوفر فيها فرص العمل والمرافق الأساسية.

ومن الناحية الاقتصادية، يمكن أن يؤدي توسيع العرض السكني الميسر إلى تخفيف الضغط على بعض شرائح سوق الكراء، لكن أثره على الأسعار العامة للعقارات ليس مضموناً، لأنه يتوقف على حجم البرنامج وموقعه والطلب المحلي وتكاليف البناء والأراضي وسياسات التخطيط الحضري.

كما أن توفير مساكن قريبة من أماكن العمل والنقل قد يقلل بعض تكاليف التنقل، ويساعد الأسر على تخصيص جزء أكبر من دخلها للتعليم والصحة والادخار والاستهلاك الضروري.

لكن يجب أن تكون التوقعات واقعية. فبرنامج محدود لا يستطيع وحده حل أزمة السكن في جميع المدن، كما أن بناء وحدات جديدة يحتاج إلى وقت وتمويل وأراض مناسبة. ولهذا ينبغي أن يكون جزءاً من سياسة متكاملة تشمل تحسين العرض السكني، وتنظيم سوق الكراء، وتطوير النقل، وتوفير الأراضي المجهزة، ومراجعة أسباب ارتفاع التكلفة حيثما أمكن.

الخاتمة: من الكراء الذي لا ينتهي إلى مشروع تملك يحمي كرامة الأسرة المغربية

إن إحداث برنامج وطني للسكن العمومي بنظام الكراء المؤدي إلى التملك يمكن أن يشكل خطوة مهمة نحو تطوير سياسة سكنية أكثر ارتباطاً بالواقع المالي للأسر المغربية. فبدلاً من الاقتصار على مساعدة المواطن في شراء مسكن لا يستطيع تمويله، أو تركه في سوق الكراء لسنوات طويلة دون أفق واضح، يمكن توفير صيغة تدريجية تمنحه سكناً مستقراً، وتحدد له منذ البداية الطريق والشروط التي تسمح له بامتلاكه.

لكن نجاح هذا المشروع يتطلب أكثر من بناء الشقق وإعلان الأسعار. إنه يحتاج إلى أراض مناسبة، وتمويل مستدام، وعقود واضحة، ومعايير

عادلة للاستفادة، وجودة عالية في البناء، وآليات لحماية الأسر من التعثر، ورقابة صارمة على التكاليف والمضاربة، وتدبير شفاف يخضع للمساءلة.

ويجب أن يبقى الهدف هو توفير سكن لائق وميسر، لا إنشاء التزامات مالية طويلة الأمد تفوق قدرة المستفيدين أو تجعلهم عرضة لفقدان مساكنهم بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم. كما ينبغي أن تظل الملكية النهائية وشروط انتقالها محددة بوضوح، حتى يعرف كل مستفيد حقوقه والتزاماته قبل توقيع العقد.

إن السكن ليس مجرد سلعة عقارية، بل هو أساس للاستقرار الأسري والاجتماعي، وشرط مهم لتمكين المواطن من بناء حياته المهنية والشخصية. والأسرة التي تنفق معظم دخلها على السكن تجد صعوبة أكبر في الادخار والاستثمار في تعليم أبنائها وتحسين ظروف عيشها.

ومن هنا تأتي أهمية التفكير في حلول تجعل السكن أقرب إلى القدرة المالية للمواطن، وتمنحه فرصة حقيقية للانتقال من الاستئجار إلى التملك، دون أن يضطر إلى تحمل مخاطر لا يستطيع مواجهتها.

إن الرهان الحقيقي هو بناء نموذج يوازن بين القدرة على الأداء والحق في السكن والاستدامة المالية، ويحول المساكن العمومية إلى استثمار اجتماعي طويل الأمد يعود بالنفع على الأسر والدولة والاقتصاد الوطني.

فبدلاً من أن يؤدي المواطن الكراء عاماً بعد عام دون أن يعرف متى سيتمكن من امتلاك مسكنه، يمكن أن يصبح الأداء الشهري جزءاً من مسار واضح نحو الاستقرار والملكية. وهذا هو جوهر المشروع: أن يتحول السكن من عبء دائم على الأسرة المغربية إلى فرصة واقعية لبناء مستقبل أكثر أمناً وكرامة.

مشروع البطاقة الصحية الذكية الوطنية لكل مواطن مغربي: نحو منظومة صحية رقمية موحدة تضمن العلاج السريع، وتحمي حقوق المرضى، وتنتهي معاناة المواطنين مع الملفات الطبية والوثائق الإدارية بطاقة صحية ذكية ترافق المواطن في حياته، وتجمع معلوماته الطبية الضرورية في نظام آمن، وتساعد الأطباء على اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة

أصبحت الصحة من أهم القضايا التي تشغل المواطن المغربي، لأنها ترتبط مباشرة بالحياة اليومية وبالقدرة على العمل والاستقرار الأسري والاجتماعي. فعندما يمرض الإنسان، لا يكون همه الوحيد هو العثور على الطبيب أو الحصول على الدواء، بل قد يواجه أيضاً صعوبات إدارية متعددة، مثل البحث عن الملفات الطبية القديمة، وإعادة إجراء التحاليل والفحوصات، وتقديم الوثائق نفسها في مؤسسات مختلفة، وانتظار المواعيد، والتنقل بين المستشفيات والمراكز الصحية دون أن تكون جميع المعلومات الطبية الضرورية متاحة في الوقت المناسب.

وتزداد هذه الصعوبات بالنسبة إلى كبار السن، والأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، وسكان المناطق القروية، والأشخاص الذين يحتاجون إلى متابعة طبية مستمرة، وكذلك المواطنين الذين يتعرضون لحوادث مفاجئة أو حالات صحية تستدعي تدخلاً سريعاً. فقد يصل المريض إلى المستشفى وهو عاجز عن شرح تاريخه الطبي، أو لا يتذكر أسماء الأدوية التي يتناولها، أو لا يتوفر على وثائق تثبت إصابته بحساسية معينة أو مرض مزمن. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن تساعد المعلومات الطبية الدقيقة والمتاحة بصورة آمنة في تحسين جودة التكفل بالمريض، مع بقاء القرار الطبي دائماً بيد المهنيين المختصين.

وأمام هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى التفكير في مشروع وطني متكامل لإحداث بطاقة صحية ذكية لكل مواطن مغربي، تكون بمثابة مفتاح آمن للوصول إلى ملفه الصحي الإلكتروني، وتربط المواطن بمختلف

المؤسسات الصحية التي تقدم له الخدمات، مع احترام سرية المعلومات الطبية وحقوقه القانونية.

ولا تتمثل الفكرة في مجرد إصدار بطاقة بلاستيكية تحمل الاسم ورقماً تعريفياً، بل في إنشاء منظومة صحية رقمية متكاملة، تتصل فيها البطاقة بملف صحي إلكتروني موحد أو قابل للتبادل بين الأنظمة المعتمدة، وفق معايير وطنية مشتركة. وتسمح هذه المنظومة بالوصول إلى المعلومات الضرورية للعلاج، وتتبع الوصفات الطبية، وتسجيل الحساسية والأمراض المزمنة، وتنظيم المواعيد، وتسهيل إجراءات التغطية الصحية، وتقليل تكرار الفحوصات عندما تكون نتائجها السابقة موثوقة وحديثة ومناسبة للحالة الطبية.

إن الهدف من هذا المشروع هو الانتقال من نظام تتفرق فيه المعلومات بين أوراق وملفات وأنظمة متعددة إلى منظومة أكثر ترابطاً، تجعل خدمة المواطن أسرع وأكثر تنظيماً، وتساعد الأطباء والممرضين والصيادلة والمؤسسات الصحية على العمل اعتماداً على معلومات موثوقة، دون تحويل البيانات الصحية إلى معلومات مفتوحة أو متاحة لكل جهة دون مبرر.

ما هي البطاقة الصحية الذكية الوطنية؟

البطاقة الصحية الذكية هي وسيلة تعريف صحية آمنة تمنح لكل مستفيد، وترتبط بملف صحي إلكتروني يمكن الوصول إليه من طرف الجهات المخولة وفق صلاحيات محددة. ويمكن أن تكون البطاقة مزودة برمز استجابة سريعة أو شريحة إلكترونية، بحسب التصميم التقني الذي يتم اختياره، مع ضرورة ألا يؤدي فقدان البطاقة أو نسخ صورتها إلى كشف الملف الطبي لصاحبها.

وتتضمن البطاقة معلومات تعريفية محدودة، مثل رقم صحي وطني خاص بالمستفيد، أو وسيلة آمنة للربط بملفه الإلكتروني، دون الحاجة إلى طباعة جميع تفاصيله الطبية عليها. ويمكن أن تحمل أيضاً وسيلة

للتحقق من أصالتها، بينما تظل المعلومات الطبية التفصيلية محفوظة في نظام آمن، يخضع لقواعد الولوج والتدقيق.

ويجب أن تكون البطاقة قابلة للاستعمال في المستشفيات العمومية والمراكز الصحية والمؤسسات الخاصة والصيديات والمختبرات ومراكز الأشعة، في حدود الخدمات التي تحتاج إليها كل جهة، وبما يتوافق مع القوانين المنظمة لممارسة المهن الصحية والتغطية الصحية وحماية المعطيات الشخصية.

ويمكن للمواطن أن يستعمل البطاقة عند التسجيل في مؤسسة صحية، أو عند زيارة الطبيب، أو عند إجراء تحاليل، أو عند الحصول على وصفة طبية، أو عند طلب خدمة صحية مرتبطة بالتغطية الصحية. ويؤدي تقديم البطاقة إلى تسهيل التعرف على الملف الصحيح، بعد التحقق من هوية المستفيد ومن صلاحية الجهة التي تطلب الاطلاع على المعلومات.

ويجب أن تتوفر آلية بديلة للأشخاص الذين لا يحملون البطاقة معهم، أو الذين فقدوها، أو الذين لا يستطيعون استعمالها بسبب عطل تقني. فلا يجوز أن يؤدي غياب البطاقة إلى حرمان أي شخص من العلاج الضروري، خصوصاً في الحالات الاستعجالية.

ملف صحي إلكتروني يرافق المواطن في مختلف مراحل حياته

من أهم مكونات المشروع إنشاء ملف صحي إلكتروني منظم يسمح بتسجيل المعلومات الطبية الضرورية عبر الزمن، وفق قواعد واضحة لتحديثها وتصحيحها.

ويشمل الملف، بحسب الحاجة الطبية والقواعد القانونية، معلومات عن الأمراض المزمنة، والحساسية الدوائية، والأدوية التي يتناولها الشخص، والعمليات الجراحية السابقة، واللقاحات، والنتائج المهمة للفحوصات والتحاليل، والتشخيصات التي أكدها المهنيون المختصون، والوصفات الطبية، والتقارير المتعلقة بالإقامة في المستشفى.

ولا ينبغي أن تتحول هذه المنظومة إلى سجل يجمع كل معلومة عن حياة المواطن دون تمييز. بل يجب أن يقتصر التسجيل على البيانات الصحية ذات الغرض المشروع، وأن يتم تحديد من يحق له الاطلاع عليها، ومدة الاحتفاظ بها، وطريقة تصحيحها، وفق المتطلبات القانونية والطبية.

ويمكن أن تساعد هذه المنظومة على تجنب بعض المشكلات الناتجة عن ضياع الوثائق أو عدم توفر معلومات مهمة عند انتقال المريض من مؤسسة إلى أخرى. فإذا خضع شخص لفحص طبي في مستشفى معين، ثم احتاج إلى متابعة حالته في مستشفى آخر، يمكن للطبيب المخول الوصول إلى النتائج الضرورية بدل مطالبة المريض بإعادة جميع الإجراءات من البداية.

لكن الوصول إلى نتيجة سابقة لا يعني بالضرورة أن الفحص لم يعد ضرورياً. فقد يحتاج الطبيب إلى إعادة التحليل بسبب تغير الحالة الصحية، أو مرور الوقت، أو اختلاف المتطلبات التشخيصية. ولذلك يجب أن تساعد المنظومة على اتخاذ القرار الطبي الأفضل، لا أن تفرض إلغاء الفحوصات بصورة آلية.

كما ينبغي أن تتيح للمواطن الاطلاع على معلوماته الصحية الأساسية من خلال تطبيق أو بوابة إلكترونية آمنة، مع توفير بديل حضوري لمن لا يستعمل الهاتف الذكي أو لا يتوفر على اتصال بالإنترنت.

إنقاذ الأرواح في الحالات الاستعجالية

من أبرز الوظائف التي يمكن أن تمنح المشروع قيمة كبيرة إنشاء خدمة آمنة للوصول السريع إلى المعلومات الطبية الحيوية عندما يتعذر على المريض التواصل مع الطاقم الطبي.

ففي حالة حادثة سير أو فقدان الوعي أو أزمة صحية مفاجئة، قد لا يتمكن المصاب من تقديم معلومات عن حساسيته الدوائية أو أمراضه المزمنة أو علاجاته الحالية. وإذا توفرت هذه المعلومات بصورة دقيقة

وموثوقة، فقد تساعد الطاقم الطبي على فهم الحالة بصورة أسرع وتجنب بعض المخاطر المحتملة.

ويمكن أن يتضمن النظام ملفاً استعجالياً مختصراً يضم المعلومات الضرورية للتكفل الأولي، مثل الحساسية الدوائية الخطيرة المسجلة، وبعض الأمراض المزمنة المهمة، والأدوية التي قد تؤثر على التدخل الطبي، وبيانات الاتصال بشخص يختاره المواطن عند الحاجة، وفق القواعد القانونية المعمول بها.

ويجب ألا تكون هذه المعلومات متاحة لأي شخص يسمح رمز البطاقة بهاتفه. بل ينبغي أن يقتصر الوصول إليها على المهنيين المخولين، من خلال آلية تحقق آمنة، مع تسجيل كل عملية اطلاع، وتحديد الحالات التي يسمح فيها بالولوج الاستعجالي الاستثنائي.

كما يجب أن تكون هناك قواعد للتعامل مع الحالات التي لا يستطيع فيها المريض إعطاء الموافقة، بما يراعي الضرورة الطبية والأساس القانوني المناسب. ويمكن اعتماد نظام وصول استثنائي مضبوط يتيح الاطلاع على المعلومات الحيوية عند الضرورة، مع تسجيل سبب الاستعمال ومراجعته لاحقاً.

إن الغاية من هذا الجانب هي مساعدة الفرق الطبية على الحصول على معلومات موثوقة في الوقت المناسب، دون خلق ثغرة تسمح بكشف الملفات الطبية أو إساءة استخدامها.

تتبع الأدوية والوصفات الطبية والحد من الأخطاء العلاجية

يمكن أن تربط البطاقة الصحية الذكية الملف الإلكتروني بنظام الوصفات الطبية الرقمية، بحيث يستطيع الطبيب المخول الاطلاع على الأدوية ذات الصلة بعلاج المريض، وتسجيل الوصفة الجديدة، بينما يتمكن الصيدلي من التحقق من الوصفة وصرف الدواء وفق القواعد المهنية والقانونية.

وقد يساعد هذا النظام على تقليل بعض الأخطاء الناتجة عن سوء قراءة الوصفات الورقية، أو عدم معرفة الطبيب بجميع الأدوية التي يتناولها

المريض، أو تكرار وصف بعض الأدوية دون الاطلاع على المعلومات الضرورية.

ويمكن كذلك أن يسمح النظام بإرسال تنبيهات مهنية عند وجود تعارض دوائي محتمل أو حساسية مسجلة، على أن تكون هذه التنبيهات أدوات مساعدة وليست بديلاً عن التقييم الطبي والصيدلاني.

كما يمكن تسجيل صرف الأدوية التي تدخل ضمن نظام الوصفات الرقمية، مع مراعاة الخصوصية والقواعد المتعلقة بالأدوية الخاضعة لضوابط خاصة. ويساعد ذلك على تحسين تتبع العلاج وتسهيل المراجعة عندما تظهر مشكلة صحية مرتبطة بدواء معين.

لكن يجب أن يكون تصميم هذه الخدمة عملياً وسهل الاستعمال، لأن الأنظمة المعقدة قد تزيد العبء على الأطباء والصيدلة وتؤخر تقديم الخدمات. وينبغي أن تتوفر آليات لتصحيح الوصفات، والتعامل مع الانقطاعات التقنية، وتوثيق التعديلات، وضمان استمرارية الخدمة في حالات الطوارئ.

ربط المستشفيات العمومية والمصحات الخاصة والمختبرات والصيدليات

لا يمكن للبطاقة أن تحقق أهدافها إذا ظلت مرتبطة بمؤسسة واحدة أو بقطاع صحي واحد. ولذلك يقترح المشروع وضع معايير وطنية تسمح بتبادل المعلومات الضرورية بين الأنظمة الصحية المختلفة، مع تحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

فعندما ينتقل المواطن من مركز صحي محلي إلى مستشفى جهوي، يمكن للطبيب المخول الوصول إلى المعلومات الضرورية التي تم تسجيلها في المرحلة السابقة. وإذا احتاج المريض إلى إجراء فحص في مختبر أو مركز للأشعة، يمكن أن تسجل النتيجة في ملفه الإلكتروني، وفق القواعد المهنية والتقنية المعتمدة.

ويمكن للمصحات الخاصة المشاركة في المنظومة وفق اتفاقيات وشروط تنظيمية واضحة، تسمح بتبادل المعلومات المرتبطة بالخدمات التي

تقدمها، دون أن يعني ذلك تمكينها من الوصول إلى كامل الملف الصحي للمواطن.

أما الصيدليات، فيمكن أن تستفيد من نظام الوصفات الرقمية والتحقق من الأدوية التي يسمح لها بالاطلاع عليها، بينما تقتصر صلاحيات المختبرات على المعلومات اللازمة لإنجاز الفحوصات وإرسال نتائجها ومراجعتها.

ويتطلب هذا الربط توحيد المعايير التقنية للبيانات، وتحديد طرق التحقق من هوية المستخدمين، وتوفير أنظمة تضمن أن المعلومات التي تصل إلى الطبيب مفهومة وموثوقة، حتى لو كانت صادرة عن نظام مختلف.

ويجب كذلك وضع اتفاقيات واضحة بشأن المسؤولية عن أخطاء البيانات، وآليات تصحيحها، والإبلاغ عن الحوادث الأمنية، وضمان استمرارية العمل عند حدوث عطل تقني.

إن الربط بين المؤسسات لا يعني بالضرورة وضع جميع البيانات في قاعدة مركزية واحدة؛ إذ يمكن دراسة نموذج مركزي أو نموذج موزع أو صيغة هجينة، وفق دراسة تقنية وقانونية تحدد الخيار الأكثر أماناً وفعالية.

بطاقة واحدة لتسهيل الاستفادة من التغطية الصحية

يمكن أن تسهم البطاقة الصحية الذكية أيضاً في تسهيل بعض الإجراءات المرتبطة بالتغطية الصحية، من خلال ربط التحقق من هوية المستفيد بالمعلومات الإدارية الضرورية لدى الجهة المسؤولة عن التغطية، وفق اتفاقيات وقواعد قانونية محددة.

فبدلاً من مطالبة المواطن في كل مرة بتقديم عدد كبير من الوثائق لإثبات وضعه، يمكن أن تسمح المنظومة بالتحقق من المعلومات المطلوبة بصورة إلكترونية، حيثما كانت هذه الخدمة متاحة قانونياً وتقنياً.

ويمكن أن يساعد هذا الربط على تسريع بعض إجراءات التعويض أو التحقق من الأهلية أو تتبع الملفات الإدارية، مع ضرورة التمييز بين المعلومات الطبية والمعلومات المالية أو الإدارية المتعلقة بالتغطية الصحية.

ولا ينبغي أن يمنح هذا الربط أي جهة مالية أو إدارية حق الاطلاع على تفاصيل التشخيصات الطبية التي لا تحتاج إليها لأداء مهامها. فالتأكد من أهلية المستفيد لخدمة معينة لا يتطلب بالضرورة كشف جميع الأمراض أو العلاجات التي يتلقاها.

كما ينبغي ألا تصبح البطاقة شرطاً حصرياً للحصول على العلاج، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بخدمة استعجالية أو بمواطن لم يستكمل إجراءات التسجيل أو يواجه مشكلة تقنية. ويجب أن يوفر النظام مسارات بديلة تحمي حق المريض في العلاج وتسمح بتسوية وضعيته الإدارية لاحقاً.

خدمة خاصة لمراقبة الأمراض المزمنة والوقاية قبل تفاقم الحالة

يمكن أن تتجاوز البطاقة الصحية الذكية مجرد حفظ المعلومات إلى مساعدة المواطن على متابعة بعض الأمراض المزمنة، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والأمراض التي تتطلب مراقبة دورية، وفق خطط متابعة يضعها المهنيون الصحيون.

فيمكن للمنظومة أن تذكّر المواطن بالمواعيد الطبية والفحوصات الدورية واللقاحات، وأن تساعد على الاحتفاظ بنتائج القياسات والفحوصات السابقة، وأن تسمح للطبيب بمتابعة تطور المؤشرات ذات الصلة بالحالة.

ويمكن أيضاً تطوير تنبيهات تساعد على اكتشاف التأخر في المتابعة، إذا وافق المواطن على الخدمة وكان ذلك مناسباً من الناحية الطبية والتنظيمية. لكن ينبغي ألا تُعتبر كل حالة تأخر في الفحص دليلاً على

إهمال المريض، فقد تكون هناك أسباب مالية أو جغرافية أو اجتماعية تستدعي توفير الدعم بدلاً من الاكتفاء بإرسال التنبيهات.

كما يمكن ربط المشروع ببرامج التوعية والوقاية التي تنظمها المؤسسات الصحية، بحيث يحصل المواطن على معلومات موثوقة تتناسب مع احتياجاته، دون إرسال إعلانات تجارية أو استغلال بياناته الصحية لأغراض التسويق.

ويمكن أن تساعد المعطيات المجمعة والمجهولة الهوية، عندما يسمح القانون بذلك، على فهم الاحتياجات الصحية للسكان وتحسين التخطيط للخدمات، مع ضمان عدم كشف هوية الأفراد أو استخدام بياناتهم في قرارات تمييزية.

حماية البيانات الطبية من الاختراق والتسريب

إن نجاح المشروع يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدرة الدولة والمؤسسات المشاركة على حماية المعلومات الصحية، لأن تسريب بيانات المرضى قد يؤدي إلى أضرار شخصية ومهنية واجتماعية كبيرة.

ولهذا يجب أن يتم تصميم النظام وفق مبدأ الأمن منذ البداية، لا أن تتم إضافة الحماية بعد اكتمال المشروع. ويشمل ذلك تشفير البيانات، والتحقق القوي من هوية المستخدمين، وتحديد الصلاحيات حسب الوظيفة، وتسجيل عمليات الوصول، ومراجعة الأنشطة غير المعتادة، واختبار الأنظمة بصورة دورية.

ويجب أن يكون لكل مهني صحي حساب مهني خاص، وألا يتم استعمال حسابات مشتركة تسمح بالدخول دون إمكانية معرفة الشخص الذي اطلع على الملف. كما ينبغي أن تتوقف صلاحيات الوصول عندما تنتهي العلاقة المهنية أو تتغير الوظيفة، وفق إجراءات إدارية مضبوطة.

ويمكن أن يتيح النظام للمواطن معرفة الجهات التي اطلعت على ملفه، متى كان ذلك مناسباً ولا يتعارض مع قواعد سرية التحقيق أو الضرورة

الطبية. كما يجب أن توجد آلية للإبلاغ عن إساءة استعمال البيانات، والتحقيق فيها، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وينبغي أن تخضع المنظومة للقانون المغربي رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والنصوص ذات الصلة، مع دراسة الالتزامات والإجراءات المطلوبة لدى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بحسب طبيعة المعالجة والجهات المشاركة.

كما يجب وضع سياسة واضحة بشأن مدة الاحتفاظ بالبيانات، وتصحيح الأخطاء، والتعامل مع طلبات المواطنين، وإدارة النسخ الاحتياطية، والاستجابة للهجمات السيبرانية.

إن المواطن لن يثق في البطاقة إذا شعر أن معلوماته الطبية يمكن أن تصل بسهولة إلى أشخاص لا علاقة لهم بعلاجه. ولذلك فإن حماية الخصوصية ليست تفصيلاً تقنياً، بل شرط أساسي لنجاح المشروع.

كيف نضمن استفادة سكان القرى والمناطق النائية؟

لا ينبغي أن يكون المشروع موجهاً فقط إلى سكان المدن أو الأشخاص الذين يتوفرون على هواتف حديثة واتصال دائم بالإنترنت. فالمناطق القروية قد تكون من أكثر المناطق حاجة إلى تحسين تنسيق المعلومات الصحية، بسبب المسافات وصعوبة التنقل بين المؤسسات.

ولهذا يجب أن تكون البطاقة قابلة للاستعمال في المراكز الصحية الصغيرة والمستشفيات المحلية، مع توفير تجهيزات مناسبة وتكوين للعاملين، وضمان وجود وسائل بديلة عند انقطاع الإنترنت.

ويمكن أن يعتمد النظام آليات آمنة للعمل عند ضعف الاتصال، مثل حفظ بعض المعلومات الضرورية مؤقتاً داخل الأنظمة الصحية المعتمدة، ثم مزامنتها عندما يعود الاتصال، وفق ضوابط تقنية صارمة تمنع التعارض أو كشف البيانات.

كما يجب توفير المساعدة للمواطنين الذين لا يستطيعون استعمال الخدمات الرقمية، سواء بسبب السن أو الإعاقة أو الأمية الرقمية، مع احترام حقهم في الخصوصية وعدم إجبارهم على تفويض معلوماتهم لأشخاص غير مخولين.

ويمكن تنظيم حملات للتسجيل والتحقق من الهوية وتوزيع البطاقات داخل المراكز الصحية والجماعات المحلية، مع مراعاة سهولة الوصول للأشخاص الذين يعيشون بعيداً عن المؤسسات الإدارية.

إن عدالة المشروع تقاس بقدرته على تحسين الخدمة للمواطن الأكثر حاجة إليها، وليس فقط بمدى تطوره التقني.

ما الذي يجب أن تحتوي عليه البطاقة نفسها؟

ينبغي أن تكون البطاقة بسيطة وسهلة الاستعمال، وأن تتضمن الحد الأدنى من البيانات الظاهرة، مثل الاسم أو المعرف الصحي اللازم، ووسيلة للتحقق من أصالتها، مع تجنب طباعة تشخيصات أو معلومات طبية قد تكشف خصوصية حاملها إذا ضاعت البطاقة.

ويمكن أن تتضمن رمزاً رقمياً أو شريحة إلكترونية تسمح بالربط الآمن بالملف الصحي، بحسب الخيار التقني المعتمد. ويجب ألا يكفي تصوير الرمز أو نسخه لفتح الملف الطبي؛ بل ينبغي أن تتطلب عملية الاطلاع التحقق من هوية المستخدم وصلاحيته.

ومن المفيد توفير بطاقة بديلة عند الضياع أو التلف، مع إمكانية تعطيل وسيلة التعريف القديمة وإصدار أخرى جديدة دون فقدان الملف الطبي المرتبط بالمواطن.

كما ينبغي توفير نسخة رقمية اختيارية في تطبيق رسمي، لكن من دون جعل الهاتف الذكي شرطاً للاستفادة من الخدمات الصحية. فالبطاقة المادية تظل مهمة للأشخاص الذين لا يستخدمون التطبيقات أو الذين لا تتوفر لديهم الأجهزة أو الاتصال.

ويمكن التفكير في اعتماد تصميم موحد على المستوى الوطني، يضمن سهولة التعرف على البطاقة في المؤسسات المختلفة، مع احترام متطلبات الهوية الرقمية وأمن المعلومات.

كيف يمكن تمويل المشروع وتدبير تكاليفه؟

يتطلب إنشاء منظومة صحية رقمية وطنية استثمارات في البرمجيات والبنية التحتية والأمن السيبراني وربط المؤسسات وتكوين العاملين وصيانة الأنظمة وتحديثها. ولهذا يجب إعداد دراسة مالية دقيقة قبل تحديد التكلفة الإجمالية أو الإعلان عن ميزانية نهائية.

ويمكن أن تشمل الدراسة تكلفة إنشاء المنصة، وتحديث أنظمة المعلومات الموجودة، وتجهيز المؤسسات الصحية، وإصدار البطاقات، وتكوين المهنيين، وتوفير الدعم التقني، وتأمين استمرارية الخدمة.

كما يجب احتساب تكاليف التشغيل السنوية، لأن المنظومة لا تنتهي بمجرد توزيع البطاقات. فهي تحتاج إلى صيانة مستمرة، وتحديثات أمنية، وتدبير للصلاحيات، ومعالجة للشكاوى، ومراقبة لجودة البيانات.

ويمكن دراسة تمويل المشروع ضمن البرامج العمومية ذات الصلة بالرقمنة والصحة، والاستفادة من الشراكات التقنية وفق قواعد الشفافية والمنافسة، مع ضمان بقاء البيانات الصحية تحت الحماية القانونية والمؤسسية المناسبة.

ويجب تجنب الاعتماد على مورد تقني واحد بطريقة تجعل الدولة عاجزة عن تطوير النظام أو صيانتها إذا تغيرت الشركة المتعاقدة. ولهذا من المهم اعتماد معايير مفتوحة للتبادل البيئي، وعقود تضمن قابلية نقل البيانات بطريقة آمنة، وتوثيق الأنظمة، واستمرارية الخدمة.

كما ينبغي أن تكون المنظومة قابلة للتطوير، حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة بنائها بالكامل عند إضافة خدمات جديدة أو توسيع الربط مع المؤسسات.

مراحل تنفيذ المشروع على المستوى الوطني

من الأفضل إطلاق المشروع على مراحل مدروسة، تبدأ بدراسة الوضع الحالي لأنظمة المعلومات الصحية، وحصر المؤسسات التي تتوفر على ملفات إلكترونية، وتحديد الفجوات التقنية والقانونية التي تعيق تبادل المعلومات.

بعد ذلك، يتم وضع المعايير الوطنية للهوية الصحية، ومحتوى الملف الإلكتروني، وقواعد الصلاحيات، ومتطلبات الأمن السيبراني، وآليات تصحيح البيانات، وحقوق المواطن في الوصول إلى معلوماته.

ثم يمكن إطلاق تجربة محدودة في مجموعة من المؤسسات الصحية التي تمثل أوضاعاً مختلفة، مثل مركز صحي محلي ومستشفى جهوي ومختبر وصيدلية ومؤسسة صحية خاصة، وفق اتفاقيات واضحة.

وتتم خلال التجربة مراقبة سهولة استعمال البطاقة، وسرعة الوصول إلى المعلومات، وجودة البيانات، ومستوى الأمن، ومدى قبول الأطباء والممرضين والصيادلة للنظام، وتأثيره على وقت تقديم الخدمة.

وبعد تقييم النتائج ومعالجة الأخطاء، يمكن توسيع النظام تدريجياً إلى مناطق أخرى، مع توفير التكوين والدعم التقني، وتخصيص مسارات بديلة للمؤسسات التي لم تستكمل الربط بعد.

كما يجب نشر تقارير دورية عن تقدم المشروع، مع مؤشرات قابلة للقياس مثل نسبة المؤسسات المرتبطة، ونسبة الملفات المكتملة، وعدد الأخطاء التي تم تصحيحها، ومدى انخفاض تكرار الإجراءات الإدارية، ومستوى رضا المواطنين والمهنيين.

ولا ينبغي قياس النجاح بعدد البطاقات التي تم إصدارها فقط، بل بمدى تحسين جودة العلاج وتقليل الأخطاء الإدارية والطبية وتسهيل الوصول إلى المعلومات الضرورية مع الحفاظ على الخصوصية.

الخاتمة: بطاقة واحدة، معلومات صحية موثوقة، وخدمة أفضل لكل مواطن

إن إحداث بطاقة صحية ذكية وطنية لكل مواطن مغربي يمكن أن يشكل خطوة مهمة في تحديث المنظومة الصحية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات العمومية والخاصة، شريطة أن تكون البطاقة جزءاً من مشروع رقمي متكامل، وليس مجرد وثيقة إضافية يحملها المواطن معه.

فالقيمة الحقيقية للبطاقة تكمن في قدرتها على تسهيل الوصول إلى المعلومات الطبية الضرورية، ومساعدة المهنيين الصحيين على اتخاذ قرارات أفضل، وتنظيم الوصفات والفحوصات والمواعيد، وتحسين متابعة الأمراض المزمنة، وتسهيل بعض الإجراءات الإدارية المرتبطة بالتغطية الصحية.

لكن نجاح المشروع لا يتحقق بالتكنولوجيا وحدها. بل يحتاج إلى حماية صارمة للبيانات، واحترام حقوق المرضى، وتحديد واضح للصلاحيات، وتكوين العاملين، وتوفير البنية التحتية المناسبة في المدن والقرى، وضمان ألا يؤدي فقدان البطاقة أو تعطل النظام إلى حرمان المواطن من العلاج.

إن المواطن المغربي يستحق منظومة صحية تجعله محور الخدمة، وتخفف عنه عبء الوثائق المتكررة، وتمنح الطبيب المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، وتحافظ في الوقت نفسه على سرية حياته الطبية.

والرؤية المستقبلية لهذا المشروع هي أن يتمكن كل مواطن، أينما كان في المغرب، من الاستفادة من بطاقة صحية آمنة تسهل علاجه وتربط ملفه الطبي بالمؤسسات المخولة، ليصبح الوصول إلى المعلومة الصحية الصحيحة أسرع، والتنسيق بين المهنيين أفضل، وحقوق المريض أكثر حماية.

إن الاستثمار في هذه المنظومة ليس مجرد استثمار في الرقمنة، بل استثمار في جودة العلاج، وكرامة المواطن، وثقة المجتمع في المؤسسات الصحية، وفي مستقبل تكون فيه التكنولوجيا وسيلة لخدمة الإنسان وحماية صحته.

اقترح مشروع وطني لإنتاج الطاقة الشمسية فوق أسطح المنازل والعمارات والشركات والمؤسسات العمومية بالمغرب، مع تخزين الكهرباء وبيع الفائض

إلى الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بالطاقة والانتقال الطاقى والتنمية المستدامة

الموضوع: اقتراح إحداث برنامج وطني لتعميم إنتاج الطاقة الشمسية فوق أسطح المباني السكنية والاقتصادية والعمومية، وتمكين المواطنين والمقاولات من استهلاك الكهرباء المنتجة وتخزينها وبيع فائضها وفق إطار قانوني وتنظيمي واضح.

تقديم الاقتراح

أتقدم بهذا الاقتراح الرامي إلى إحداث مشروع وطني استراتيجي يهدف إلى استغلال الأسطح غير المستغلة للمنازل والعمارات والإقامات السكنية والشركات والمصانع والمقاولات والمراكز التجارية والمؤسسات والإدارات العمومية والمدارس والجامعات والمستشفيات والمنشآت الرياضية، من أجل تركيب ألواح الطاقة الشمسية وتحويل هذه المساحات إلى مصادر منتجة للكهرباء.

ويأتي هذا الاقتراح انطلاقاً من أهمية الطاقة في الحياة اليومية للمواطنين، وضرورة تخفيف تكاليف الكهرباء على الأسر والمقاولات، وتقوية الاستقلال الطاقى للمملكة، والاستفادة من الإمكانيات الشمسية التي يتوفر عليها المغرب، مع خلق فرص جديدة للاستثمار والتشغيل وتطوير الصناعات المرتبطة بالطاقة النظيفة.

أهداف المشروع

يهدف هذا المشروع إلى تمكين كل مواطن وأسرة ومقولة ومؤسسة عمومية تتوفر على الإمكانيات التقنية المناسبة من إنتاج جزء من حاجتها إلى الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، عوض الاعتماد الكامل على شراء الكهرباء من الشبكة.

كما يهدف إلى تخفيض الفواتير الكهربائية، وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، وتقليل الضغط على الشبكة الوطنية، واستغلال الأسطح المتوفرة بدل الاقتصار على إنشاء محطات شمسية فوق الأراضي، إلى جانب دعم الاقتصاد الأخضر وتحسين القدرة التنافسية للمقاولات المغربية.

آليات تنفيذ المشروع

أولاً: تعميم الألواح الشمسية على المنازل

إطلاق برنامج وطني يتيح للأسر تركيب ألواح شمسية فوق أسطح منازلها، وفق تجهيزات تتناسب مع مساحة السطح وحجم الاستهلاك. ويمكن دعم الأسر ذات الدخل المحدود عن طريق المساعدات أو القروض الميسرة أو الأداء بالتقسيط، حتى لا تبقى الاستفادة من الطاقة الشمسية مقتصرة على الأسر القادرة مالياً.

ثانياً: تجهيز أسطح العمارات والإقامات السكنية

تشجيع اتحادات الملاك والمسيرين العقاريين على استغلال الأسطح المشتركة لإنتاج الكهرباء الموجهة إلى الإنارة المشتركة والمصاعد والمضخات والتجهيزات الجماعية، مع دراسة إمكانية توزيع المنافع بين السكان وفق قواعد شفافة تحترم الملكية المشتركة والقوانين الجاري بها العمل.

ثالثاً: استغلال أسطح الشركات والمصانع والمقاولات

إحداث برنامج تحفيزي يشجع الشركات والمصانع والمخازن والمراكز التجارية والمقاولات على تركيب محطات شمسية فوق أسطحها، من أجل تغطية جزء من استهلاكها وتقليل تكاليف الإنتاج، مع تمكينها من الاستفادة من آليات التمويل والشراكات والاستثمار الخاص.

رابعاً: تجهيز أسطح المؤسسات والإقامات العمومية

إطلاق خطة لتجهيز المباني الإدارية والمدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات الرياضية وغيرها من المرافق العمومية بالألواح الشمسية، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء أو تتوفر على أسطح واسعة مناسبة.

ويمكن أن يساهم هذا التوجه في خفض النفقات العمومية المخصصة للكهرباء، وتوجيه الوفورات المحققة نحو تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

خامساً: تمكين المواطنين والمقاولات من تخزين الكهرباء

تشجيع تركيب البطاريات وأنظمة التخزين حيث تكون مجدية اقتصادياً وتقنياً، حتى يتمكن المنتجون من الاحتفاظ بجزء من الطاقة المنتجة نهاراً واستعمالها خلال المساء أو عند انخفاض الإنتاج الشمسي.

كما ينبغي تطوير حلول التخزين الجماعي للعمارات والمناطق الصناعية والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد من تقاسم التجهيزات وتخفيض التكاليف.

سادساً: تمكين المنتجين من بيع فائض الكهرباء

يقترح وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح للأسر والمقاولات والمؤسسات المؤهلة بيع الكهرباء الفائضة التي تنتجها محطاتها الشمسية إلى الشبكة أو إلى جهات مستهلكة وفق الآليات التي يسمح بها القانون.

ويقتضي ذلك تحديد شروط الربط بالشبكة، ومعايير السلامة والقياس، وأسعار شراء الكهرباء الفائضة، وكيفية احتساب الطاقة المصدرة والمستهلكة، وضمان شفافية العقود وأداء المستحقات في آجال معقولة.

ويجب أن يتم هذا الإجراء بتنسيق مع الجهات المختصة ومشغلي الشبكات، مع احترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وبيعها.

التمويل والتحفيزات المقترحة

يقترح اعتماد نموذج تمويلي متنوع يجمع بين مساهمة المستفيدين، والقروض الميسرة، والشراكات مع القطاع الخاص، وبرامج الدعم الموجهة إلى الأسر ذات الدخل المحدود، إلى جانب آليات تمويل مخصصة للمقاولات والمؤسسات العمومية.

كما يمكن تشجيع الشركات المتخصصة على تمويل وتركيب وصيانة الألواح الشمسية مقابل عقود طويلة الأمد، بما يسمح للمستفيدين بالاستفادة من التجهيزات دون تحمل التكلفة الأولية كاملة.

ومن الضروري أن ترتبط أي إعانات أو امتيازات بمعايير واضحة، تشمل جودة التجهيزات، وضمانات الصيانة، وشفافية الأسعار، والسلامة الكهربائية، والقدرة الفعلية للمشروع على تحقيق الوفورات المنتظرة.

مراحل التنفيذ

يقترح تنفيذ المشروع على مراحل، تبدأ بدراسة وطنية لتحديد الإمكانيات المتوفرة فوق الأسطح وتقييم قدرة الشبكات المحلية على استقبال الكهرباء المنتجة، تليها مرحلة تجريبية تشمل عدداً من الأحياء السكنية والمناطق الصناعية والمؤسسات العمومية.

وبعد تقييم النتائج التقنية والاقتصادية، يمكن توسيع البرنامج تدريجياً ليشمل مختلف جهات المملكة، مع وضع مؤشرات لقياس عدد المباني

المجهزة، وحجم الكهرباء المنتجة، ومقدار تخفيض الفواتير، وحجم الاستثمار الخاص، وعدد فرص الشغل المحدثّة.

الخاتمة والطلب

إن استغلال أسطح المنازل والعمارات والشركات والمقاولات والمؤسسات العمومية لإنتاج الطاقة الشمسية يمثل فرصة وطنية لتحويل مساحات غير مستغلة إلى مصدر مستدام للكهرباء، ولجعل المواطن والمقاوله شريكين في إنتاج الطاقة وليس مجرد مستهلكين لها.

وعليه، ألتمس دراسة هذا الاقتراح والعمل على إحداث برنامج وطني لتعميم الطاقة الشمسية فوق الأسطح، مع توفير آليات التمويل المناسبة، وتشجيع التخزين، ووضع إطار قانوني وتقني يتيح بيع فائض الكهرباء وفق شروط عادلة وشفافة، بما يخدم المصلحة العامة ويعزز التنمية المستدامة

اقتراح مشروع وطني لإحداث السجل الوطني للحالة الزوجية وسجل رد الاعتبار وإعادة الإدماج المهني للشباب بالمغرب

الموضوع: اقتراح إحداث سجل وطني رقمي لتوثيق الزواج والطلاق وجميع الإجراءات المرتبطة بهما، وإحداث نظام وطني لرد الاعتبار القانوني بشكل آلي عند استيفاء الشروط، مع دعم إدماج الشباب في سوق الشغل وإزالة العوائق التي تحول دون إعادة إدماجهم في المجتمع.

تقديم الاقتراح

أتقدم بهذا الاقتراح الرامي إلى تطوير الإدارة المغربية وتعزيز التحول الرقمي من خلال إحداث سجل وطني موحد للحالة الزوجية، يشمل بيانات الزواج والطلاق والتطليق والرجعة وباقي الإجراءات القانونية المرتبطة بالأسرة، إلى جانب إحداث نظام وطني لرد الاعتبار وإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني، يضمن تسوية الوضعيات القانونية للمستفيدين في الآجال المحددة، ويتيح للشباب فرصاً حقيقية للاندماج في سوق الشغل.

ويهدف هذا المشروع إلى تبسيط المساطر الإدارية، والحد من ضياع الوثائق وتكرار الإجراءات، وتحسين التنسيق بين المحاكم والإدارات والمؤسسات المعنية، مع احترام الحياة الخاصة للمواطنين وحماية المعطيات الشخصية.

كما يسعى إلى اعتماد مقاربة جديدة تجعل الإدارة وسيلة لتيسير حياة المواطن ومساعدته على تجاوز الصعوبات القانونية والاجتماعية، بدل أن تتحول الإجراءات المعقدة أو التأخر في تحيين السجلات إلى عائق أمام مستقبله الأسري أو المهني.

المحور الأول: إحداث سجل وطني للحالة الزوجية

يقترح إحداث سجل وطني رقمي موحد للحالة الزوجية، يضم المعلومات الرسمية المتعلقة بالزواج والطلاق والتطليق والفسخ والرجعة وباقي التغييرات التي تطرأ على الوضعية الزوجية، اعتماداً على الوثائق والأحكام والمقررات الصادرة عن الجهات المختصة.

ويكون هذا السجل مرجعاً إدارياً موحداً يساعد على التحقق من الوضعية الزوجية للمواطن، ويحد من تضارب المعلومات بين الإدارات والمحاكم ومكاتب الحالة المدنية والجهات المخولة قانوناً بالاطلاع عليها.

ويشمل المشروع تسجيل تاريخ إبرام عقد الزواج، والجهة التي وثقته، والبيانات القانونية اللازمة للتعريف به، ثم تحيين الوضعية عند صدور حكم نهائي أو مقرر قانوني يتعلق بالطلاق أو التطليق أو الفسخ أو غير ذلك من التغييرات المعترف بها قانوناً.

كما يتضمن السجل تاريخ انتهاء العلاقة الزوجية عندما يترتب ذلك قانوناً، مع تسجيل الإجراءات اللاحقة ذات الصلة، بما فيها الرجعة عند الاقتضاء، والتغييرات التي تستوجب تحيين البيانات الرسمية.

ويجب أن يراعي النظام اختلاف المساطر والآثار القانونية بين الطلاق والتطليق والفسخ والوفاة وغيرها من الحالات، وألا يعتبر أي طلب أو

دعوى أو إجراء تمهيدي تغييراً نهائياً في الحالة الزوجية قبل استكمال الشروط القانونية اللازمة.

المحور الثاني: رقمنة جميع الإجراءات المتعلقة بالزواج والطلاق

يقترح تمكين الجهات المختصة من تسجيل الإجراءات وتحيينها إلكترونياً، وربط السجل بالمحاكم ومكاتب الحالة المدنية والجهات الإدارية المخولة، وفق صلاحيات محددة ومراقبة.

ويسمح ذلك بتقليل تنقل المواطنين بين الإدارات للحصول على الوثائق نفسها، وتسريع معالجة الملفات، والحد من الأخطاء الناتجة عن إدخال المعلومات يدوياً أو تأخر تبادل الوثائق.

كما يمكن تمكين المواطن من الاطلاع على وضعية ملفه، والحصول على إشعارات بشأن الإجراءات التي تخصه، وطلب الوثائق والشهادات المتاحة إلكترونياً، مع الاحتفاظ بإمكانية تقديم الطلبات حضورياً للأشخاص الذين لا يستطيعون استخدام الخدمات الرقمية.

ويقترح أيضاً اعتماد رقم مرجعي موحد لكل ملف، وتسجيل تاريخ كل تغيير والجهة التي أجرته، حتى تكون المعلومات قابلة للتتبع والمراجعة، مع وضع آلية لتصحيح الأخطاء والاعتراض على البيانات غير الصحيحة.

ويجب ألا يؤدي هذا السجل إلى إتاحة المعلومات الزوجية الخاصة لأي جهة دون مبرر قانوني، بل تخضع عمليات الاطلاع والتبادل إلى قواعد السرية وحماية المعطيات الشخصية، مع تمكين كل شخص من الوصول إلى بياناته وتصحيحها وفق القانون.

المحور الثالث: إحداث سجل وطني لرد الاعتبار القانوني

يقترح إحداث سجل وطني رقمي لرد الاعتبار، يهدف إلى تتبع الحالات التي يجيز فيها القانون رد الاعتبار للأشخاص المعنيين، سواء تعلق

الأمر برد الاعتبار القضائي أو القانوني أو غيره من الإجراءات التي ينص عليها التشريع الجاري به العمل.

ويقوم هذا النظام على ربط الجهات المختصة، بما فيها المحاكم والنيابة العامة والإدارات المعنية، من أجل تتبع الآجال القانونية والتحقق من استيفاء الشروط، وإشعار الشخص المعني عند حلول موعد تقديم طلب أو استكمال إجراء، أو عند تحقق شروط رد الاعتبار التلقائي حيث ينص القانون على ذلك.

ويتمثل الهدف الأساسي في تفادي بقاء بعض الوضعيات معلقة بسبب التأخر الإداري أو عدم تحيين البيانات، وضمان تنفيذ الآثار القانونية لرد الاعتبار في الوقت المناسب.

ويقترح أن يتضمن النظام آلية إلكترونية لتحديد الحالات المستوفية للشروط القانونية، مع إشعار الجهات المختصة لاتخاذ الإجراء اللازم، وتحيين السجلات التي يجب تحيينها قانوناً.

أما حذف البيانات أو تقييد الاطلاع عليها، فيجب أن يتم وفق طبيعة كل سجل والقانون المنظم له. فلا ينبغي محو الوثائق القضائية أو التاريخية بصورة عشوائية، وإنما يجب رفع الآثار القانونية التي انتهت مدتها، أو حذف البيانات من السجلات التي يفرض القانون حذفها، أو تقييد الوصول إليها عندما يكون ذلك هو الأثر القانوني الصحيح لرد الاعتبار.

ويجب أن يحافظ النظام على التمييز بين المعلومات التي يتعين الاحتفاظ بها لأغراض قضائية أو أرشيفية، والمعلومات التي لم يعد يجوز استعمالها ضد الشخص بعد استيفائه شروط رد الاعتبار.

كما يقترح تمكين المعنيين من معرفة وضعية ملفاتهم، وتقديم طلب تصحيح عند استمرار ظهور معلومات يفترض قانوناً تحيينها أو تقييدها، مع إتاحة الطعن في حالات الرفض أو التأخر.

المحور الرابع: إعادة إدماج الشباب في سوق الشغل

يرتبط رد الاعتبار الحقيقي بقدرة الإنسان على استعادة مكانته داخل المجتمع، والحصول على فرصة للعمل والإنتاج وبناء مستقبل مستقر.

لذلك يقترح إحداث برنامج وطني لإعادة الإدماج المهني للشباب الذين يواجهون صعوبات في الحصول على العمل بسبب وضعيات قانونية سابقة، أو انقطاع عن الدراسة، أو فقدان فرص التكوين، أو ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة.

ويقوم البرنامج على التنسيق بين القطاعات الحكومية المعنية بالتشغيل والتكوين والعدل، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومؤسسات التكوين المهني، والمقاولات والقطاع الخاص، والجمعيات المتخصصة في الإدماج الاجتماعي.

ويشمل البرنامج توجيه المستفيدين نحو التكوين المهني، والتأهيل حسب حاجيات سوق الشغل، والتدريب داخل المقاولات، والمواكبة الفردية للبحث عن العمل، وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والتعاونيات والأنشطة المدرة للدخل.

كما يقترح إحداث مسار إداري واضح يسمح للشباب الذين استوفوا شروط رد الاعتبار القانونية بالاستفادة من فرص التكوين والتشغيل دون استمرار تأثير بيانات قديمة لا يجوز قانوناً استعمالها ضدهم.

ولا يعني ذلك إعفاء أي شخص من الشروط المهنية أو القانونية المطلوبة لبعض الوظائف، بل ضمان تطبيق تلك الشروط بصورة متناسبة وشفافة، ومنع التمييز غير المشروع، واحترام القواعد الخاصة بالمهن التي تتطلب شروطاً محددة للسجل العدلي أو الأهلية القانونية.

المحور الخامس: نظام آلي لتتبع الآجال وتحيين السجلات

يقترح تطوير منصة رقمية وطنية تربط بين السجل الزوجي وسجل رد الاعتبار والجهات المختصة، مع الفصل بين قواعد البيانات والصلاحيات بحسب طبيعة كل معلومة.

وتقوم المنصة على تتبع الآجال والإجراءات، وإرسال تنبيهات للجهات المسؤولة عند اقتراب موعد قانوني أو تجاوز أجل المعالجة، وإشعار المواطن بالوثائق أو الإجراءات المطلوبة منه.

ويمكن اعتماد آليات آلية للتحقق من اكتمال الملفات وتحديد الحالات التي تستوجب تحيين البيانات، على أن تبقى القرارات التي تتطلب تقديراً قضائياً أو تحققاً قانونياً خاضعة للجهة المختصة، وألا تحل الأنظمة المعلوماتية محل القضاء أو تتخذ قرارات تمس الحقوق الأساسية دون مراجعة بشرية.

كما يجب اعتماد تدابير قوية للأمن السيبراني، وتحديد صلاحيات الوصول، وتسجيل عمليات الاطلاع والتعديل، وإجراء عمليات تدقيق دورية، مع توفير مسطرة للتظلم وتصحيح الأخطاء.

المحور السادس: مراحل التنفيذ

يقترح تنفيذ المشروع تدريجياً، بدءاً بدراسة قانونية وتقنية تحدد السجلات القائمة وكيفية ربطها، ثم إطلاق مرحلة تجريبية تشمل عدداً من المحاكم والإدارات، قبل التعميم على الصعيد الوطني.

وتتضمن المرحلة الأولى إعداد النصوص التنظيمية اللازمة، وتحديد مسؤوليات المؤسسات، وضبط قواعد حماية المعطيات، ووضع معايير موحدة لتسجيل البيانات وتحيينها.

أما المرحلة الثانية، فتشمل تطوير المنصة الرقمية، وربط الجهات المختصة، وتكوين الموظفين، وإطلاق خدمة إلكترونية تمكّن المواطن من تتبع ملفه وتقديم الطلبات المتاحة.

وتشمل المرحلة الثالثة تعميم النظام، وتقييم نتائجه من خلال مؤشرات واضحة، مثل تقليص آجال معالجة الملفات، والحد من الأخطاء الإدارية، وتسريع تحيين السجلات، وعدد المستفيدين من برامج إعادة الإدماج المهني.

الخاتمة والطلب

إن إحداث سجل وطني للحالة الزوجية، إلى جانب نظام رقمي لرد الاعتبار وإعادة الإدماج المهني، يمثل خطوة مهمة نحو إدارة أكثر تنسيقاً وشفافية، تحمي حقوق المواطنين وتيسر حصولهم على الخدمات وتساعد الشباب على بناء مستقبلهم.

وعليه، ألتمس دراسة هذا الاقتراح والعمل على وضع إطار قانوني وتقني يسمح بتسجيل الزواج والطلاق وجميع الإجراءات المرتبطة بهما في نظام وطني موحد، وإحداث آلية لتتبع رد الاعتبار وتطبيق آثاره القانونية في الآجال المحددة، مع ضمان تحيين أو تقييد البيانات وفق القانون، وإطلاق برنامج عملي لإعادة إدماج الشباب في سوق الشغل.

ويهدف هذا المشروع إلى جعل الرقمنة وسيلة لتبسيط الحياة الإدارية، وضمان الحقوق، ومحاربة الإقصاء المهني، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، في إطار دولة القانون واحترام الخصوصية والكرامة الإنسانية.

اقترح مشروع وطني لإصلاح التعليم بالمغرب عبر تعميم التعليم التقني والتكوين المهني والتطبيقي داخل المدارس والجامعات

الموضوع: اقتراح إحداث منظومة تعليمية وطنية جديدة تقوم على التخصص التقني والتكوين المهني والتطبيق العملي، وربط الدراسة بحاجيات سوق الشغل، والانتقال من التعليم النظري السطحي إلى تعليم عميق ينتج الكفاءات والخبرات.

تقديم الاقتراح

أتقدم بهذا الاقتراح الرامي إلى إصلاح المنظومة التعليمية بالمغرب، من خلال إعادة بناء مسارات التعليم المدرسي والجامعي على أساس الجمع بين المعارف الأساسية والتخصص التقني والتكوين المهني والتطبيق العملي، حتى يصبح التعليم وسيلة حقيقية لاكتساب المهارات والخبرات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

إن المغرب يحتاج إلى منظومة تعليمية لا تكتفي بتلقين المعلومات وحفظ الدروس واجتياز الامتحانات، بل تعمل على تكوين شباب قادرين على ممارسة المهن، وإتقان التقنيات، واستعمال التكنولوجيا الحديثة، وحل المشكلات، والابتكار، وإنشاء المقاولات والمشاركة في تطوير الصناعة والخدمات.

ويهدف هذا الاقتراح إلى إعطاء قيمة أكبر للتعليم التقني والمهني، وإدماجه في مختلف المستويات الدراسية، بما فيها الجامعات، مع الحفاظ على التعليم الأكاديمي والبحث العلمي، وتوفير مسارات متكافئة تتيح لكل طالب اختيار الطريق الذي يناسب قدراته وميوله ومستقبله المهني.

المحور الأول: الانتقال من التعليم القائم على الحفظ إلى التعليم القائم على المهارة

يقترح مراجعة طرق التدريس والتقييم، بحيث لا يبقى النجاح الدراسي مرتبطاً أساساً بحفظ الدروس واسترجاع المعلومات في الامتحانات، بل يصبح مرتبطاً أيضاً بقدرة المتعلم على الفهم والتحليل والتطبيق وإنجاز المشاريع واستعمال الأدوات والتقنيات.

ويجب أن يكتسب التلميذ، إلى جانب القراءة والكتابة والرياضيات واللغات والعلوم، مهارات عملية تدريجية، مثل استعمال الحاسوب، وفهم المبادئ التقنية، والعمل الجماعي، والتواصل المهني، والتفكير المنطقي، وحل المشكلات.

كما ينبغي تخصيص حصص منتظمة للتجارب العلمية والورشات التطبيقية والمشاريع، مع توفير المعدات اللازمة وتكوين المدرسين في الأساليب التعليمية الحديثة.

ولا يعني ذلك التخلي عن المواد الأدبية والإنسانية أو العلوم النظرية، بل تحقيق التوازن بينها وبين التطبيق، حتى يتخرج التلميذ بمعرفة متينة وقدرة حقيقية على استخدامها.

المحور الثاني: إدماج التوجيه التقني والمهني منذ المراحل الدراسية الأولى

يقترح إدخال أنشطة تقنية مبسطة داخل المدارس، تساعد التلاميذ على اكتشاف ميولهم وقدراتهم دون فرض تخصص مبكر عليهم.

وفي المستويات الإعدادية، يمكن تنظيم ورشات للتعريف بالكهرباء والإلكترونيات والبرمجة والميكانيك والنجارة والتصميم والطاقة الشمسية والفلاحة الحديثة والصيانة الصناعية، إلى جانب الأنشطة العلمية والفنية.

أما في المرحلة الثانوية، فيقترح تطوير مسارات تقنية وتطبيقية أكثر تنوعاً، مع مختبرات وورشات مجهزة، وتدريب ميداني قصير، وزيارات للمصانع والمقاولات والمختبرات ومراكز التكوين.

ويجب أن يتم التوجيه بناء على رغبة التلميذ وقدراته ونتائجه وإمكانيات التكوين المتاحة، مع ضمان إمكانية الانتقال بين المسارات ومواصلة الدراسة لاحقاً، حتى لا يتحول التعليم المهني إلى مسار مغلق أو إلى خيار مفروض على التلاميذ الذين يواجهون صعوبات دراسية.

المحور الثالث: إصلاح الجامعات وإعطاء الأولوية للكفاءة التطبيقية

يقترح تطوير التعليم الجامعي بحيث يجمع بين التكوين النظري المتين والتطبيق العملي والتدريب داخل المؤسسات الاقتصادية.

ففي التخصصات الهندسية والعلمية والتكنولوجية، ينبغي أن يقضي الطلبة وقتاً كافياً في المختبرات والورشات، وأن ينجزوا مشاريع حقيقية مرتبطة بحاجيات الصناعة والاقتصاد.

وفي تخصصات الاقتصاد والتدبير والإعلاميات والقانون والعلوم الاجتماعية وغيرها، يمكن تطوير التدريب المهني والمحاكاة العملية ودراسة الحالات الواقعية والمشاريع المشتركة مع المؤسسات، مع احترام طبيعة كل تخصص ومتطلباته العلمية.

كما يقترح مراجعة البرامج الجامعية بشكل دوري، بمشاركة الأساتذة والباحثين والمقاولات والهيئات المهنية، حتى لا تستمر التخصصات في تدريس محتويات قديمة أو بعيدة عن التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.

ويجب ألا تتحول الجامعة إلى مركز للتكوين السريع على حساب المعرفة والبحث العلمي، بل إلى مؤسسة تجمع بين إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا وتكوين الخبراء والمهنيين.

المحور الرابع: إنشاء مسارات جامعية تقنية ومهنية متخصصة

يقترح توسيع العرض الجامعي والتقني في المجالات التي يحتاج إليها المغرب، ومنها:

- . الصناعة والميكانيك: صيانة الآلات، والتصنيع، والروبوتات، والأتمتة الصناعية.
- . الكهرباء والطاقة: الطاقة الشمسية، والشبكات الكهربائية، والتخزين، والصيانة الطاقية.
- . المعلومات: البرمجة، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وإدارة الأنظمة والشبكات.
- . البناء والأشغال العمومية: الهندسة المدنية، وتقنيات البناء، والتجهيزات، ومراقبة الجودة.
- . الفلاحة والماء: الري الذكي، والتقنيات الزراعية، وتدبير الموارد المائية، والصناعات الغذائية.

- . الصحة: التقنيات الطبية، والمختبرات، وصيانة المعدات الطبية، مع احترام القوانين المنظمة للمهن الصحية.
- . النقل واللوجستيك: صيانة المركبات، والأنظمة الصناعية، وتدبير المستودعات وسلاسل التوريد.
- . الصناعات الإبداعية: التصميم الرقمي، والإنتاج السمعي البصري، والتصنيع الرقمي.

ويجب أن تكون هذه المسارات مفتوحة أمام مختلف الفئات، مع توفير جسور للانتقال من التكوين المهني إلى التعليم العالي، ومن الدراسة النظرية إلى التخصص التطبيقي، وفق شروط أكاديمية واضحة.

المحور الخامس: جعل التدريب داخل المقاولات جزءاً أساسياً من التكوين

يقترح إحداث شراكات مستدامة بين المؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز التكوين المهني والمقاولات والمصانع والإدارات العمومية.

ويمكن الطلبة من خلالها من اكتساب تجربة ميدانية حقيقية، والتعرف على ظروف العمل، واستعمال المعدات المهنية، وفهم معايير الجودة والسلامة، والمشاركة في حل المشكلات التي تواجه المؤسسات.

كما يقترح توسيع نظام التكوين بالتناوب، الذي يجمع بين الدراسة داخل المؤسسة التعليمية والعمل التطبيقي داخل المقولة، مع تحديد مسؤوليات كل طرف، وحماية المتدربين، وضمان التأطير الجيد، وتوفير تعويض مناسب عندما تقتضي طبيعة التدريب ذلك.

ويجب ألا تكون التدريبات مجرد إجراء شكلي للحصول على شهادة، بل تجربة فعلية يتم تقييمها وفق معايير مهنية واضحة.

المحور السادس: تحديث مراكز التكوين المهني وتجهيزها بالتكنولوجيا الحديثة

يقترح تحديث مراكز التكوين المهني الموجودة، وإحداث مراكز جديدة في المناطق التي تعرف نقصاً في العرض، مع تجهيزها بآلات ومختبرات وأدوات قريبة من تلك المستعملة في المصانع والمقاولات.

كما ينبغي مراجعة البرامج بشكل منتظم حتى تواكب التحولات في الطاقة المتجددة والرقمنة والأتمتة والصناعة الحديثة والبناء المستدام.

ويجب الاهتمام بتكوين المكونين أنفسهم، من خلال دورات مستمرة وتدريب داخل المقاولات وتبادل الخبرات مع المؤسسات المتخصصة، حتى لا يتخرج المتدرب بتقنيات لم تعد مستعملة في سوق الشغل.

المحور السابع: ربط التخصصات بحاجيات سوق الشغل

يقترح إنشاء نظام وطني لتتبع حاجيات سوق العمل، يجمع المعطيات حول المهن المطلوبة والتخصصات التي تعرف نقصاً في الكفاءات، والمجالات التي تعاني من فائض في الخريجين.

وتستعمل هذه المعطيات لتطوير البرامج وتحديد الأولويات في التكوين والاستثمار، دون إلغاء التخصصات الأساسية أو جعل التعليم تابعاً بالكامل للتقلبات المؤقتة لسوق العمل.

كما ينبغي نشر معلومات واضحة حول فرص الشغل المرتبطة بالتخصصات المختلفة، وتكاليف التكوين ومدته، وإمكانيات مواصلة الدراسة، حتى يتمكن التلاميذ وأسرهم من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات موثوقة.

المحور الثامن: دعم الشباب لإنشاء مشاريعهم الخاصة

لا ينبغي أن يقتصر هدف التكوين على الحصول على وظيفة، بل يجب أيضاً تمكين الشباب من إنشاء المقاولات والأنشطة المهنية والتعاونيات.

ويقترح إدماج وحدات في التدبير المالي والمحاسبة والتسويق والتجارة الرقمية وإعداد المشاريع داخل المسارات التقنية والمهنية، مع توفير مواكبة عملية للمشاريع القابلة للتنفيذ.

كما يمكن إحداث حاضنات داخل الجامعات ومراكز التكوين، تتيح للطلبة استعمال المعدات والمختبرات وتطوير النماذج الأولية، وربطهم بالمستثمرين والبرامج التمويلية والجهات التي تدعم الابتكار.

المحور التاسع: ضمان تكافؤ الفرص وكرامة التكوين المهني

يجب أن يقوم الإصلاح على مبدأ أساسي، وهو أن التعليم المهني والتقني مسار ذو قيمة علمية واقتصادية واجتماعية، وليس خياراً أدنى من التعليم العام أو الجامعي.

ويقتضي ذلك تحسين جودة الشهادات المهنية والاعتراف بالكفاءات المكتسبة، وتوفير فرص عادلة للتوظيف والترقي، وضمان إمكانية متابعة الدراسة بالنسبة إلى من يرغب في تطوير مستواه.

كما ينبغي دعم أبناء الأسر ذات الدخل المحدود، وتوفير النقل والمعدات والمنح عند الحاجة، وتطوير التكوين عن بعد والتكوين المتنقل للمناطق القروية، حتى لا تصبح الظروف الاجتماعية أو الجغرافية عائقاً أمام اكتساب المهارات.

المحور العاشر: التنفيذ والتقييم

يقترح البدء بمرحلة تجريبية تشمل مؤسسات تعليمية وجامعية ومراكز تكوين في جهات مختلفة من المغرب، مع اختيار تخصصات ترتبط بحاجيات محلية واضحة.

ثم يتم تقييم النتائج بناء على جودة التكوين، ونسبة إتمام الدراسة، ونجاح المتدربين في اكتساب المهارات، وفرص الاندماج المهني، ورضا المقاولات والمستفيدين، قبل تعميم التجارب الناجحة.

كما ينبغي نشر تقارير دورية حول النتائج والتكاليف، وإشراك الأساتذة والطلبة والأسر والمقاولات والهيئات المهنية في مراجعة البرامج وتطويرها.

الخاتمة والطلب

إن إصلاح التعليم بالمغرب أصبح ضرورة استراتيجية لبناء اقتصاد قادر على المنافسة، وتقليص البطالة، وتحسين الإنتاجية، وتمكين الشباب من امتلاك مهارات حقيقية تتناسب مع متطلبات العصر.

وعليه، ألتزم دراسة هذا الاقتراح والعمل على إحداث برنامج وطني لتطوير التعليم التقني والتكوين المهني والتطبيقي في المدارس والجامعات، وتحديث مراكز التكوين، وتوسيع التدريب داخل المقاولات، وربط التخصصات بحاجيات الاقتصاد الوطني، مع الحفاظ على جودة التعليم الأكاديمي والبحث العلمي وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين.

الهدف هو الانتقال من تعليم يركز على الشهادة وحدها إلى تعليم يجمع بين المعرفة والكفاءة والخبرة، ويمنح كل شاب فرصة حقيقية للتعليم والعمل والإنتاج والمساهمة في تنمية المغرب.

اقترح مشروع وطني لإحداث دعم شهري للشباب الباحثين عن العمل ومنحة للمعطلين من حاملي الشهادات بالمغرب

الموضوع: إحداث نظام وطني للدعم المالي المؤقت للشباب الباحثين عن العمل، وإقرار منحة شهرية للمعطلين من حاملي الشهادات، مع ربط الاستفادة بالتكوين والتأهيل المهني والمواكبة الفعلية للإدماج في سوق الشغل.

تقديم الاقتراح

أتقدم بهذا الاقتراح الرامي إلى إحداث برنامج وطني لدعم الشباب المغاربة الذين يبحثون عن فرصة عمل ولا يتوفرون على دخل قار، مع تخصيص منحة شهرية للمعطلين من حاملي الشهادات، ولا سيما الشباب الحاصلين على الإجازة والماستر والدكتوراه، الذين يواجهون صعوبات في الحصول على وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم.

إن مرحلة البحث عن العمل قد تستمر أشهراً أو سنوات، وخلالها يواجه الشباب مصاريف النقل والسكن والغذاء والاتصالات والوثائق الإدارية والتكوين، مما يجعل بعضهم عاجزاً حتى عن حضور مقابلات العمل أو متابعة تكوين إضافي أو الانتقال إلى مدينة أخرى بحثاً عن فرصة مهنية.

ومن هنا تأتي أهمية وضع سياسة عمومية تجعل فترة البحث عن العمل مرحلة انتقالية تحظى بالمواكبة والحماية الاجتماعية، بدل ترك الشباب يواجهون البطالة دون موارد مالية أو دعم كافٍ.

ولا يهدف هذا المشروع إلى تشجيع البطالة أو جعل الإعانة بديلاً عن العمل، بل إلى حماية كرامة الشباب ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات المالية مؤقتاً، وتمكينهم من تطوير مهاراتهم والبحث الجدي عن وظيفة مناسبة.

المحور الأول: إحداث دعم شهري للشباب الباحثين عن العمل

يقترح إحداث برنامج وطني يمنح دعماً مالياً شهرياً للشباب الذين لا يتوفرون على عمل أو دخل قار، والمسجلين لدى الجهات المختصة بالتشغيل، والذين يستوفون شروط الاستفادة المحددة قانوناً.

ويهدف هذا الدعم إلى مساعدتهم على تغطية جزء من المصاريف الضرورية المرتبطة بالبحث عن العمل، مثل التنقل لحضور المقابلات، واستعمال الإنترنت، وإعداد ملفات الترشيح، والحصول على الوثائق المطلوبة، والمشاركة في دورات التكوين والتأهيل المهني.

ويجب أن يكون الدعم متناسباً مع الإمكانيات المالية للدولة وتكاليف المعيشة، مع مراعاة الوضعية الاجتماعية للمستفيدين، حتى يصل إلى الشباب الأكثر حاجة.

كما يقترح تبسيط إجراءات التسجيل، وإتاحة تقديم الطلبات إلكترونياً أو عبر وكالات التشغيل والإدارات المحلية، مع تحديد آجال واضحة لدراسة الملفات وإخبار المتقدمين بالقرارات المتخذة بشأنها.

المحور الثاني: إحداث منحة شهرية خاصة بالمعطلين من حاملي الشهادات

يقترح تخصيص منحة شهرية لفائدة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية أو مهنية معترف بها، الذين لا يتوفرون على عمل ولا على موارد كافية، ويثبتون أنهم يبحثون عن فرص مهنية مناسبة.

ويشمل ذلك، وفق شروط الاستفادة التي تحددها النصوص التنظيمية، حاملي الإجازة والماستر والدكتوراه، إضافة إلى خريجي مؤسسات التكوين المهني والتقني الذين يواجهون صعوبات في الاندماج المهني.

ويجب ألا تقتصر الاستفادة على الشهادات الجامعية وحدها، لأن الشباب المتخرجين من التكوين المهني يواجهون بدورهم تحديات في بداية حياتهم العملية، رغم امتلاكهم مهارات تقنية يحتاجها الاقتصاد الوطني.

ويهدف هذا الإجراء إلى مساعدة الخريجين على استثمار مؤهلاتهم، ومتابعة تكوينات إضافية عند الحاجة، واجتياز مباريات التوظيف، وإعداد مشاريع مهنية، دون أن تتحول الظروف المادية إلى عائق أمام مستقبلهم.

كما يقترح اعتماد نظام يراعي مدة البطالة، والحالة الاجتماعية، ووجود أشخاص في كفالة المستفيد، والإعاقة عند الاقتضاء، مع ضمان المساواة والشفافية في معالجة الطلبات.

المحور الثالث: تحديد مبلغ الدعم ومدة الاستفادة

يقترح إعداد دراسة مالية واجتماعية لتحديد مبلغ شهري مناسب، مع إمكانية اعتماد مستويات مختلفة من الدعم بحسب الفئات والوضعيات الاجتماعية.

ويمكن أن تشمل الدراسة الخيارات التالية:

- . دعم أساسي مؤقت للشباب المسجلين والباحثين فعلياً عن العمل.
- . منحة مخصصة لحاملي الشهادات العاطلين الذين يستوفون شروط الاستفادة.
- . دعم إضافي محدود للحالات الاجتماعية الأكثر هشاشة، وفق معايير واضحة.
- . مساعدة خاصة لتغطية تكاليف التكوين أو التنقل إلى مقابلات العمل أو فرص التشغيل خارج مدينة الإقامة.

كما يقترح تحديد مدة أولية للاستفادة، قابلة للتجديد بعد مراجعة الملف، حتى يتمكن المستفيد من مواصلة البحث عن العمل دون أن يتحول الدعم إلى وضعية دائمة منفصلة عن مسار الإدماج المهني.

ويجب تحديد المبالغ والآجال النهائية بعد دراسة الكلفة الإجمالية للبرنامج، وعدد المستفيدين المحتملين، وقدرة الميزانية العامة على تمويله بشكل مستدام.

المحور الرابع: ربط الدعم بالتسجيل والمواكبة المهنية

يقترح أن يستفيد الشباب من مواكبة فعلية عبر المؤسسات المختصة بالتشغيل، من خلال فتح ملف مهني لكل مستفيد يتضمن مؤهلاته وتخصصه وخبراته والوظائف التي يبحث عنها.

ويتم إعداد خطة فردية للاندماج المهني، تشمل توجيه المستفيد إلى عروض العمل المناسبة، ومساعدته على إعداد السيرة الذاتية، والاستعداد لمقابلات التوظيف، والتسجيل في برامج التدريب والتكوين.

كما يمكن تنظيم لقاءات دورية بين المستفيدين ومستشاري التشغيل، مع اعتماد إجراءات مرنة تتناسب مع طبيعة كل تخصص وعدد عروض العمل المتاحة.

ويجب ألا تتحول هذه الالتزامات إلى إجراءات شكلية أو عقوبات غير متناسبة، بل ينبغي أن يكون الهدف منها مساعدة الشاب على إيجاد عمل فعلي. كما يجب مراعاة حالات المرض والإعاقة والمسؤوليات الأسرية والظروف التي تمنع المستفيد مؤقتاً من المشاركة في بعض الأنشطة.

المحور الخامس: إنشاء منصة وطنية موحدة للشباب الباحثين عن العمل

يقترح إحداث منصة رقمية وطنية تجمع بين التسجيل في برنامج الدعم، وتحيين بيانات الباحثين عن العمل، والاطلاع على عروض الشغل والتكوين والتدريب، وتتبع الطلبات والملفات.

ويمكن ربط المنصة، وفق الضوابط القانونية، بالمؤسسات المختصة بالتشغيل والتكوين والتعليم العالي والحماية الاجتماعية، بهدف تقليل الوثائق المطلوبة وتفادي تكرار الإجراءات.

كما يمكن أن تتضمن المنصة نظاماً لإشعار الشباب بالفرص التي تتناسب مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم، ومواعيد مباريات التوظيف، وبرامج التكوين، والمنح المتاحة لإنشاء المشاريع.

ويجب ضمان حماية المعطيات الشخصية، والتحقق من الاستحقاق بطريقة عادلة، وتوفير بدائل حضورية للأشخاص الذين لا يتوفرون على الإنترنت أو يواجهون صعوبات في استعمال الخدمات الرقمية.

المحور السادس: تشجيع المقاولات على تشغيل الشباب

لا يمكن معالجة البطالة بالدعم المالي وحده، لذلك يقترح أن يواكب البرنامج مخططاً لتشجيع المقاولات على تشغيل الخريجين والشباب الباحثين عن أول وظيفة.

ويمكن دراسة منح تحفيزات محددة للمقاولات التي توفر وظائف حقيقية ومستقرة، وتلتزم بالتصريح بالأجراء واحترام حقوقهم، مع إعطاء أهمية للتخصصات التي تعرف صعوبة في الاندماج المهني.

كما يمكن توسيع برامج التدريب المؤدي إلى التشغيل، والتكوين بالتناوب، وعقود الإدماج التي تتيح للشباب اكتساب خبرة عملية، شريطة ألا تستعمل هذه البرامج لتعويض مناصب العمل الدائمة بعمالة منخفضة التكلفة أو لإبقاء الشباب في تدريب متكرر دون أفق مهني.

ويجب أن تظل الأولوية لإحداث فرص عمل حقيقية، وتحسين ظروف العمل، وتشجيع الاستثمار المنتج، وتطوير القطاعات التي تحتاج إلى مهارات جديدة.

المحور السابع: دعم المشاريع الصغيرة والعمل الحر

يقترح تمكين الشباب الذين لا يجدون فرصاً مناسبة في الوظائف التقليدية من الاستفادة من برامج المواكبة لإنشاء مشاريعهم الخاصة، سواء في المجالات التقنية أو التجارية أو الفلاحية أو الرقمية أو الحرفية أو الخدماتية.

ويشمل ذلك التوجيه في إعداد دراسة الجدوى، والتكوين في التدبير والمحاسبة والتسويق، والمساعدة على الولوج إلى التمويل، وتوفير مواكبة للمشاريع خلال مراحلها الأولى.

كما يمكن اعتماد دعم انتقالي محدود لبعض المستفيدين الذين يطلقون مشاريع قابلة للتنفيذ، وفق شروط واضحة تضمن حسن استعمال الموارد العمومية.

ويجب ألا يكون إنشاء المقاولات إجبارياً على كل عاطل، بل خياراً إضافياً لمن تتوفر لديه الرغبة والقدرة والمشروع المناسب.

المحور الثامن: تمويل البرنامج وضمان استدامته

يقترح تمويل هذا المشروع من خلال آليات مدروسة ضمن الميزانية العامة، وإعادة ترتيب بعض برامج التشغيل والتكوين لتقوية فعاليتها، إلى جانب دراسة إمكانات الشراكة مع المؤسسات الوطنية والجهات المعنية بالتنمية الاجتماعية والتشغيل.

ويمكن إطلاق البرنامج تدريجياً، مع إعطاء الأولوية للشباب الذين لا يتوفرون على أي دخل، والأسر الهشة، والخريجين الذين طالت مدة بحثهم عن العمل.

كما يجب نشر تقارير دورية حول عدد المستفيدين، والمبالغ المصروفة، ونسبة المستفيدين الذين حصلوا على وظائف، ومتوسط مدة الاستفادة، والكلفة المالية لكل عملية إدماج مهني.

ويتيح هذا التقييم تعديل البرنامج وتطويره، وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، وتجنب الهدر المالي أو تحويل المنحة إلى إجراء لا يحقق نتائج ملموسة.

المحور التاسع: محاربة الإقصاء وحماية كرامة الشباب

يجب أن يقوم البرنامج على اعتبار البطالة وضعية اقتصادية واجتماعية لا تعني بالضرورة ضعف الكفاءة أو غياب الرغبة في العمل.

فقد يكون الشباب مؤهلاً ويحمل شهادة جامعية، لكنه لا يجد وظيفة بسبب قلة الفرص أو عدم التوازن بين التكوين وحاجيات سوق الشغل أو اشتراط الخبرة المسبقة.

لذلك ينبغي ضمان معاملة المستفيدين باحترام، وتبسيط المساطر، وتوضيح أسباب الرفض، وتمكينهم من التظلم عند الاقتضاء، وعدم إقصائهم بسبب ظروف اجتماعية لا يتحكمون فيها.

كما يقترح تخصيص اهتمام أكبر للشباب في المناطق القروية والمدن التي تعرف ضعفاً في فرص التشغيل، وللنساء الباحثات عن العمل، وللأشخاص في وضعية إعاقة، مع توفير تدابير تتناسب مع احتياجات كل فئة.

المحور العاشر: مراحل تنفيذ المشروع

يقترح البدء بدراسة وطنية تحدد عدد الشباب الباحثين عن العمل، وأوضاعهم الاجتماعية، والتخصصات التي تعرف أعلى معدلات البطالة، والكلفة المتوقعة لكل نموذج من نماذج الدعم.

بعد ذلك، يتم إطلاق مرحلة تجريبية في عدد من الجهات، مع وضع شروط واضحة للاستفادة، وتطوير المنصة الرقمية، وتوفير المواكبة المهنية اللازمة.

وبعد تقييم النتائج، يمكن توسيع البرنامج تدريجياً على الصعيد الوطني، مع مراجعة المبالغ والمدة وشروط الاستفادة وفق الإمكانيات المالية والنتائج المحققة.

ويجب أن يقاس نجاح المشروع بقدرته على تحسين الوضع المعيشي للشباب خلال فترة البطالة، وتقليل مدة البحث عن العمل، وزيادة فرص الإدماج المهني، وليس فقط بعدد المنح التي تم صرفها.

الخاتمة والطلب

إن دعم الشباب خلال فترة البحث عن العمل استثمار في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويساعد على حماية كرامة الخريجين وتمكينهم من استثمار مؤهلاتهم بدل الوقوع في الفقر أو فقدان الأمل أو الاضطرار إلى التخلي عن مساراتهم المهنية.

وعليه، ألتزم دراسة هذا الاقتراح والعمل على إحداث برنامج وطني للدعم الشهري للشباب الباحثين عن العمل، مع منحة مخصصة للمعطلين

من حاملي الشهادات الذين يستوفون شروط الاستفادة، وربط ذلك بالمواكبة المهنية والتكوين والتدريب وتشجيع المقاولات على التشغيل.

الهدف هو ألا يبقى الشاب المغربي الحاصل على شهادة أو الباحث عن أول فرصة عمل دون دخل أو مواكبة، بل أن يجد دعماً مؤقتاً يساعده على تجاوز مرحلة البطالة، إلى جانب سياسة اقتصادية فعالة تخلق مناصب شغل حقيقية ومستدامة.

اقترح مشروع وطني لدعم النساء غير المشتغلات والمتفرغات لرعاية الأسرة، ورقمنة عقود الكراء والعمل والتصريح بها إلكترونياً بالمغرب

الموضوع: إحداث دعم شهري للنساء غير المشتغلات اللواتي يساهمن في رعاية الأبناء والأسرة، وإحداث منصة وطنية للعقود الإلكترونية تشمل عقود الكراء والعمل والتصريح بها وتتبعها، بهدف تعزيز الحماية الاجتماعية وتبسيط الإجراءات الإدارية وضمان حقوق المواطنين.

تقديم الاقتراح

أتقدم بهذا الاقتراح الرامي إلى إحداث برنامج وطني متكامل يجمع بين الدعم الاجتماعي للنساء المتفرغات لرعاية أسرهن، وتحديث منظومة العقود والتصريحات الإدارية من خلال الرقمنة، بما يساهم في حماية حقوق النساء والأسر والأجراء والمكترين والمكترين لهم، ويعزز الشفافية ويحد من النزاعات والتهرب من الالتزامات القانونية.

فالمرأة التي تتفرغ لتربية أبنائها ورعايتهم والاهتمام بشؤون الأسرة تؤدي دوراً اجتماعياً أساسياً، حتى وإن لم تكن تتوفر على وظيفة مأجورة أو دخل خاص بها. وتتحمل في كثير من الحالات مسؤوليات يومية كبيرة تشمل رعاية الأطفال ومتابعة دراستهم وتدبير شؤون المنزل ومرافقة أفراد الأسرة الذين يحتاجون إلى العناية.

ومن جهة أخرى، ما زالت بعض الإجراءات المرتبطة بعقود الكراء والعمل والتصريح بها تتطلب وثائق متعددة وتنقلاً بين الإدارات، وقد يؤدي غياب التوثيق أو عدم التصريح إلى ضياع حقوق الأطراف وصعوبة إثبات الالتزامات.

لذلك يقترح هذا المشروع الجمع بين الاعتراف الاجتماعي بالعمل الأسري غير المأجور، وتحسين الحماية الاجتماعية، وإحداث نظام رقمي مبسط وموحد لتوثيق العقود والتصريحات وفق القوانين الجاري بها العمل.

المحور الأول: إحداث دعم شهري للنساء غير المشتغلات والمتفرغات لرعاية الأسرة

يقترح إحداث برنامج وطني للدعم الشهري لفائدة النساء اللواتي لا يتوفرن على عمل مأجور أو دخل كافٍ، ويتفرغن بصورة أساسية لرعاية الأبناء وتدبير شؤون الأسرة، مع اعتماد شروط اجتماعية واضحة تضمن وصول الدعم إلى النساء الأكثر حاجة.

ويهدف هذا الدعم إلى المساهمة في تغطية جزء من المصاريف اليومية، وتعزيز الاستقلال المالي للمرأة، والاعتراف بقيمة الرعاية الأسرية في استقرار المجتمع وتربية الأجيال.

ويجب أن تراعي شروط الاستفادة مستوى دخل الأسرة، وعدد الأطفال، والوضعية الاجتماعية، ووجود أطفال أو أفراد أسرة في وضعية إعاقة أو يحتاجون إلى رعاية خاصة، مع إيلاء اهتمام أكبر للأسر ذات الدخل المحدود والنساء اللواتي لا يتوفرن على موارد شخصية.

كما يقترح إتاحة الاستفادة للنساء اللواتي لا يعملن خارج المنزل، سواء كن متزوجات أو في وضعيات أسرية أخرى، متى استوفين شروط الاستحقاق، وعدم حصر الحماية الاجتماعية في شكل واحد للأسرة.

ويجب أن يكون الدعم مستقلاً عن أي امتياز غير منصوص عليه قانوناً، وأن تُحدّد قيمته بعد دراسة الإمكانيات المالية للدولة وتكاليف المعيشة وعدد المستفيدات المحتملات.

المحور الثاني: الاعتراف بالعمل الأسري غير المأجور

يقترح تطوير سياسات اجتماعية تعترف بأن رعاية الأبناء وتدبير شؤون المنزل عمل غير مأجور يستهلك الوقت والجهد ويساهم في استقرار الأسرة.

ويمكن دراسة آليات إضافية للحماية الاجتماعية للنساء المتفرغات للرعاية، تشمل تحسين الولوج إلى التغطية الصحية، والتوعية بالحقوق الاجتماعية، وبرامج التكوين وإعادة التأهيل المهني لمن يرغبن في العودة إلى سوق الشغل.

كما يقترح تعزيز الخدمات العمومية المساندة للأسرة، مثل دور الحضانة، وخدمات رعاية الأطفال، ودعم الأسر التي تعتني بأشخاص في وضعية إعاقة أو كبار السن.

ويجب أن يساهم البرنامج في تعزيز استقلال المرأة وكرامتها، وألا يجعل الدعم سبباً في حرمانها من فرص التكوين أو العمل مستقبلاً، أو يحصر دورها الاجتماعي في الرعاية المنزلية فقط.

المحور الثالث: إحداث منصة وطنية للعقود الإلكترونية

يقترح إحداث منصة رقمية وطنية تمكّن المواطنين والمقاولات من إعداد العقود وتوقيعها إلكترونياً وحفظها والتحقق من صحتها، وفق الضوابط القانونية المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والإثبات وحماية المعطيات الشخصية.

وتشمل المنصة، على وجه الخصوص، عقود الكراء وعقود العمل والتصريحات المرتبطة بها، مع إمكانية إضافة خدمات تعاقدية أخرى في مراحل لاحقة.

وتهدف هذه المنصة إلى تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، وتبسيط الإجراءات، وتوفير نسخة إلكترونية موثوقة للأطراف، وتسهيل إثبات تاريخ العقد ومدته والتزاماته، مع احترام الإجراءات الخاصة بكل نوع من العقود.

ويجب أن تتيح المنصة خدمات مبسطة عبر الهاتف والحاسوب، مع توفير مراكز للمساعدة الحضرورية لفائدة الأشخاص الذين لا يتوفرون على المهارات الرقمية الكافية.

المحور الرابع: رقمنة عقود الكراء والتصريح بها

يقترح إحداث نظام إلكتروني لتوثيق عقود كراء الشقق والمنازل والمحلات التجارية والمكاتب والمستودعات وغيرها من العقارات المعدة للكراء.

ويتيح النظام تسجيل البيانات الأساسية للعقد، مثل هوية الأطراف، والعقار المعني، ومدة الكراء، وقيمة الوجيبة الكرائية، وشروط الأداء، والضمانات المتفق عليها، وتاريخ بداية العلاقة الكرائية ونهايتها.

كما يمكن تمكين الطرفين من الحصول على نسخة إلكترونية موثوقة، وتلقي إشعارات عند اقتراب انتهاء مدة العقد أو حلول المواعيد المتفق عليها، مع إمكانية توثيق التجديد أو التعديل أو إنهاء العقد.

ويقترح تسهيل التصريح بالعقود لدى الجهات المختصة من خلال المنصة، وفق الإجراءات والآجال القانونية، بما يساعد على تنظيم السوق الكرائية، وتقليل النزاعات، وتحسين وضوح الالتزامات الجبائية والإدارية.

ويجب أن تحترم المنصة حقوق المالك والمكثري معاً، وألا تسمح لأي طرف بتعديل العقد بعد توقيعه دون موافقة الطرف الآخر أو سند قانوني، وأن تضمن إمكانية إثبات الأداء والاعتراض على البيانات الخاطئة.

المحور الخامس: إحداث نظام إلكتروني لعقود العمل والتصريح بها

يقترح إحداث خدمة رقمية تسمح للمشغل والأجير بإعداد عقد العمل وتوقيعه إلكترونياً، وحفظ نسخة موثوقة منه، مع إمكانية توجيه البيانات المطلوبة إلى الجهات المختصة وفق القوانين الجاري بها العمل.

ويشمل ذلك البيانات الأساسية، مثل هوية المشغل والأجير، وطبيعة العمل، والأجر، وساعات العمل، ومكان العمل، وتاريخ البداية، ومدة العقد عند الاقتضاء، وفترة التجربة إذا كانت مسموحاً بها قانوناً، والحقوق والالتزامات المتبادلة.

كما يقترح ربط الخدمة، وفق الصلاحيات القانونية، بأنظمة التصريح بالأجراء لدى الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية، حتى يتمكن الأجير من التحقق من وضعية التصريح به والاستفادة من الحقوق التي يخولها القانون.

ويهدف هذا الإجراء إلى الحد من تشغيل الأجراء دون توثيق مناسب، وتسهيل إثبات علاقة العمل، وتقوية مراقبة احترام الحد الأدنى للأجور وشروط العمل والتصريح الاجتماعي.

ويجب أن تتناسب المنصة مع طبيعة عقود العمل المختلفة، بما فيها العقود التي تخضع لشروط شكلية أو إجراءات خاصة، وألا تحل الرقمنة محل أي إجراء إلزامي يفرضه القانون.

المحور السادس: تمكين المواطنين من تتبع حقوقهم والتزاماتهم

يقترح أن يحصل كل مستخدم على حساب شخصي آمن يمكنه من الاطلاع على العقود التي يكون طرفاً فيها، وتحميل النسخ المسموح بها، ومتابعة حالة التصريح، وتلقي إشعارات بشأن انتهاء العقود أو تجديدها أو وجود إجراء إداري مطلوب.

كما يمكن تطوير نظام للشكايات والتصحيح يسمح بالإبلاغ عن الأخطاء أو الاعتراض على بيانات غير صحيحة، مع توجيه النزاعات إلى الجهات المختصة دون المساس بحق اللجوء إلى القضاء.

وينبغي أن تُسجّل عمليات الاطلاع والتعديل، وأن تكون صلاحيات الموظفين محددة، وأن تُمنع مشاركة المعلومات الخاصة خارج الأغراض القانونية المسموح بها.

المحور السابع: حماية المعطيات الشخصية والأمن الرقمي

نظراً إلى أن العقود تتضمن بيانات شخصية ومالية ومهنية، يجب أن يخضع المشروع لمعايير قوية للأمن السيبراني وحماية الحياة الخاصة.

ويشمل ذلك التحقق من هوية المستخدمين، والتشفير، وتحديد صلاحيات الوصول، وتسجيل العمليات، والاحتفاظ بالبيانات للمدة القانونية اللازمة، وإتاحة تصحيح الأخطاء وفق مساطر واضحة.

كما ينبغي ضمان ألا تصبح المنصة أداة للمراقبة غير المشروعة أو نشر المعلومات الشخصية، وألا تتم مشاركة البيانات إلا مع الجهات المخولة وبالقدر اللازم لتحقيق الغرض القانوني.

المحور الثامن: التمويل والتنفيذ التدريجي

يقترح تمويل برنامج الدعم الاجتماعي عبر الميزانية العامة والبرامج الاجتماعية المتاحة، بعد دراسة عدد المستفيدات المحتملات وقيمة الدعم وآثاره على ميزانية الدولة.

أما منصة العقود الإلكترونية، فيمكن تطويرها عبر مشروع وطني تشارك فيه الإدارات المعنية والمؤسسات المختصة، مع الاستفادة من الخبرات التقنية الوطنية، وتطبيق معايير موحدة تضمن جودة الخدمة وسهولة استعمالها.

ويُستحسن البدء بمرحلة تجريبية تشمل عقود الكراء وعقود العمل، ثم توسيع الخدمات تدريجياً بعد تقييم النتائج.

كما ينبغي وضع مؤشرات لقياس عدد المستفيدات من الدعم، ومدى تحسن وضعهن الاجتماعي، وعدد العقود المسجلة إلكترونياً، وتقليص آجال الإجراءات، وانخفاض النزاعات الناتجة عن غياب التوثيق، ومدى احترام التصريحات والالتزامات القانونية.

الخاتمة والطلب

إن دعم النساء المتفرغات لرعاية الأسرة، إلى جانب رقمنة عقود الكراء والعمل والتصريحات المرتبطة بها، يمثل مقاربة متكاملة تجمع بين الحماية الاجتماعية وتحديث الإدارة وحماية الحقوق.

وعليه، ألتمس دراسة هذا الاقتراح والعمل على إحداث برنامج وطني للدعم الشهري للنساء غير المشتغلات اللواتي يتفرغن لرعاية أبنائهن وأسرهن، وفق معايير عادلة وواضحة، وإحداث منصة وطنية آمنة لتوثيق عقود الكراء والعمل والتصريح بها وتتبعها إلكترونياً، بما يضمن الشفافية ويبسّط الإجراءات ويحمي حقوق جميع الأطراف.

الهدف هو تعزيز كرامة المرأة والأسرة، وتطوير الإدارة الرقمية، وضمان توثيق العلاقات التعاقدية بصورة واضحة وآمنة، في إطار العدالة الاجتماعية واحترام القانون.

اقترح مشروع وطني لإحداث البطاقة الوطنية الذكية الموحدة للمواطن المغربي وربطها بالخدمات الإدارية والاجتماعية

الموضوع: إحداث بطاقة وطنية ذكية موحدة تتيح للمواطن الولوج إلى مختلف الخدمات الإدارية والاجتماعية والصحية، واستخراج الوثائق

الرسمية إلكترونياً، مع اعتماد الهوية الرقمية والبصمة والتعرف على الوجه وفق ضوابط صارمة لحماية المعطيات الشخصية.

تقديم الاقتراح

أتقدم بهذا الاقتراح الرامي إلى إحداث جيل جديد من البطائق الوطنية الذكية بالمغرب، يقوم على اعتماد هوية رقمية موحدة تمكّن كل مواطن من الاستفادة من الخدمات الإدارية والاجتماعية والصحية والمالية بطريقة سهلة وسريعة وآمنة، دون الحاجة إلى حمل عدد كبير من الوثائق الورقية أو التنقل المتكرر بين الإدارات.

ويهدف هذا المشروع إلى تطوير الإدارة المغربية نحو نظام رقمي متكامل، تكون فيه البطاقة الوطنية مفتاحاً آمناً للوصول إلى المعلومات والخدمات التي يحتاجها المواطن طوال حياته، ابتداءً من تسجيل الولادة والحصول على عقد الازدياد، مروراً بالتمدرس والزواج والسكن والتغطية الاجتماعية، وصولاً إلى التقاعد والخدمات الصحية وغيرها.

ولا يقوم المشروع على جمع جميع المعلومات الشخصية داخل البطاقة نفسها، بل على جعلها وسيلة ذكية للتحقق من الهوية والولوج إلى قواعد بيانات وطنية مترابطة، بحيث تبقى كل إدارة مسؤولة عن بياناتها، ولا يُسمح بالاطلاع عليها إلا للجهات المخولة قانوناً.

المحور الأول: بطاقة وطنية واحدة للوصول إلى الخدمات

يقترح تطوير البطاقة الوطنية لتكون مرتبطة بهوية رقمية آمنة، تسمح للمواطن بإثبات هويته والحصول على الخدمات الرسمية من خلال نقطة وولوج موحدة.

وتتيح هذه المنظومة طلب الوثائق والشهادات ومتابعة الملفات الإدارية عبر الهاتف أو الحاسوب أو أجهزة الخدمة الذاتية الموجودة في الإدارات، مع توفير بدائل حضورية للأشخاص الذين لا يستطيعون استخدام الوسائل الرقمية.

ويمكن أن تشمل الخدمات المرتبطة بالبطاقة ما يلي:

- . عقد الازدياد والنسخ الرسمية المتعلقة بالحالة المدنية.
- . شهادة السكنى أو إثبات عنوان الإقامة وفق الإجراءات القانونية.
- . شهادة الزواج وشهادة الطلاق والوثائق المرتبطة بالحالة الزوجية.
- . الشهادات الإدارية المتعلقة بالحالة العائلية أو العزوبة، متى كانت مطلوبة قانوناً.
- . خدمات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية والتقاعد.
- . الشهادات الدراسية والمهنية، عند ربطها بالجهات المختصة.
- . خدمات الضرائب والتصريحات الإدارية وتتبع الطلبات.
- . الوثائق المتعلقة بالمواعيد الصحية والوصفات الطبية، وفق نظام مستقل يحمي سرية المعلومات الصحية.
- . طلب الوثائق وتجديدها والحصول على نسخ إلكترونية موثوقة.

وتصدر كل شهادة عن الجهة المختصة بها، بينما تسهل البطاقة عملية التحقق من الهوية وتبادل المعلومات المسموح بها قانوناً.

المحور الثاني: ملف رقمي شامل للمواطن منذ الولادة

يقترح إنشاء ملف إداري رقمي لكل مواطن، يبدأ منذ تسجيل الولادة، ويرافقه طوال حياته، مع تحيين بياناته كلما طرأ تغيير رسمي على وضعيته.

ويشمل الملف، بحسب طبيعة البيانات وصلاحيات الجهات المختصة، المعلومات المتعلقة بالحالة المدنية، والتعليم، والوضعية المهنية، والتغطية الاجتماعية، والحالة الزوجية، والعنوان الإداري، وغيرها من المعلومات اللازمة لتقديم الخدمات العامة.

فعند تسجيل مولود جديد، يمكن إنشاء هويته الإدارية وربطها بسجلات الحالة المدنية، ثم تسهيل تسجيله في الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية عند استيفاء الشروط القانونية.

وعند بلوغ سن الحصول على البطاقة الوطنية، يتم ربط الهوية الرقمية بالبطاقة المادية، مع تمكين المواطن من الاستفادة من الخدمات المتاحة وفق سنه ووضعه القانوني.

وعند الزواج أو الطلاق أو تغيير العنوان أو بدء العمل أو التقاعد، يتم تحيين السجلات المعنية من خلال الجهات المختصة، دون مطالبة المواطن بتقديم المعلومات نفسها في كل إدارة متى كان تبادلها مسموحاً به قانوناً.

المحور الثالث: استخراج الوثائق دون تنقل متكرر

يقترح إحداث بوابة وطنية موحدة تسمح للمواطن بطلب الوثائق الرسمية إلكترونياً، والتحقق من وضعية الطلب، والحصول على نسخة رقمية تحمل وسيلة تحقق إلكترونية تثبت مصدرها وصحتها.

ويمكن للمواطن، على سبيل المثال، طلب عقد الزيادة أو شهادة الزواج أو وثيقة إدارية أخرى دون التنقل بين المصالح المختلفة، متى كانت الوثيقة متاحة رقمياً ولا تتطلب إجراءً حضورياً خاصاً.

كما يمكن اعتماد رموز تحقق إلكترونية أو توقيعات رقمية تسمح للإدارات والمؤسسات المخولة بالتأكد من صحة الوثائق دون الحاجة إلى نسخ ورقية مصادق عليها في كل مرة.

ويهدف هذا الإجراء إلى تقليص الطوابير، والحد من ضياع الوثائق، وتخفيف المصاريف، ومحاربة التزوير، وتسريع إنجاز المعاملات.

المحور الرابع: الهوية البيومترية الذكية

يقترح تعزيز التحقق من الهوية من خلال وسائل بيومترية آمنة، مثل البصمة، مع إمكانية التعرف على الوجه في الحالات التي تسمح بها القوانين وتثبت فيها الضرورة والتناسب.

ويجب أن يكون الهدف من هذه الوسائل منع انتحال الهوية وحماية الحسابات والخدمات الحساسة، وليس مراقبة المواطنين أو تتبع تحركاتهم.

كما ينبغي اعتماد بدائل مناسبة للأشخاص الذين يتعذر عليهم استخدام البصمة أو التعرف على الوجه، وضمان عدم حرمانهم من الخدمات الأساسية بسبب اختلافاتهم الجسدية أو التقنية.

ويُستحسن ألا تُخزن الصور البيومترية الحساسة بصورة مكشوفة داخل البطاقة، وألا يكون الوصول إليها متاحاً لجميع الإدارات، بل تخضع لحماية تقنية وقانونية خاصة، مع اعتماد التحقق البيومتري عند الحاجة فقط.

المحور الخامس: بطاقة ذكية بتصميم آمن ومختصر

يقترح أن تتضمن البطاقة المادية الحد الأدنى الضروري من البيانات الظاهرة، مثل الاسم ورقم التعريف الوطني والصورة الشخصية وتاريخ الصلاحية، مع شريحة إلكترونية آمنة أو وسيلة تقنية مكافئة للتحقق من الهوية.

ويمكن إضافة خاصية الاتصال قريب المدى أو رمز إلكتروني آمن لتسهيل قراءة البيانات المسموح بها، دون كشف المعلومات الحساسة للعموم.

أما باقي المعلومات، مثل الحالة الزوجية والتغطية الاجتماعية والشهادات الإدارية والبيانات الصحية، فتبقى محفوظة داخل الأنظمة المختصة، ولا تظهر على البطاقة إلا إذا كان هناك مبرر قانوني واضح. وبذلك تكون البطاقة بسيطة في شكلها، قوية في مستوى الأمان، وسهلة الاستعمال في الإدارات والخدمات الرقمية.

المحور السادس: حماية الخصوصية ومنع الاستعمال غير المشروع

إن جمع الخدمات الإدارية في منظومة رقمية موحدة يتطلب حماية قوية للمعطيات الشخصية، لأن سوء استعمال هذه المعلومات قد يؤدي إلى انتهاك الخصوصية أو التمييز أو الاحتيال.

لذلك يقترح اعتماد المبادئ التالية:

- . عدم تخزين جميع بيانات المواطن داخل البطاقة نفسها.
- . فصل قواعد البيانات الصحية والاجتماعية والقضائية وغيرها بحسب طبيعة كل قطاع.
- . منح كل إدارة صلاحية الوصول إلى المعلومات الضرورية لإنجاز مهمتها فقط.
- . تسجيل عمليات الاطلاع والتعديل، حتى يمكن معرفة الجهة التي استخدمت البيانات ومتى ولماذا.
- . تشفير البيانات وحماية الحسابات من الاختراق وانتحال الهوية.
- . تمكين المواطن من الاطلاع على بياناته وتصحيح الأخطاء وفق الإجراءات القانونية.
- . توفير آلية للشكايات والتظلم عند استعمال البيانات بطريقة غير مشروعة.
- . منع بيع البيانات الشخصية أو استعمالها لأغراض غير مصرح بها قانوناً.
- . إخضاع النظام لتدقيق أمني وقانوني مستقل ودوري.

كما ينبغي إخضاع استعمال البيانات البيومترية لقواعد دقيقة، وعدم اعتماد التعرف على الوجه في المراقبة الشاملة أو التتبع المستمر للأفراد.

المحور السابع: ربط الإدارات والمؤسسات الوطنية

يقترح تطوير منظومة تبادل آمن للبيانات بين الإدارات والجهات المخولة، تشمل مصالح الحالة المدنية، والإدارات الترابية، والجهات

المختصة بالتشغيل والضمان الاجتماعي، والمؤسسات التعليمية والصحية، والضرائب، وغيرها.

ويتم الربط وفق معايير تقنية موحدة، مع احترام الاختصاصات القانونية لكل مؤسسة، وتحديد نوع المعلومات التي يجوز تبادلها والغرض من ذلك.

فعوض مطالبة المواطن بإحضار وثيقة تتوفر عليها إدارة أخرى، يمكن للنظام التحقق من المعلومة عبر تبادل رقمي آمن، متى سمح القانون بذلك.

ويؤدي هذا إلى تقليص الوثائق المطلوبة، وتحسين دقة البيانات، وتسريع المعاملات، وتخفيف العبء الإداري على المواطنين والموظفين.

المحور الثامن: البطاقة الوطنية والخدمات الصحية والاجتماعية

يمكن للبطاقة أن تسهّل الولوج إلى خدمات التغطية الصحية والضمان الاجتماعي، من خلال التحقق من الهوية وتوجيه المواطن إلى ملفه لدى المؤسسة المختصة.

وفي المجال الصحي، يجب أن تقتصر البطاقة على إثبات الهوية والولوج الآمن إلى الخدمات، بينما تبقى التشخيصات والأدوية والتحاليل والتاريخ الطبي داخل نظام صحي مستقل يحمي السرية الطبية.

كما يمكن تطوير خدمات تسمح للمواطن بمعرفة وضعية التغطية الاجتماعية، وتتبع الطلبات المتعلقة بالمساعدات أو التعويضات، والحصول على إشعارات عند الحاجة إلى استكمال ملف إداري.

ويجب أن تظل الاستفادة من الخدمات الأساسية ممكنة عبر مسارات بديلة عند فقدان البطاقة أو تعطل الأنظمة الإلكترونية، حتى لا يتعرض المواطن للحرمان من العلاج أو الخدمات الضرورية بسبب عطل تقني.

المحور التاسع: التنفيذ على مراحل

يقترح البدء بدراسة وطنية لتحديد الأنظمة الرقمية الموجودة، والثغرات التقنية والقانونية، والجهات التي تحتاج إلى الربط، مع تقييم تكاليف المشروع ومخاطره.

ثم يتم إطلاق مرحلة تجريبية تشمل خدمات محددة، مثل التحقق من الهوية واستخراج بعض الوثائق المدنية إلكترونياً، قبل إضافة الخدمات الاجتماعية والمهنية وغيرها.

وبعد نجاح المرحلة التجريبية، يتم توسيع المنظومة تدريجياً، مع تكوين الموظفين، وتوفير الدعم التقني للمواطنين، وإحداث مراكز مساعدة في المدن والمناطق القروية.

كما يجب نشر تقارير دورية حول جودة الخدمات، ونسبة نجاح المعاملات، وعدد الأخطاء والشكايات، وحوادث الأمن السيبراني، ومدى احترام قواعد حماية المعطيات الشخصية.

الخاتمة والطلب

إن إحداث بطاقة وطنية ذكية موحدة مرتبطة بالخدمات الإدارية والاجتماعية يمكن أن يشكل خطوة مهمة نحو إدارة مغربية حديثة، توفر الوقت والمال، وتقلل الوثائق الورقية، وتحسن جودة الخدمات وتيسر حصول المواطنين على حقوقهم.

وعليه، ألتمس دراسة هذا الاقتراح والعمل على تطوير بطاقة وطنية ذكية مرتبطة بهوية رقمية موحدة، تتيح استخراج الوثائق الرسمية وتتبع الملفات والوصول الآمن إلى الخدمات، مع ربط الإدارات بقواعد بيانات متكاملة تحترم القانون والخصوصية.

ويجب أن يقوم هذا المشروع على مبدأ أساسي: بطاقة واحدة للوصول إلى الخدمات، دون جمع كل أسرار المواطن في مكان واحد، ودون المساس بحريته أو خصوصيته أو حقه في حماية بياناته.

مقترح مشروع وطني لإحداث نظام التصويت الإلكتروني الذكي بالبصمة وبطاقة التعريف الوطنية الذكية في الانتخابات بالمغرب

الموضوع: إحداث منظومة وطنية للانتخابات الذكية دون أوراق، تعتمد بطاقة التعريف الوطنية الذكية والتحقق البيومتري لضمان نزاهة التصويت وسرعته وشفافيته.

أولاً: تقديم المشروع

يهدف هذا المقترح إلى تحديث المنظومة الانتخابية بالمملكة المغربية من خلال إحداث نظام وطني للتصويت الإلكتروني الذكي، يسمح للمواطنين بالمشاركة في الانتخابات باستعمال بطاقة التعريف الوطنية الذكية والتحقق من الهوية بواسطة البصمة، مع إمكانية اعتماد تقنيات بيومترية إضافية وفق الضوابط القانونية والتقنية.

ويهدف المشروع إلى تقليص الاعتماد على الأوراق والعمليات اليدوية، وتسريع فرز الأصوات وإعلان النتائج، والحد من الأخطاء والتلاعب، مع الحفاظ على سرية اختيار كل ناخب وحقه في التصويت الحر.

ثانياً: أهداف المشروع

1. رقمنة عملية التصويت في الانتخابات التشريعية والجماعية والجهوية والاستحقاقات الأخرى التي يسمح القانون برقمنتها.
2. اعتماد بطاقة التعريف الوطنية الذكية للتحقق من هوية الناخب وأهليته للتصويت.
3. استعمال البصمة للتحقق من الهوية ومنع التصويت المتكرر، وفق الضوابط القانونية وحماية المعطيات الشخصية.
4. اعتماد نظام انتخابي إلكتروني دون أوراق في المراحل التي يثبت فيها نجاح التجربة وسلامتها.
5. تسريع عملية احتساب الأصوات وإعلان النتائج الأولية.
6. تقليص تكاليف طباعة أوراق التصويت ونقلها وتخزينها وفرزها.

7. تعزيز الثقة في الانتخابات من خلال المراقبة المستقلة والتدقيق التقني.

8. تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من التصويت بسهولة وكرامة.

ثالثاً: كيفية عمل نظام التصويت الذكي

1. التحقق من هوية الناخب

عند دخول مكتب التصويت، يقدم المواطن بطاقة التعريف الوطنية الذكية، ثم يتحقق النظام من هويته ومن إدراجه في اللوائح الانتخابية.

2. التحقق بالبصمة

يضع الناخب إصبعه على جهاز مخصص للتحقق من هويته، مع توفير طريقة بديلة وأمنة للأشخاص الذين يتعذر عليهم استعمال البصمة، حتى لا يُحرم أي مواطن من حقه الانتخابي بسبب عائق تقني أو بيوم تري.

3. التصويت الإلكتروني دون أوراق

بعد التحقق، ينتقل الناخب إلى شاشة إلكترونية تعرض أسماء المرشحين أو الأحزاب والاختيارات الانتخابية المعتمدة. يحدد اختياره بنفسه، ثم يراجع ويؤكد قبل تسجيل صوته.

يجب أن يكون النظام بسيطاً ومتوفراً باللغات المناسبة، وأن يحافظ على سرية الاختيار، وألا يسمح لأي موظف أو جهة بمعرفة المرشح الذي اختاره المواطن.

4. تأكيد تسجيل الصوت

يعرض الجهاز إشعاراً يؤكد إتمام التصويت، دون إظهار الاختيار بطريقة تكشفه للآخرين. ويمكن اعتماد سجل ورقي سري قابل للتحقق، محفوظ

داخل الجهاز، لأغراض التدقيق وإعادة الفرز عند الحاجة، حتى في نظام يهدف إلى الاستغناء عن أوراق التصويت التقليدية.

5. الفرز الإلكتروني

بعد انتهاء التصويت، يقوم النظام باحتساب الأصوات إلكترونياً، وإنتاج محاضر رقمية قابلة للتدقيق، مع إمكانية مقارنة النتائج والتحقق منها من طرف الجهات الانتخابية المختصة والمراقبين المعتمدين.

رابعاً: الربط ببطاقة التعريف الوطنية الذكية

يقترح المشروع ربط التحقق من الهوية بالبطاقة الوطنية الذكية، مع مراعاة ما يلي:

- . التحقق من أهلية الناخب دون إتاحة الاطلاع غير الضروري على بياناته الشخصية.
- . تسجيل أن الناخب أدلى بصوته لمنع التصويت المتكرر، دون ربط هويته باختياره الانتخابي.
- . فصل قاعدة بيانات الهوية عن قاعدة بيانات الأصوات.
- . منع إنشاء سجل يبين اختيارات كل مواطن.
- . إخضاع الولوج إلى الأنظمة لصلاحيات محددة ومراقبة دقيقة.

المبدأ الأساسي: يمكن للنظام التأكد من أن المواطن صوت مرة واحدة، لكن لا يجوز له كشف لمن صوّت ذلك المواطن.

خامساً: ضمان نزاهة الانتخابات والأمن الرقمي

لضمان الثقة في المشروع، يجب اعتماد الإجراءات التالية:

1. تشفير البيانات والاتصالات وحماية الأجهزة من الاختراق والتلاعب.
2. إجراء اختبارات أمنية مستقلة قبل كل استحقاق انتخابي.

3. إخضاع البرامج والأجهزة لتدقيق تقني مستقل، مع نشر تقارير تدقيق مناسبة للعموم.
4. الاحتفاظ بأدلة قابلة للتحقق من النتائج دون المساس بسرية الناخبين.
5. وضع آلية للطعن في النتائج والتحقق في الأعطال أو الشبهات.
6. توفير نسخ احتياطية وخطط لاستمرار التصويت في حالة انقطاع الكهرباء أو الشبكة.
7. إجراء محاكاة وتجارب ميدانية قبل تعميم النظام.
8. منع أي جهة من تغيير النتائج أو الوصول غير المصرح به إلى الأنظمة.

سادساً: حماية حق التصويت

لا ينبغي أن يؤدي الاعتماد على التكنولوجيا إلى إقصاء أي مواطن. لذلك يقترح المشروع:

- . توفير مساعدة تقنية محايدة عند الحاجة، دون التأثير في اختيار الناخب.
- . إتاحة وسائل بديلة للتحقق من الهوية عند تعذر قراءة البطاقة أو البصمة.
- . ضمان الولوج للأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص غير المتمكنين من استعمال التكنولوجيا.
- . عدم حرمان الناخب من التصويت بسبب عطل تقني.
- . اعتماد إجراءات قانونية واضحة للانتقال إلى التصويت الاحتياطي عند الضرورة.

سابعاً: مراحل تنفيذ المشروع

المرحلة الأولى: الدراسة والإطار القانوني

إعداد دراسة تقنية وقانونية ومالية، وتحديد شروط السرية وحماية المعطيات الشخصية وآليات الرقابة والطعن.

المرحلة الثانية: التجربة المحدودة

اختبار النظام في تجارب محاكاة أو استحقاقات تجريبية محدودة، مع إجراء تدقيق مستقل وتقييم المخاطر والنتائج.

المرحلة الثالثة: التقييم والتحسين

معالجة الثغرات التقنية والقانونية، ونشر نتائج التقييم، والتأكد من إمكانية التحقق من النتائج بشكل مستقل.

المرحلة الرابعة: التعميم التدريجي

توسيع النظام على مراحل، وفق ما يسمح به القانون وبعد إثبات سلامته وموثوقيته، مع الإبقاء على بدائل احتياطية خلال فترة الانتقال.

ثامناً: الحكامة والرقابة

يقترح إحداث إطار وطني لتدبير الانتخابات الذكية، تحت إشراف الجهات المختصة قانوناً، وبمشاركة خبراء الأمن السيبراني وحماية المعطيات وممثلين عن الهيئات السياسية والمجتمع المدني والمراقبين المستقلين.

ويتولى هذا الإطار مراقبة جودة الأجهزة والبرامج، والتحقق من نزاهة الفرز، وتقييم الحوادث التقنية، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين واللوائح الانتخابية.

تاسعاً: الأثر المنتظر

من شأن هذا المشروع، إذا نُفذ وفق ضمانات قوية، أن يساهم في:

- . تسريع فرز الأصوات وإعلان النتائج.
- . تقليل الأخطاء المرتبطة بالفرز اليدوي.
- . تحسين تدبير مكاتب التصويت.
- . تقليل استهلاك الورق والتكاليف التشغيلية على المدى الطويل.
- . تعزيز الشفافية والثقة في العملية الانتخابية.

. تطوير الإدارة الانتخابية المغربية ومواكبة التحول الرقمي.

عاشراً: الخلاصة والطلب

بناءً على ما سبق، أقترح دراسة وإحداث منظومة وطنية للتصويت الإلكتروني الذكي، تعتمد بطاقة التعريف الوطنية الذكية والتحقق البيومتري بالبصمة، وتتيح التصويت الإلكتروني دون أوراق تقليدية، مع ضمان سرية الاختيار الانتخابي، وإمكانية التدقيق المستقل في النتائج، وحماية المعطيات الشخصية، وتوفير بدائل آمنة عند الأعطال.

ويظل اعتماد هذا النظام مشروطاً بتقييم مستقل يثبت أنه يضمن نزاهة الانتخابات وسريتها وقابلية التحقق من نتائجها، وباستكمال الإطار القانوني والموافقة وفق المساطر الدستورية والقانونية المعمول بها في المملكة المغربية.

مقترح مشروع وطني لإحداث البطاقة الاستشفائية الذكية الموحدة للمواطن المغربي

الموضوع: إحداث بطاقة صحية وطنية ذكية موحدة تربط المستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات ومختبرات التحاليل الطبية ومؤسسات التغطية الصحية والبنوك، بهدف رقمنة المسار العلاجي للمواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية والمالية.

أولاً: تقديم المشروع

يهدف هذا المقترح إلى إحداث بطاقة استشفائية وطنية ذكية موحدة لكل مواطن مغربي، تكون مرتبطة بنظام معلوماتي صحي وطني يسمح بتسجيل وتتبع مختلف مراحل العلاج، منذ دخول المواطن إلى المركز الصحي أو المستشفى، مروراً بالفحوصات الطبية والتحاليل والأدوية، وصولاً إلى الفوترة والتغطية الصحية وتسوية المستحقات المالية.

ويقوم المشروع على مبدأ أن المواطن يتلقى العلاج، بينما تتولى الأنظمة الرقمية والإدارات المختصة تبادل المعلومات والوثائق وتسوية الإجراءات الإدارية والمالية بصورة آلية وآمنة، دون مطالبة المريض بالتنقل المتكرر بين المؤسسات أو حمل الملفات الورقية أو إعادة تقديم المعلومات نفسها في كل زيارة.

ويُقترح اعتماد هذا النظام على الصعيد الوطني، في القطاعين العام والخاص، وفق إطار قانوني موحد يضمن حقوق المرضى وسرية بياناتهم.

ثانياً: أهداف البطاقة الاستشفائية الوطنية

1. تخصيص بطاقة صحية ذكية موحدة لكل مواطن، مرتبطة بهويته الوطنية.
2. إنشاء ملف صحي إلكتروني موحد وقابل للتحديث، يشمل التاريخ الطبي والفحوصات والعلاجات والحساسية الدوائية والأدوية الموصوفة.
3. ربط المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات والصيدليات ومختبرات التحاليل والأشعة بنظام وطني آمن.
4. رقمنة المواعيد والوصفات الطبية وطلبات التحاليل والإحالات والفواتير والتعويضات.
5. تسهيل استفادة المواطنين من التغطية الصحية والتأمين والتعويضات المستحقة.
6. تقليص الوثائق الورقية والتنقلات والإجراءات الإدارية المتكررة.
7. الحد من ضياع الملفات الطبية وتكرار الفحوصات غير الضرورية والأخطاء الناتجة عن نقص المعلومات.
8. تحسين جودة الخدمات الصحية وتسريع التكفل بالمرضى.

ثالثاً: كيفية عمل البطاقة الذكية

1. التسجيل الوطني الصحي

عند إصدار البطاقة، يُنشأ لكل مواطن ملف صحي إلكتروني مرتبط بمعرّف صحي وطني فريد، مع ربطه بالهوية الوطنية وفق الضوابط القانونية.

ويشمل التسجيل، بحسب الحاجة والاستحقاق:

- . بيانات الهوية الأساسية.
- . رقم الملف الصحي الوطني.
- . معلومات التغطية الصحية والتأمين.
- . بيانات الاتصال المعتمدة.
- . معلومات طبية ضرورية لاستمرارية العلاج.
- . بيانات الحساب البنكي عند الحاجة إلى صرف تعويضات مستحقة.

2. الاستقبال في المستشفى أو المركز الصحي

عند وصول المواطن إلى المؤسسة الصحية، يكفي التحقق من هويته بواسطة البطاقة أو وسيلة رقمية آمنة مرتبطة بها.

يتولى النظام تلقائياً، حسب نوع الخدمة:

- . فتح الملف الصحي أو استرجاعه.
- . التحقق من الأهلية للتغطية الصحية.
- . تسجيل الزيارة والموعد.
- . توجيه المريض إلى المصلحة المناسبة.
- . تسجيل التشخيص والفحوصات والوصفات والإجراءات العلاجية.
- . إصدار الإحالات الطبية عند الحاجة.

ولا يُطلب من المواطن إعادة تقديم وثائق سبق التحقق منها، إلا عند ضرورة قانونية أو الحاجة إلى تحديث المعلومات.

3. الربط مع الصيدليات

تُربط الصيدليات بالنظام الوطني للوصفات الإلكترونية، بحيث يستطيع الصيدلي التحقق من الوصفة وصرف الدواء وتسجيل العملية إلكترونياً.

ويشمل النظام:

- . وصفات طبية إلكترونية موثقة.
- . التحقق من صلاحية الوصفة وتاريخها.
- . تسجيل الأدوية التي تم صرفها.
- . احتساب المبلغ الذي تتحمله التغطية الصحية، وفق القواعد المعمول بها.
- . احتساب مساهمة المريض عند وجودها.
- . إرسال بيانات التعويض إلى الجهة المختصة.
- . التنبيه إلى التداخلات الدوائية الخطيرة عند توافر المعلومات اللازمة.

ويجب ألا يسمح النظام بصرف دواء أو تغيير وصفة خارج الضوابط الطبية والقانونية، وأن يبقى القرار الطبي والصيدلي تحت مسؤولية المهنيين المختصين.

4. الربط مع مختبرات التحاليل الطبية ومراكز الأشعة

تُرسل طلبات التحاليل والأشعة إلكترونياً من الطبيب إلى المختبر أو المركز المعني، مع تسجيل النتائج في الملف الصحي للمريض.

ويشمل ذلك:

- . إصدار طلبات التحاليل إلكترونياً.
- . حجز المواعيد وتسجيلها.
- . تبادل النتائج بين المهنيين الصحيين المخولين.
- . حفظ النتائج في الملف الصحي الوطني.
- . إشعار الطبيب بالنتائج التي تتطلب متابعة عاجلة.

- . تجنب تكرار الفحوصات دون مبرر طبي.
- . معالجة الفواتير وطلبات التعويض إلكترونياً.

وتُتاح النتائج للمواطن عبر قناة رقمية آمنة، مع إمكانية الحصول عليها ورقياً عند الطلب.

رابعاً: ملف صحي إلكتروني شامل

يقترح أن يتضمن الملف الصحي الوطني، وفق الحاجة الطبية والصلاحيات الممنوحة:

- . الاستشارات الطبية والتشخيصات.
- . الأدوية والوصفات والعلاجات.
- . التحاليل الطبية ونتائجها.
- . صور الأشعة والتقارير المرتبطة بها.
- . العمليات الجراحية والإقامة بالمستشفى.
- . الحساسية الدوائية والتنبيهات الطبية.
- . التطعيمات والفحوصات الوقائية.
- . الإحالات الطبية وتقارير المتابعة.
- . الفواتير والتعويضات المرتبطة بالعلاج.
- . معلومات التغطية الصحية اللازمة لتدبير الاستحقاقات.

ويجب أن تُسجل كل عملية وصول أو تعديل للملف، مع تحديد الجهة التي قامت بها ووقت إجرائها.

خامساً: ربط البطاقة بالحساب البنكي ورقم الهاتف

يقترح إنشاء خدمة اختيارية وآمنة لربط الملف الإداري الصحي برقم هاتف موثق وحساب بنكي باسم المستفيد أو حساب قانوني معتمد، وفق الضوابط المعمول بها.

رقم الهاتف

يُستخدم من أجل:

- . إرسال تأكيد المواعيد.
- . إشعار المواطن بجاهزية النتائج أو الوصفات.
- . إرسال تنبيهات بشأن الاستحقاقات والتعويضات.
- . إشعاره بتغييرات المواعيد أو الحاجة إلى متابعة طبية.
- . إرسال رموز التحقق عند الحاجة إلى تأكيد عملية حساسة.

ويجب ألا تُرسل التشخيصات أو النتائج الطبية الحساسة في رسائل نصية غير آمنة.

الحساب البنكي

يُستخدم، عند وجود استحقاق قانوني، من أجل:

- . تحويل التعويضات الصحية المستحقة مباشرة إلى حساب المستفيد.
- . تسوية بعض المبالغ المستردة أو المدفوعة بالزيادة.
- . تقليص الملفات الورقية الخاصة بالتعويض.
- . إشعار المستفيد بإتمام التحويل.

ولا يجوز خصم الأموال من الحساب البنكي أو إجراء أداء مالي نيابة عن المواطن دون أساس قانوني وتفويض صالح أو آلية أداء وافق عليها مسبقاً. كما يجب توفير بديل للأشخاص الذين لا يتوفرون على حساب بنكي.

سادساً: نظام الأداء والتغطية الصحية الذكي

يقترح إحداث منصة وطنية للفوترة الصحية والتسوية الإلكترونية تربط المؤسسات الصحية والصيدليات والمختبرات والجهات المكلفة بالتغطية الصحية.

عند تقديم خدمة طبية، يقوم النظام بما يلي:

1. تسجيل الخدمة والفاتورة إلكترونياً.
2. التحقق من قواعد التغطية والاستحقاق.
3. احتساب المبلغ الذي تتحمله جهة التغطية.
4. تحديد المبلغ المتبقي على المريض، إن وجد.
5. إرسال طلب التعويض إلكترونياً إلى الجهة المختصة.
6. تتبع حالة الطلب وإشعار المستفيد بالنتيجة.
7. تحويل التعويضات المعتمدة إلى الحساب البنكي المسجل، متى كان ذلك ممكناً قانونياً.

ويخضع النظام لمراقبة تمنع الفواتير الوهمية والتكرار غير المشروع للمطالبات، مع إتاحة مسطرة للاعتراض وتصحيح الأخطاء.

سابعاً: نظام ذكي لتقليل التدخل الإداري للمواطن

يهدف المشروع إلى أن تتم الإجراءات الروتينية آلياً بين المؤسسات، دون مطالبة المواطن بجمع الوثائق أو نقلها من جهة إلى أخرى.

ويشمل ذلك:

- . التحقق الرقمي من التغطية الصحية.
- . تبادل الإحالات والوصفات ونتائج الفحوصات.
- . إرسال المطالبات والتعويضات بين الجهات المختصة.
- . حجز المواعيد وتأكيدها.
- . تحديث حالة الملف عند وقوع تغيير موثق.
- . إشعار المواطن بالإجراءات التي تتطلب حضوره أو موافقته.

لكن لا ينبغي أن يعني ذلك إلغاء موافقة المريض على العلاج أو مشاركة بياناته أو إجراء عمليات مالية باسمه. فالهدف هو إزالة البيروقراطية، لا إلغاء حقوق المواطن أو اختياراته.

ثامناً: حماية البيانات الطبية والمالية

لأن المشروع يتعامل مع معلومات صحية وبيانات بنكية شديدة الحساسية، يجب اعتماد ضمانات صارمة، من بينها:

1. تشفير البيانات أثناء نقلها وتخزينها.
2. الفصل بين البيانات الطبية والمالية وقواعد بيانات الهوية، مع ربطها بمعرفات آمنة عند الضرورة.
3. منح الأطباء والمهنيين صلاحيات تتناسب مع مهامهم.
4. عدم إتاحة الملف الطبي الكامل لكل مؤسسة لمجرد اتصالها بالنظام.
5. تسجيل جميع عمليات الولوج إلى البيانات ومراجعتها.
6. منع بيع البيانات الصحية أو استخدامها للإعلانات أو أغراض غير مصرح بها.
7. اعتماد نسخ احتياطية وخطط لاستعادة الخدمة عند الأعطال.
8. تمكين المواطن من الاطلاع على بياناته وتصحيح الأخطاء وفق القانون.
9. وضع مسطرة للإبلاغ عن الاختراقات والتحقيق فيها.
10. الالتزام بالقوانين المغربية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية والسر المهني والحقوق الصحية.

تاسعاً: الاستفادة في حالات الطوارئ

في الحالات الاستعجالية، ينبغي تمكين الطاقم الطبي المخول من الوصول السريع إلى المعلومات الضرورية لإنقاذ حياة المريض، مثل الحساسية الخطيرة والأدوية الأساسية والأمراض المؤثرة في العلاج.

ويتم هذا الولوج الاستثنائي وفق ضوابط محددة، مع تسجيله ومراجعته لاحقاً، دون إتاحة غير محدودة لجميع المعلومات الطبية.

عاشراً: مراحل تنفيذ المشروع

المرحلة الأولى: الإعداد القانوني والتقني

تحديد المعايير الوطنية للملف الصحي الإلكتروني، وقواعد الربط بين المؤسسات، وشروط حماية البيانات والتغطية الصحية والتعويضات.

المرحلة الثانية: تجربة أولية

تجربة النظام في مجموعة من المستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات ومختبرات التحاليل، مع قياس السرعة والدقة وسلامة البيانات.

المرحلة الثالثة: الربط الوطني

توسيع الربط بين المؤسسات الصحية العمومية والخاصة والجهات المكلفة بالتغطية الصحية، وفق معايير موحدة للتبادل الإلكتروني.

المرحلة الرابعة: التعميم التدريجي

إتاحة البطاقة لجميع المواطنين، مع تكوين الأطر الصحية والصيدالّة والإداريين، وتوفير الدعم التقني والبدايل للأشخاص غير المتصلين بالإنترنت.

المرحلة الخامسة: التقييم المستمر

نشر مؤشرات دورية حول تقليص آجال التعويض، وتقليل الوثائق الورقية، وتحسين جودة الخدمات، مع إجراء افتحاصات مستقلة للأمن والخصوصية.

الحادي عشر: الأثر المنتظر

من شأن هذا المشروع أن يساهم في:

. تبسيط مسار العلاج وتقليل التنقلات الإدارية.

- . تسهيل الوصول إلى المعلومات الطبية الضرورية.
- . تسريع صرف التعويضات الصحية المستحقة.
- . تحسين التنسيق بين المستشفيات والصيدليات والمختبرات.
- . تقليل تكرار الفحوصات والأخطاء الإدارية.
- . تعزيز مراقبة الفواتير والتغطية الصحية.
- . تحسين جودة الخدمات وتقليل الهدر في الموارد.
- . دعم التحول الرقمي للمنظومة الصحية الوطنية.

الثاني عشر: الخلاصة والطلب

بناءً على ما سبق، أقترح دراسة وإحداث البطاقة الاستشفائية الذكية الوطنية الموحدة، باعتبارها مدخلاً إلى نظام صحي رقمي متكامل يربط المستشفيات والمراكز الصحية والصيدليات ومختبرات التحاليل والأشعة والجهات المكلفة بالتغطية الصحية.

ويهدف المشروع إلى جعل المواطن يستفيد من العلاج والخدمات الصحية، بينما تتولى الأنظمة الرقمية تبادل الوثائق والنتائج والفواتير ومعالجة التعويضات بصورة آلية، مع احترام الموافقة الطبية والحقوق المالية للمواطن وحماية المعطيات الشخصية.

وألتمس دراسة هذا المقترح واعتماد برنامج وطني تدريجي لتطبيقه، بما يضمن استفادة جميع المواطنين من خدمات صحية أكثر سرعة وفعالية وإنصافاً، ويعزز تحديث المنظومة الصحية بالمملكة المغربية.

مشروع إصلاح حي وطني من أجل مغرب مستدام ومتطور المقترحات الباحث

تأتي مقترحات بدر شاشا في إطار رؤية إصلاحية وتنموية تهدف إلى بناء مغرب قوي ومستدام، قادر على مواجهة التحديات المائية والطاقة والاجتماعية، وتعزيز الثقة في المؤسسات، وتحقيق العدالة المجالية، وتوفير شروط العيش الكريم للمواطنين.

وتتطلب هذه الرؤية من ضرورة الانتقال إلى نموذج تنموي يعتمد حسن تدبير الموارد الطبيعية، واستثمار مياه الأمطار، وتطوير الطاقات المتجددة، وحماية مصداقية الشهادات والدبلومات، وتوفير السكن اللائق بأسعار مناسبة لفائدة الأسر المغربية.

وتتمثل أبرز هذه المقترحات في إحداث بنوك جهوية مائية تتولى تدبير الموارد المائية وتخزينها وتوزيعها وفق حاجيات كل جهة، وإنشاء شبكة وطنية و جهوية لربط السدود بعضها ببعض، ونقل المياه الفائضة من المناطق التي تعرف وفرة مائية إلى المناطق التي تعاني الخصاص، مع توجيه جزء من

مياه الأمطار التي تصب في البحر نحو السدود وأحواض التخزين، كلما سمحت الظروف الطبيعية والتقنية والبيئية بذلك.

كما تدعو هذه المقترحات إلى إحداث سجل وطني موحد للدبلومات والشهادات، يخضع لمراقبة صارمة ويتيح التحقق من صحة المؤهلات العلمية والمهنية، حمايةً لحقوق المواطنين والمؤسسات ومحاربةً للتزوير وانتحال الشهادات.

وفي المجال الطاقى، تقترح هذه الرؤية تعميم استعمال الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة، وتمكين كل منزل من إنتاج جزء كبير من حاجياته الكهربائية بنفسه، مع تجهيز أسطح العمارات والإقامات السكنية والوزارات والمؤسسات العمومية والشركات بأنظمة إنتاج الطاقة النظيفة، وفق الإمكانيات التقنية والاقتصادية المتاحة.

أما في المجال الاجتماعي، فتقترح الرؤية إطلاق برنامج وطني لبناء مساكن عمومية مخصصة للكراء بأثمنة مناسبة، مع اعتماد نظام تدريجي يسمح للمكتري بتملك المسكن بعد أداء أقساط محددة وفق شروط واضحة وعادلة، بما يساعد الأسر على الاستقرار ويمنح الشباب فرصة حقيقية للحصول على سكنهم الخاص.

وتشكل هذه المقترحات مشروعاً متكاملًا يربط بين الأمن المائي والأمن الطاقى والإصلاح الإداري والعدالة الاجتماعية، ويهدف إلى تحويل الأفكار إلى برامج قابلة للدراسة والتنفيذ، من خلال التخطيط العلمي والتدبير الشفاف والتقييم المستمر للنتائج.

ويضم هذا الكتاب خمسة فصول رئيسية، يقدم كل فصل منها تصورًا إصلاحيًا مستقلًا ومتكاملًا، ضمن رؤية وطنية تحمل

اسم مقترحات بدر شاشا، وتسعى إلى الإسهام في بناء مغرب أكثر استدامة وعدالة وازدهارًا.

مقدمة الكتاب

رؤية بدر شاشا للإصلاح والتنمية المستدامة وبناء مغرب قوي في تدبير موارده المائية والطاقية والاجتماعية.

الفصل الأول: إحداث بنوك جهوية مائية

- . مفهوم البنوك الجهوية المائية وأهدافها
- . تخزين المياه وتدبير الاحتياطي المائي
- . توزيع الموارد المائية حسب حاجيات الجهات
- . دعم الفلاحة والصناعة والماء الصالح للشرب
- . الحكامة والرقابة على الموارد المائية

الفصل الثاني: الطريق السيار المائي وربط السدود

- . مشروع وطني لربط السدود بين الجهات
- . نقل المياه من المناطق ذات الوفرة إلى المناطق التي تعاني الخصاص
- . جمع مياه الأمطار وتوجيه جزء من المياه المتدفقة نحو البحر إلى السدود
- . إنشاء قنوات وأنفاق ومحطات ضخ لنقل المياه
- . حماية الموارد المائية وضمان استدامتها

الفصل الثالث: السجل الوطني للدبلومات والشهادات

- . إحداث سجل وطني موحد للشهادات والدبلومات
- . رقمنة الشهادات واعتماد التحقق الإلكتروني
- . مراقبة صارمة لمحاربة تزوير الشهادات

- . ربط الجامعات والمعاهد ومؤسسات التكوين بالسجل الوطني
- . حماية تكافؤ الفرص ومصادقية المؤهلات العلمية والمهنية

الفصل الرابع: تعميم الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة

- . تمكين كل منزل من إنتاج حاجياته الكهربائية
- . تعميم الألواح الشمسية على أسطح العمارات والإقامات
- . تجهيز الوزارات والمؤسسات العمومية والشركات بالطاقة المتجددة
- . تشجيع تخزين الكهرباء وتقليص تكاليف الطاقة
- . دعم الاستثمار في الطاقات النظيفة وخلق فرص الشغل

الفصل الخامس: السكن العمومي من الكراء إلى التملك

- . إطلاق برنامج وطني لبناء مساكن عمومية
- . توفير مساكن للكراء بأثمنة مناسبة
- . اعتماد نظام الكراء المنتهي بالتمليك
- . تمكين الأسر من تملك مساكنها تدريجياً
- . دعم الشباب والأسر محدودة ومتوسطة الدخل
- . ضمان الشفافية والعدالة في الاستفادة من السكن

خاتمة الكتاب

نحو مغرب يضمن الأمن المائي والطاقي، ويحمي قيمة الشهادات الوطنية، ويوفر السكن اللائق، ويحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من يساهم في خدمة الوطن، وإلى جميع الكفاءات الوطنية التي تشتغل في مجالات الماء والطاقة والتعليم والإدارة والتخطيط العمراني والتنمية الاجتماعية.

وأعبر عن تقديري للباحثين والخبراء والمهندسين والأطر التقنية والأكاديمية، الذين يبذلون جهودًا متواصلة لإيجاد حلول للتحديات التي تواجه المغرب، وللأطر الإدارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية التي تضطلع بمسؤوليات التنمية وتدير المرافق العامة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من يشجع المبادرات الفكرية والمقترحات الإصلاحية، وإلى كل مواطن يؤمن بأهمية الحوار وتبادل الأفكار وتقديم البدائل العملية التي تخدم المصلحة العامة.

إن إعداد المقترحات التنموية ليس عملًا فرديًا معزولًا عن المجتمع، بل هو جزء من مسؤولية جماعية تتطلب الاستماع إلى الخبراء، والاستفادة من التجارب الناجحة، ودراسة الإمكانيات المالية والتقنية، وتقييم النتائج بشفافية وموضوعية.

وأقدم بتقديري لكل من يساهم في تحويل الأفكار إلى برامج قابلة للتنفيذ، ولكل من يجعل خدمة المواطن وتحقيق التنمية المستدامة هدفًا أساسيًا لعمله.

وإنني أعتبر هذا العمل مساهمة فكرية متواضعة في النقاش الوطني حول مستقبل المغرب، وأتطلع إلى أن تشكل مقترحاته أرضية للحوار والدراسة والتطوير، بما يخدم الوطن والمواطن. كل الشكر والتقدير لكل يد تعمل بإخلاص من أجل مغرب أفضل.

يشكل التفكير في مستقبل المغرب مسؤولية وطنية تتطلب استحضار التحديات الراهنة، واستشراف التحولات المقبلة، والبحث عن حلول عملية تضمن استدامة الموارد، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز قدرة المؤسسات على الاستجابة لحاجيات المواطنين. ومن هذا المنطلق، يأتي كتاب «مقترحات بدر شاشا» بوصفه عملاً فكرياً وإصلاحياً يقدم مجموعة من التصورات والمبادرات التي تستهدف مجالات حيوية ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستقبل البلاد، وفي مقدمتها الماء والطاقة والتعليم والسكن.

إن بناء مغرب قوي ومتطور لا يتحقق فقط من خلال تشخيص المشكلات، بل يتطلب الانتقال إلى اقتراح الحلول، وإعداد المشاريع، وتطوير أساليب التدبير، وربط المسؤولية بالمحاسبة، واعتماد التخطيط طويل الأمد. فالتنمية الحقيقية هي التي تجعل الموارد الطبيعية في خدمة الإنسان، وتحول المعرفة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، وتوفر للمواطن فرصاً عادلة للعيش الكريم والاستقرار والمشاركة في بناء الوطن.

ويأتي الأمن المائي في مقدمة القضايا الاستراتيجية التي تستحق التفكير الجاد، بالنظر إلى تأثير التغيرات المناخية وتفاوت التساقطات المطرية والضغط المتزايد على الموارد المائية. فالماء ليس مجرد مورد للاستهلاك اليومي، بل هو أساس الحياة والفلاحة والصناعة والاستقرار الاجتماعي. ومن هنا تبرز أهمية التفكير في إحداث بنوك جهوية مائية، باعتبارها تصوراً لتطوير آليات تخزين المياه وتدبيرها وتوزيعها وفق حاجيات كل جهة، مع دراسة إمكانية إنشاء منظومات جهوية للتخزين والتدبير والربط بين الموارد المائية.

وفي السياق نفسه، يقترح هذا الكتاب مشروعاً وطنياً لربط السدود بعضها ببعض عبر شبكة مائية تشبه الطريق السيار، تسمح بنقل المياه بين الأحواض المائية والجهات وفق الإمكانيات المتاحة. كما يدعو إلى تعزيز القدرة على تجميع مياه الأمطار، وتوجيه جزء من المياه التي تتدفق نحو البحر إلى السدود وأحواض التخزين، متى كانت الظروف الهيدرولوجية والبيئية والتقنية تسمح بذلك. ويتطلب هذا المشروع دراسات علمية دقيقة لتحديد المسارات والكميات والتكاليف، وتقييم أثره على البيئة والمجتمعات المحلية، وضمان عدم الإضرار بالتوازن الطبيعي للأحواض والأنظمة البيئية.

أما في المجال الإداري والتعليمي، فإن حماية مصداقية الدبلومات والشهادات تمثل ضرورة لتعزيز الثقة في المؤسسات التعليمية والتكوينية، وضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى الوظائف والمسؤوليات. لذلك يقترح الكتاب إحداث سجل وطني موحد للدبلومات والشهادات، يعتمد الرقمنة والتوثيق والتحقق الإلكتروني، ويتيح للمؤسسات المعنية التأكد من صحة المؤهلات العلمية والمهنية وفق ضوابط قانونية واضحة. كما يستهدف هذا المقترح محاربة التزوير والاستعمال غير القانوني للشهادات، مع احترام حماية المعطيات الشخصية وضمان حقوق أصحاب الشهادات.

وفي ظل التحولات العالمية المرتبطة بالطاقة والتغير المناخي، أصبحت الطاقات المتجددة خياراً استراتيجياً لتقليل التبعية الطاقية، وخفض التكاليف، وتحسين الاستدامة البيئية. وانطلاقاً من ذلك، يدعو الكتاب إلى توسيع استعمال الطاقة الشمسية، وتمكين الأسر من إنتاج جزء مهم من حاجياتها الكهربائية داخل منازلها، وفق إمكانياتها التقنية والاقتصادية. كما يقترح

تعميم تجهيز أسطح العمارات والإقامات السكنية والوزارات
والمؤسسات العمومية والشركات بالألواح الشمسية، مع
تشجيع تخزين الكهرباء وتحسين كفاءة الاستهلاك، ووضع
آليات تمويل وتحفيز تتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من
المواطنين والمؤسسات في هذا التحول.

ولا تكتمل التنمية دون معالجة قضية السكن، التي تشكل أحد
أهم شروط الاستقرار الأسري والاجتماعي. فامتلاك مسكن لائق
يظل هدفاً أساسياً لدى عدد كبير من الأسر المغربية، خصوصاً
الشباب والأسر محدودة ومتوسطة الدخل. ومن هذا المنطلق،
يقترح الكتاب إطلاق برنامج للسكن العمومي يقوم على بناء
وحدات سكنية مخصصة للكراء بأثمنة مناسبة، مع إتاحة
إمكانية الانتقال من الكراء إلى التملك التدريجي من خلال نظام
تعاقد واضح، يحدد قيمة الأقساط وشروط الاستفادة والصيانة
وحقوق الأطراف. ويهدف هذا التصور إلى توسيع فرص
الحصول على السكن، وتخفيف الضغط المالي عن الأسر،
وتشجيع الاستقرار الاجتماعي.

وتقوم هذه المقترحات على مبدأ أساسي مفاده أن الإصلاحات
الكبرى لا ينبغي أن تظل مجرد أفكار نظرية، بل يجب أن تخضع
للدراسة والتقييم، وأن تتحول إلى برامج عملية تتضمن أهدافاً
قابلة للقياس، ومراحل زمنية محددة، ومصادر تمويل واضحة،
ومؤشرات لتقييم النتائج. كما أن نجاحها يتطلب التنسيق بين
المؤسسات الوطنية والجهوية، والاستفادة من الخبرات العلمية
والهندسية والاقتصادية، وإشراك المواطنين والفاعلين
المحليين في تحديد الأولويات ومراقبة التنفيذ.

ولا يدعي هذا الكتاب أن المقترحات الواردة فيه تمثل حلاً
نهائياً أو بدائل جاهزة عن الدراسات المتخصصة، وإنما يقدمها

بوصفها أفكارًا إصلاحية تستحق البحث والنقاش والتطوير.
فالمشاريع المرتبطة بنقل المياه وبناء المساكن وتعميم الطاقة
الشمسية وإحداث قواعد البيانات الوطنية تتطلب دراسات تقنية
ومالية وقانونية دقيقة، وتحديدًا للمسؤوليات والموارد، قبل
اعتمادها على نطاق واسع.

إن الرؤية التي تجمع هذه المقترحات هي الانتقال نحو نموذج
تنموي يجعل من حسن تدبير الموارد أساسًا للسيادة الوطنية،
ومن المعرفة والرقمنة وسيلة لتعزيز الثقة والشفافية، ومن
الطاقة النظيفة أداة لتحقيق الاستدامة، ومن السكن اللائق
ركيزة للاستقرار الاجتماعي. وهي رؤية تؤمن بأن التنمية
ليست مسؤولية مؤسسة واحدة، بل مشروع وطني مشترك
تتقاطع فيه جهود الدولة والقطاع الخاص والجماعات الترابية
والجامعات والمجتمع المدني والمواطنين.

ومن خلال الفصول الخمسة لهذا الكتاب، يسعى بدر شاشا إلى
تقديم تصور متكامل يربط بين الأمن المائي، والربط بين
السدود، وحماية مصداقية الشهادات، وتعميم الطاقة المتجددة،
وتطوير السكن العمومي من الكراء إلى التملك. وتجمع هذه
المحاور رغبة واحدة تتمثل في بناء مغرب أكثر قدرة على
مواجهة الأزمات، وأكثر كفاءة في استثمار إمكاناته، وأكثر
عدالة في توزيع الفرص والثروات.

إن خدمة الوطن تبدأ بالفكرة، وتتقدم بالحوار، وترسخ بالعلم
والتخطيط، وتحقق بالعمل الجاد والمسؤول. ولذلك، فإن هذا
الكتاب دعوة إلى التفكير الجماعي في مستقبل المغرب، وإلى
تحويل التحديات إلى فرص، والموارد إلى قوة تنموية،
والمقترحات إلى مشاريع قابلة للدراسة والتنفيذ.

إن مغرب المستقبل يحتاج إلى أفكار جريئة، ودراسات علمية رصينة، ومؤسسات فعالة، ومواطنين مشاركين في البناء. ومن هذا الإيمان تنطلق مقترحات بدر شاشا، أملاً في الإسهام في مسار تنموي يجعل الإنسان في صلب الإصلاح، ويجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

الفصل الأول: إحداث بنوك جهوية مائية بالمغرب

نحو منظومة وطنية جديدة لتخزين المياه وتديرها وتحقيق الأمن المائي
تمهيد الفصل

يُعد الماء من أهم الثروات الاستراتيجية التي تقوم عليها حياة الإنسان واستقرار المجتمعات وتطور الاقتصاد. فلا يمكن تحقيق الأمن الغذائي، أو تطوير الصناعة، أو ضمان استمرارية الأنشطة الفلاحية، دون توفير موارد مائية كافية ومستدامة. ومع تزايد آثار التغيرات المناخية، وتوالي فترات الجفاف، وتفاوت التساقطات المطرية بين الجهات، أصبح من الضروري التفكير في حلول جديدة تتجاوز أساليب التدبير التقليدية، وتتجه نحو بناء منظومة وطنية متكاملة لتخزين المياه وتوزيعها وحمايتها.

وانطلاقاً من هذه التحديات، يقدم بدر شاشا مقترح إحداث بنوك جهوية مائية باعتباره تصوراً استراتيجياً لتطوير تدبير الموارد المائية بالمغرب. وتقوم الفكرة على إنشاء منظومة جهوية متكاملة لتجميع المياه وتخزينها والمحافظة عليها وتوجيهها نحو الاستعمالات الضرورية، وفق حاجيات السكان والفلاحة والصناعة والأنشطة الاقتصادية.

ولا يُقصد بالبنك المائي بالضرورة مؤسسة مالية، وإنما منظومة متخصصة في إدارة الاحتياطي المائي، تعتمد على البنيات التحتية للتخزين، والأنظمة الرقمية للمراقبة، والتخطيط الجهوي، والتنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن الماء.

ويهدف هذا المقترح إلى الانتقال من التدبير الذي يركز على الاستجابة للأزمات بعد وقوعها إلى تدبير استباقي يستعد لفترات الجفاف، ويستثمر الفترات المطيرة، ويضمن توزيعاً أكثر توازناً للموارد المائية بين المناطق.

إن إحداث بنوك جهوية مائية ليس مجرد فكرة لبناء خزانات إضافية، بل هو مشروع لتغيير طريقة التفكير في الماء، من مورد يُستهلك عند توفره إلى ثروة وطنية تُجمع وتُحفظ وتُدبر وفق رؤية طويلة الأمد.

المبحث الأول: مفهوم البنوك الجهوية المائية تعريف البنك الجهوي المائي

يقترح بدر شاشا إحداث منظومة جهوية متخصصة في تخزين المياه وتدبير احتياطاتها، تكون مهمتها الأساسية المحافظة على المياه المتاحة، وتنظيم استعمالها، وتحديد الأولويات عند الوفرة والخصاص.

ويمكن تعريف البنك الجهوي المائي بأنه نظام متكامل يضم منشآت لتخزين المياه، وشبكات لجمعها ونقلها، ومنظومة رقمية لمراقبة الكميات والجودة، وآليات لتحديد الحاجيات وتوزيع الموارد، تحت إشراف الجهات والمؤسسات المختصة.

ويختلف هذا التصور عن السدود التقليدية؛ فالسد يمثل إحدى وسائل التخزين، بينما يشمل البنك المائي منظومة أوسع تربط بين التخزين والتوزيع والمراقبة والتخطيط والإنذار المبكر.

أهداف البنوك الجهوية المائية

يهدف المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من بينها:

- . تعزيز الأمن المائي لكل جهة.
- . توفير احتياطي مائي لمواجهة سنوات الجفاف.
- . تجميع مياه الأمطار واستثمارها بدل ضياع جزء منها.
- . تحسين تدبير المياه المخصصة للشرب والفلاحة والصناعة.
- . تقليص الفوارق بين المناطق التي تتوفر على موارد مائية والمناطق التي تعاني الخصاص.
- . حماية الفرشات المائية من الاستنزاف المفرط.
- . تحسين الاستعداد للكوارث المناخية وفترات الجفاف.
- . دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي.

المبحث الثاني: كيفية إنشاء البنوك الجهوية المائية

إنشاء منشآت جهوية لتخزين المياه

يقترح المشروع إحداث منشآت مائية جهوية تتناسب مع الخصائص الطبيعية لكل منطقة، مع الاستفادة من السدود القائمة وتطوير قدرتها على تخزين المياه متى سمحت الدراسات التقنية بذلك.

ويمكن أن تشمل هذه المنظومة خزانات مائية كبيرة ومتوسطة، وأحواضاً لتجميع مياه الأمطار، ومنشآت لتخزين المياه المعالجة الصالحة للاستعمالات المناسبة، إضافة إلى وسائل حديثة لمراقبة جودة المياه وكمياتها.

ولا ينبغي أن يعتمد المشروع على بناء منشآت جديدة في جميع المناطق بالطريقة نفسها، بل يجب تحديد الحلول المناسبة لكل جهة وفق طبيعتها الجغرافية، وحجم التساقطات، ونوعية التربة، واحتياجات السكان، والتأثيرات البيئية المحتملة.

فبعض المناطق قد تحتاج إلى خزانات إضافية، بينما قد تكون الأولوية في مناطق أخرى لإصلاح التسربات، أو تحسين شبكات التوزيع، أو جمع مياه الأمطار، أو معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها.

إحداث احتياطي مائي استراتيجي

يقترح بدر شاشا اعتماد نظام جهوي للاحتياطي المائي، يحدد الكميات التي ينبغي المحافظة عليها لمواجهة فترات الجفاف والطوارئ.

ويتم تحديد هذا الاحتياطي بناءً على عدد السكان، والحاجيات الأساسية، والموارد المتاحة، والقدرة التخزينية، والتوقعات المناخية.

ويجب أن تُعطى الأولوية للماء الصالح للشرب والحاجيات الصحية الأساسية، مع تدبير حاجيات الفلاحة والصناعة وفق خطط واضحة تراعي الوضعية المائية لكل منطقة.

كما يمكن اعتماد مستويات إنذار متعددة، بحيث تُتخذ إجراءات تدريجية عند انخفاض الاحتياطي، مثل تقليص الاستعمالات غير الضرورية، والحد من التسربات، وتكثيف حملات ترشيد الاستهلاك.

المبحث الثالث: ربط البنوك الجهوية المائية بالسدود بناء شبكة مائية متكاملة

لا يمكن أن تحقق البنوك الجهوية المائية أهدافها كاملة إذا بقيت كل جهة تعتمد حصرياً على مواردها المحلية دون تنسيق مع باقي الجهات.

لذلك يقترح بدر شاشا ربط منظومة البنوك الجهوية المائية بالسدود وشبكات نقل المياه، ضمن تصور وطني يتيح نقل المياه من الأحواض التي تعرف وفرة نسبية إلى الأحواض التي تعاني نقصاً، متى كانت الظروف التقنية والبيئية والقانونية تسمح بذلك.

ويمكن أن تتكون هذه الشبكة من قنوات مائية كبيرة، وأنفاق، ومحطات ضخ، وخزانات وسيطة، وأنظمة رقمية لمراقبة التدفقات والتحكم في عمليات النقل.

ويستلزم تنفيذ المشروع دراسة دقيقة للمسارات والكلفة واستهلاك الطاقة والخسائر الناتجة عن النقل، فضلاً عن تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية.

الطريق السيار المائي

يقترح هذا المشروع إحداث ما يمكن تسميته بالطريق السيار المائي، أي شبكة وطنية وجهوية لنقل المياه، تربط بين السدود والخزانات الكبرى ومناطق الاستهلاك.

ويقوم التصور على جعل المياه موردًا يمكن تدبيره ضمن منظومة مترابطة، بدل الاقتصار على تخزينها في منشآت منفصلة.

فإذا سجل حوض مائي وفرة نسبية، في حين يعاني حوض آخر نقصًا حادًا، يمكن دراسة إمكانية نقل جزء من المياه بينهما وفق قواعد محددة، مع المحافظة على الاحتياجات البيئية والمائية للحوض المصدر.

ولا يعني هذا أن نقل المياه ممكن في جميع الحالات؛ إذ تختلف التضاريس والمسافات وكميات المياه المتاحة، وقد تكون بعض المشاريع مكلفة أو غير مجدية. ولهذا يجب أن تخضع كل وصلة مائية لدراسة جدوى مستقلة قبل اتخاذ قرار إنجازها.

المبحث الرابع: جمع مياه الأمطار وتوجيهها نحو التخزين من مياه ضائعة إلى موارد قابلة للاستثمار

تتدفق كميات مهمة من مياه الأمطار عبر الأودية والمجاري المائية، وقد يصل جزء منها إلى البحر دون أن يُستثمر بالكامل في التخزين، خصوصًا عندما تكون التساقطات غزيرة خلال فترات قصيرة.

ومن هذا المنطلق، يقترح بدر شاشا تطوير منظومة لجمع مياه الأمطار وتوجيه جزء من المياه المتاحة نحو السدود والخزانات، بدل ضياعها دون الاستفادة المناسبة منها.

ويتطلب ذلك تحديد المناطق التي تعرف تدفقات مائية قابلة للتخزين، وإنشاء منشآت للتحويل والتجميع، وتطوير شبكات لتصريف المياه نحو الخزانات القريبة أو نحو منشآت التخزين الجهوية.

كما يمكن الاستفادة من مياه الأمطار داخل المدن عبر تجهيز المباني والمنشآت العامة بخزانات للتجميع، وإنشاء أحواض مائية في الحدائق والمرافق العامة، وتطوير حلول تسمح بتغذية الفرشات المائية في الأماكن الملائمة.

احترام الطبيعة والأنظمة البيئية

إن تحويل مياه الأودية نحو السدود يجب ألا يتم بطريقة عشوائية، لأن الأنهار والمجاري المائية تحتاج إلى تدفقات بيئية تحافظ على التوازن الطبيعي، وتدعم الأنظمة البيئية، وتحد من تدهور المناطق الساحلية.

لذلك ينبغي تحديد الكميات القابلة للتحويل وفق دراسات هيدرولوجية وبيئية، مع احترام الحقوق المائية والحاجيات المحلية.

والهدف ليس منع المياه من الوصول إلى البحر بصورة مطلقة، بل استثمار الجزء الممكن من المياه التي يمكن تخزينها بصورة آمنة ومجدية، مع المحافظة على التوازنات الطبيعية.

المبحث الخامس: الإدارة الرقمية للبنوك الجهوية المائية إنشاء نظام وطني للمعلومات المائية

يقترح بدر شاشا اعتماد نظام رقمي موحد يربط البنوك الجهوية المائية والسدود وشبكات التوزيع والجهات المعنية بتدبير المياه.

ويسمح هذا النظام بتتبع مستويات التخزين، وقياس الاستهلاك، ومراقبة جودة المياه، وتحديد المناطق التي تعرف نقصاً أو ارتفاعاً في الطلب.

كما يمكن الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بُعد، وأجهزة القياس الذكية، والتنبؤات المناخية، لتقدير الموارد المتوقعة وتحديد التدابير الضرورية قبل حدوث الأزمات.

ومن شأن هذه المنظومة أن تساعد على اتخاذ القرارات بناءً على بيانات دقيقة، بدل الاعتماد على تقديرات غير مكتملة أو تدخلات متأخرة.

الشفافية والمراقبة

يجب أن يخضع تدبير البنوك الجهوية المائية لنظام واضح للمراقبة والمحاسبة، مع نشر بيانات دورية حول الاحتياطات المائية، والكميات الموزعة، وتكاليف التشغيل، ونسب الضياع، وحالة المنشآت.

ويمكن إحداث مؤشرات لقياس الأداء، تشمل كفاءة التخزين، ونسبة المياه المفقودة، ومدى انتظام التزويد، والتكلفة المالية لكل متر مكعب، ومستوى الاستجابة لفترات الجفاف.

كما ينبغي إخضاع المشاريع لتدقيق مالي وتقني مستقل، مع تحديد المسؤوليات الإدارية، واعتماد قواعد تمنع سوء التدبير وتضمن استعمال الموارد المالية في الأهداف المخصصة لها.

المبحث السادس: تمويل المشروع وتديره

مصادر التمويل

يتطلب إحداث البنوك الجهوية المائية استثمارات مهمة، خصوصاً في بناء الخزانات وإنجاز القنوات وتطوير أنظمة المراقبة الرقمية.

ويمكن دراسة مجموعة من مصادر التمويل، من بينها الميزانية العامة للدولة، والبرامج الجهوية، والمؤسسات العمومية المعنية بالماء، والتمويلات المخصصة للمشاريع البيئية والمناخية، إضافة إلى الشراكات مع القطاع الخاص في إطار قانوني يضمن المصلحة العامة.

ويجب ألا يتم اعتماد المشروع دفعة واحدة على المستوى الوطني، بل يمكن إطلاق مشاريع تجريبية في الأحواض التي تظهر الدراسات أنها الأكثر حاجة والأكثر قابلية للنجاح.

وبعد تقييم النتائج والكلفة والفعالية، يمكن توسيع التجربة تدريجياً إلى مناطق أخرى.

الحكمة وتوزيع المسؤوليات

يتطلب المشروع تحديداً واضحاً لمسؤوليات الدولة والمؤسسات المكلفة بالماء والجهات والجماعات الترابية.

وتتولى المؤسسات المختصة التخطيط الاستراتيجي ووضع المعايير التقنية، بينما يمكن للجهات المساهمة في تحديد الأولويات المحلية وتتبع تنفيذ المشاريع، وفق اختصاصاتها القانونية.

كما ينبغي التنسيق مع مؤسسات الفلاحة والطاقة والبيئة والتعمير، لضمان انسجام المشاريع المائية مع حاجيات القطاعات المختلفة.

ويجب أن يبقى تدبير الموارد المائية خاضعاً للمصلحة العامة، مع ضمان العدالة في التوزيع وحماية المواطنين من أي ممارسات تؤدي إلى الاحتكار أو التمييز في الولوج إلى الماء.

المبحث السابع: مراحل تنفيذ مشروع البنوك الجهوية المائية
المرحلة الأولى: التشخيص والدراسة

تبدأ المرحلة الأولى بإعداد خريطة شاملة للموارد المائية المتاحة، وتحديد مواقع السدود والخزانات والأحواض المائية، وتقدير حاجيات السكان والقطاعات الاقتصادية.

كما تشمل تقييم المنشآت الموجودة، وتحديد المناطق الأكثر تعرضاً للجفاف، ودراسة إمكانات جمع مياه الأمطار ونقل المياه بين الأحواض.

المرحلة الثانية: إطلاق مشاريع تجريبية

بعد انتهاء الدراسات، يمكن اختيار عدد محدود من المناطق لإنجاز مشاريع تجريبية، تشمل تطوير التخزين، وتحسين جمع مياه الأمطار، وتركيب أنظمة المراقبة الرقمية، واختبار آليات التنسيق بين المنشآت المائية.

ويجب تحديد أهداف قابلة للقياس لكل مشروع، مثل تقليص ضياع المياه، أو رفع كفاءة التخزين، أو تحسين انتظام التوريد.

المرحلة الثالثة: التقييم والتطوير

تخضع المشاريع التجريبية لتقييم مستقل يقيس فعاليتها الاقتصادية والتقنية والبيئية والاجتماعية.

وتُستخدم النتائج لتصحيح الاختلالات وتطوير التصميم، قبل اتخاذ قرار توسيع المشروع.

المرحلة الرابعة: التعميم التدريجي

بعد إثبات الجدوى، يمكن تطوير شبكة جهوية ووطنية مترابطة، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حاجة، وضمان التنسيق بين المشاريع الجديدة والبنيات التحتية القائمة.

ويظل التعميم مرتبطاً بتوفر التمويل، والموارد المائية القابلة للتعبة، والقدرة على تشغيل المنشآت وصيانتها على المدى الطويل.

المبحث الثامن: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة دعم الفلاحة والأمن الغذائي

يساعد تحسين تخزين المياه وتديرها على تقليص آثار الجفاف على الأنشطة الفلاحية، متى تم توجيه الموارد نحو الاستعمالات ذات الأولوية ووفق الإمكانيات المتاحة.

كما يمكن أن يساهم المشروع في تحسين التخطيط الزراعي، وتشجيع استعمال تقنيات الري المقتصدة للمياه، والحد من الضغط غير المستدام على الفرشات المائية.

خلق فرص الشغل

يمكن أن يساهم إنجاز منشآت التخزين وشبكات النقل وأنظمة المراقبة في خلق فرص شغل في مجالات الهندسة والبناء والصيانة والرقمنة والخدمات البيئية.

كما يمكن أن يوفر المشروع فرصاً لتكوين الكفاءات المحلية في تدبير الموارد المائية والتقنيات الحديثة.

تقوية الاستقرار الاجتماعي

يساعد تحسين التزويد بالماء على تقليص المخاطر المرتبطة بالخصائص، والحد من بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجفاف، خصوصاً في المناطق التي تعتمد على الفلاحة.

كما يمكن أن يعزز المشروع العدالة المجالية من خلال تحسين التخطيط وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر احتياجاً.

المبحث التاسع: التحديات التي تواجه المشروع

رغم أهمية المقترح، فإن تنفيذه يواجه مجموعة من التحديات التي يجب التعامل معها بواقعية.

أول هذه التحديات هو الكلفة المالية المرتفعة لبعض منشآت التخزين ونقل المياه، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمسافات طويلة أو تضاريس صعبة.

ويتمثل التحدي الثاني في محدودية الموارد المائية خلال سنوات الجفاف؛ فالبنيات التحتية لا تنتج الماء من تلقاء نفسها، بل تساعد على تخزين الموارد المتاحة وتديرها بصورة أفضل.

أما التحدي الثالث فيرتبط بالتأثيرات البيئية، إذ ينبغي المحافظة على التدفقات الضرورية للأنهار والأودية، وحماية المناطق الطبيعية، وتجنب الإضرار بالفرشات المائية أو المجتمعات المحلية.

ويضاف إلى ذلك تحدي استهلاك الطاقة في محطات الضخ، وتكاليف الصيانة، والحاجة إلى تنسيق مؤسساتي مستمر.

ولهذا فإن نجاح المشروع يتطلب تخطيطاً علمياً، وتمويلًا مستدامًا، وحكمة شفافة، وتقييمًا دوريًا للنتائج.

المبحث العاشر: التوصيات العملية لبدر شاشا

استنادًا إلى هذا التصور، يقترح بدر شاشا اعتماد مجموعة من التوصيات العملية:

- . دراسة إمكانية إحداث بنوك جهوية مائية باعتبارها منظومات متكاملة لتدبير الاحتياطي المائي.
- . إعداد خريطة وطنية لتحديد مناطق الوفرة والخصائص المائي.
- . تقييم السدود والخزانات القائمة وتحديد إمكانات تطويرها.
- . دراسة إنشاء الطريق السيار المائي وربط السدود وفق الأولويات التقنية والاقتصادية.
- . تطوير برامج لتجميع مياه الأمطار في المدن والمناطق القروية.

- . تشجيع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في الاستعمالات المناسبة.
- . اعتماد الرقمنة والذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالطلب ومراقبة الاحتياطات.
- . إحداث مؤشرات واضحة لتقييم كفاءة التخزين والتوزيع.
- . إشراك الخبراء والجامعات والجهات والجماعات الترابية في إعداد المشاريع.
- . نشر تقارير دورية تضمن الشفافية والمساءلة.
- . إعطاء الأولوية للمناطق التي تعاني الخصائص الحادة، وفق معايير موضوعية.
- . ربط أي مشروع جديد بدراسة للجذوى المالية والبيئية والاجتماعية.

خاتمة الفصل الأول

إن إحداث بنوك جهوية مائية يمثل مقترحاً استراتيجياً يستحق الدراسة والتطوير في إطار البحث عن حلول مستدامة للتحديات المائية التي تواجه المغرب.

وتكمن أهمية الفكرة في الجمع بين تخزين المياه، وجمع مياه الأمطار، وربط المنشآت المائية، وتحسين توزيع الموارد، والاعتماد على الرقمنة والشفافية في التدبير.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي إدراك أن الأمن المائي لا يعتمد على بناء السدود والقنوات وحدها، بل يحتاج كذلك إلى ترشيد الاستهلاك، وإصلاح شبكات التوزيع، وحماية الفرشات المائية، وتطوير تحلية مياه البحر في المواقع المناسبة، وإعادة استعمال المياه المعالجة، وحماية الأنظمة البيئية.

ومن هذا المنطلق، يدعو بدر شاشا إلى فتح نقاش وطني حول تطوير منظومة جهوية ووطنية متكاملة لتدبير الماء، تقوم على العلم والتخطيط والتعاون بين المؤسسات، وتضع حاجيات المواطن والتنمية المستدامة في صلب الأولويات.

إن الماء ثروة وطنية لا ينبغي التعامل معها باعتبارها مورداً ظرفياً، بل باعتبارها أساساً للحياة والاستقرار والسيادة الاقتصادية. وكل خطوة ناجحة نحو حفظ هذه الثروة واستعمالها بكفاءة تمثل استثماراً في مستقبل المغرب وأجياله القادمة.

بدر شاشا

مقترح من أجل أمن مائي مستدام وعدالة مجالية وتدبير عقلاني للثروة المائية بالمغرب.

الفصل الثاني: الطريق السيار المائي وربط السدود بين جهات المغرب

مقدمة الفصل

يواجه المغرب تحديات مائية متزايدة نتيجة توالي سنوات الجفاف، وتراجع التساقطات المطرية في عدد من المناطق، وارتفاع الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتوسع العمراني وتطور الأنشطة الفلاحية والصناعية. وأمام هذه التحديات، أصبح من الضروري التفكير في حلول استراتيجية جديدة تسمح باستثمار الموارد المائية المتاحة بأكثر قدر ممكن من الفعالية، وتحقيق التوازن بين المناطق التي تعرف وفرة نسبية في المياه والمناطق التي تعاني الخصاص.

ومن هذا المنطلق، يقترح بدر شاشا إحداث مشروع وطني كبير يحمل اسم الطريق السيار المائي، يقوم على ربط السدود والخزانات والمنشآت المائية بشبكة متكاملة تسمح بنقل المياه بين الجهات والأحواض المائية، وفق الإمكانيات الطبيعية والتقنية والاقتصادية.

وتتمثل الفكرة الأساسية في إنشاء منظومة مائية تشبه، من حيث مبدأ الربط والتنسيق، شبكة الطرق السيارة التي تصل بين المدن والمناطق، غير أن وظيفتها الأساسية هي نقل المياه وتخزينها وتوجيهها نحو المناطق الأكثر حاجة إليها.

كما يتضمن المشروع وضع آليات حديثة لجمع مياه الأمطار، وتوجيه جزء من التدفقات المائية التي تصل إلى البحر نحو السدود والخزانات، عندما تكون هذه المياه قابلة للتجميع والنقل، وعندما تسمح الدراسات التقنية والبيئية بذلك.

ولا يهدف هذا التصور إلى تحويل جميع مياه الأنهار والأودية عن مساراتها الطبيعية، بل إلى استثمار جزء من الموارد المائية التي يمكن تعبئتها بصورة مستدامة، مع المحافظة على التوازن البيئي والاحتياجات المحلية.

إن مشروع الطريق السيار المائي يمثل مقترحاً استراتيجياً يستحق الدراسة، لأنه يفتح المجال أمام رؤية وطنية متكاملة لتدبير المياه، تجعل من التعاون بين الجهات، والتخطيط طويل الأمد، والابتكار الهندسي، وسائل أساسية لمواجهة التحديات المائية.

المبحث الأول: مفهوم الطريق السيار المائي تعريف المشروع

يقصد بالطريق السيار المائي شبكة من المنشآت والقنوات والأنفاق ومحطات الضخ والخزانات التي تربط بين السدود والأحواض المائية ومراكز التخزين والتوزيع، بهدف نقل المياه من المناطق التي تتوفر فيها موارد قابلة للتعبئة إلى المناطق التي تحتاج إليها.

ويمكن أن تتكون هذه الشبكة من قنوات مفتوحة في المواقع المناسبة، وأنابيب مغلقة، وأنفاق مائية، ومحطات ضخ، وخزانات وسيطة، إضافة إلى أنظمة رقمية تراقب حركة المياه وكمياتها وجودتها.

ويختلف تصميم الشبكة من منطقة إلى أخرى وفق التضاريس والارتفاعات والمسافات ونوعية التربة وحجم الموارد المتاحة.

ففي بعض المناطق، يمكن نقل المياه بالاعتماد على الانحدار الطبيعي، مما يقلل الحاجة إلى الطاقة، بينما تتطلب مناطق أخرى محطات ضخ لرفع المياه إلى مستويات أعلى.

أهداف الطريق السيار المائي

يهدف المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:

- ربط السدود والخزانات التي تسمح الظروف التقنية بربطها.
- تحسين توزيع الموارد المائية بين الأحواض والجهات.

- . نقل المياه المتاحة من المناطق ذات الوفرة النسبية إلى المناطق التي تعاني الخصاص.
- . تجميع جزء من مياه الأمطار التي يمكن استثمارها وتخزينها.
- . تعزيز احتياطي المياه الصالحة للشرب.
- . دعم الفلاحة المستدامة والأنشطة الاقتصادية.
- . تقليل آثار الجفاف على السكان والمجالات الترابية.
- . تطوير البنيات التحتية المائية والمهارات الهندسية الوطنية.
- . تشجيع التنسيق بين الجهات في تدبير الموارد المائية.

المبحث الثاني: لماذا يحتاج المغرب إلى شبكة مائية وطنية؟
تفاوت الموارد المائية بين الجهات

تتفاوت التساقطات المطرية والموارد المائية بين مناطق المغرب بسبب الاختلافات المناخية والجغرافية. فبعض الأحواض تعرف تساقطات أكثر نسبياً خلال فترات معينة، بينما تواجه مناطق أخرى ضغطاً مائياً متزايداً.

كما أن توفر المياه في منطقة خلال فصل معين لا يعني بالضرورة استمرار توفرها طوال السنة، وهو ما يجعل التخزين والتدبير الاستباقي عنصرين أساسيين في السياسة المائية.

ومن هنا تأتي أهمية دراسة إمكانية الربط بين الأحواض المائية، حتى لا تبقى الاستفادة من الموارد المائية مرتبطة فقط بالموقع الجغرافي للسد أو بتوقيت التساقطات.

ويجب أن يتم هذا الربط وفق قواعد واضحة تضمن عدم استنزاف الأحواض المائية المصدرة للمياه، وتحافظ على حاجيات سكانها وفلاحاتها والأنظمة البيئية المرتبطة بها.

مواجهة سنوات الجفاف

تتطلب مواجهة الجفاف الاستعداد قبل وقوع الأزمة، من خلال توفير احتياطات مائية، وتنويع مصادر التزويد، وتحسين كفاءة استعمال المياه.

ويمكن لشبكة مائية مترابطة، إذا أثبتت الدراسات جدواها، أن تتيح نقل كميات من المياه إلى المناطق المتضررة، شريطة توفر موارد كافية في الأحواض التي ستصدر المياه.

غير أن الطريق السيار المائي لا يمكنه وحده حل جميع مشكلات الجفاف؛ إذ يجب أن يتكامل مع ترشيد الاستهلاك، وإصلاح التسربات، وإعادة استعمال المياه المعالجة، وتحتلية مياه البحر حيث تكون مناسبة، وحماية الفرشات المائية.

المبحث الثالث: ربط السدود بالسدود بين الجهات إنشاء شبكة وطنية مترابطة

يقترح بدر شاشا إعداد مخطط وطني لدراسة ربط السدود المغربية بعضها ببعض، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي يمكن أن تحقق فيها عملية الربط فائدة مائية واقتصادية واضحة.

ويبدأ المشروع بجرد السدود الموجودة، وتحديد طاقتها التخزينية، ومعدلات امتلائها، ومصادر تغذيتها، والحاجيات المائية للمناطق المحيطة بها.

بعد ذلك، تُدرس المسارات الممكنة لنقل المياه، مع مقارنة القنوتات والأنابيب والأنفاق، وتحديد الحاجة إلى محطات الضخ، وتقدير الكلفة المالية واستهلاك الطاقة والخسائر المائية.

ولا يعني ربط جميع السدود ببعضها أن كل سد يجب أن يتصل مباشرة بكل سد آخر، بل يمكن بناء شبكة تدريجية تتكون من محاور رئيسية تربط بين منشآت استراتيجية، ومحاور فرعية تصلها بالخزانات والجهات المستفيدة.

كيفية عمل الشبكة

يمكن تصور عمل الطريق السيار المائي من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: رصد وضعية الموارد المائية في السدود والأحواض بواسطة أنظمة قياس ومراقبة مستمرة.

المرحلة الثانية: تحديد الأحواض التي تتوفر على فائض قابل للنقل بعد احتساب حاجياتها الحالية والمستقبلية والبيئية.

المرحلة الثالثة: تحديد المناطق التي تعاني نقصاً مائياً، وتقدير احتياجاتها الضرورية.

المرحلة الرابعة: نقل المياه عبر المسارات التي تثبت الدراسات أنها الأكثر أماناً وفعالية وأقل تكلفة.

المرحلة الخامسة: تخزين المياه المنقولة في سدود أو خزانات مناسبة، ثم توزيعها وفق الأولويات المحددة.

المرحلة السادسة: تقييم النتائج ومراقبة الأثر المالي والبيئي والاجتماعي، وإجراء التعديلات اللازمة.

المبحث الرابع: تحويل مياه الأمطار نحو السدود والخزانات استثمار المياه التي تتجه نحو البحر

تشهد بعض المناطق خلال فترات التساقطات الغزيرة تدفقات مائية عبر الأودية والأنهار تصل في نهاية المطاف إلى البحر. وقد يكون جزء من هذه المياه قابلاً للتجميع والتخزين، بدل ضياع فرصة الاستفادة منها.

ويقترح بدر شاشا دراسة إنشاء منشآت لتحويل جزء من هذه التدفقات نحو السدود والخزانات، خصوصاً في المناطق التي تسمح طبيعتها الجغرافية بإنجاز قنوات أو أنفاق قصيرة نسبياً أو أحواض للتجميع.

ويعتمد اختيار المواقع على تحليل دقيق لكميات المياه المتدفقة، ومدى تكرار الفيضانات، وقدرة المنشآت على استقبال المياه، وطبيعة التربة، وحجم الرواسب التي تحملها التدفقات.

كما يجب تقييم مخاطر الفيضانات، حتى لا يؤدي تحويل المياه إلى زيادة الضغط على السدود أو الإضرار بالمناطق السكنية والفلاحية.

إنشاء أحواض لتجميع مياه الأمطار

يمكن أن يتضمن المشروع إنشاء أحواض مائية في مواقع استراتيجية تسمح بتجميع المياه خلال الفترات المطيرة، وتخزينها لاستخدامها لاحقاً.

وقد تكون هذه الأحواض كبيرة أو متوسطة أو صغيرة بحسب طبيعة المنطقة، ويمكن أن تخدم المدن والمناطق القروية والمجالات الفلاحية.

كما يمكن تشجيع جمع مياه الأمطار من أسطح المباني والمرافق العمومية، وتوجيهها إلى خزانات محلية للاستعمالات المناسبة، مثل سقي المساحات الخضراء والتنظيف وبعض الاستخدامات غير الصالحة للشرب.

ويجب الفصل بين مياه الأمطار المجمعة والمياه المخصصة للشرب، مع اعتماد المعالجة والمراقبة الضروريتين قبل أي استعمال يتطلب جودة صحية محددة.

المحافظة على تدفقات الأنهار

يؤكد هذا المقترح أن المياه التي تصل إلى البحر ليست كلها مياهًا ضائعة؛ فالأنهار تحتاج إلى تدفقات تحافظ على الأنظمة البيئية الساحلية، وتجدد بعض البيئات الطبيعية، وتدعم الأنشطة المحلية.

ولهذا يجب ألا يكون الهدف تحويل جميع المياه المتدفقة نحو البحر، بل تحديد الجزء القابل للتعبئة دون الإضرار بالتوازنات البيئية.

وتُحدد الكميات الممكن تحويلها بعد دراسات هيدرولوجية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار الظروف العادية وفترات الجفاف والفيضانات، والحاجيات المائية الواقعة أسفل مجاري الأنهار.

المبحث الخامس: البنية التحتية للطريق السيار المائي القنوات والأنابيب

تمثل القنوات والأنابيب العناصر الأساسية لنقل المياه بين المنشآت. ويعتمد اختيار النوع المناسب على المسافة والضغط المطلوب والتضاريس ونوعية المياه وطبيعة الأرض.

ويمكن استخدام الأنابيب المغلقة في المسارات التي تتطلب حماية المياه من التلوث أو تقليل التبخر، بينما قد تكون القنوات المفتوحة مناسبة في مواقع محددة تتوفر فيها شروط السلامة والكفاءة.

ويجب تصميم المنشآت وفق المعايير الهندسية المعتمدة، مع توفير وسائل التحكم في الضغط والتدفق، وأنظمة الحماية من التسرب والانكسار.

الأنفاق المائية

قد تتطلب بعض المسارات عبور الجبال أو المناطق ذات التضاريس الصعبة، مما يجعل الأنفاق خيارًا يمكن دراسته في حالات محددة.

غير أن إنجاز الأنفاق المائية يتطلب دراسات جيولوجية وجيوتقنية دقيقة، وتقييمًا للكلفة ومخاطر الحفر والصيانة.

ولهذا لا ينبغي اعتماد الأنفاق في جميع المسارات، بل اختيارها عندما تثبت المقارنة التقنية أنها أفضل من البدائل المتاحة.

محطات الضخ والطاقة

عندما يتطلب نقل المياه رفعها إلى مستويات أعلى، يمكن استخدام محطات ضخ مزودة بمعدات فعالة في استهلاك الطاقة.

ويُعد استهلاك الطاقة أحد العناصر المهمة في حساب تكلفة المشروع، لأن نقل المياه لمسافات طويلة أو عبر ارتفاعات كبيرة قد يكون مكلفًا.

ومن هنا يمكن دراسة استعمال الطاقة الشمسية أو مصادر الطاقة المتجددة لتشغيل جزء من محطات الضخ، حيث تسمح الظروف التقنية والاقتصادية بذلك.

كما يمكن بحث إمكانية استخدام الطاقة الكهرومائية في بعض المنشآت، دون افتراض توفرها في كل المواقع.

أنظمة المراقبة والتحكم

يقترح المشروع اعتماد نظام رقمي لمراقبة التدفقات المائية، ومستويات الخزانات، وجودة المياه، وحالة المعدات.

ويمكن أن تتضمن المنظومة أجهزة قياس عن بعد، وأنظمة إنذار عند التسرب أو الضغط غير الطبيعي، وبرامج تساعد على توزيع المياه وفق الطلب والأولويات.

ومن شأن الرقمنة أن ترفع مستوى السلامة، وتحسن سرعة التدخل عند وقوع الأعطال، وتساعد على الحد من الخسائر.

المبحث السادس: تحديد أولويات توزيع المياه الماء الصالح للشرب أولاً

يجب أن يقوم تدبير الطريق السيار المائي على مبدأ حماية الحاجيات الأساسية للسكان، وفي مقدمتها الماء الصالح للشرب والاستخدامات الصحية الضرورية.

وتُحدد قواعد التوزيع مسبقاً، مع مراعاة وضعية كل حوض مائي، والموارد المتاحة، والاحتياجات الحالية والمستقبلية.

كما ينبغي توفير خطط طوارئ تضمن استمرار التزويد بالماء في المناطق الأكثر عرضة للجفاف.

الفلاحة والصناعة

يمكن أن تسهم الشبكة في تلبية جزء من الحاجيات الفلاحية والصناعية، لكن ذلك يجب أن يتم وفق خطط تستند إلى الكميات المتاحة، وكفاءة الاستعمال، والقيمة الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة المستفيدة.

ويجب تشجيع تقنيات الري المقتصدة للمياه، وإعادة استعمال المياه المعالجة في المجالات المناسبة، وتحسين كفاءة المنشآت الصناعية.

كما ينبغي تجنب نقل المياه لتوسيع أنشطة شديدة الاستهلاك للماء في مناطق تعاني أصلاً من الخصاص، دون دراسة الاستدامة المائية لهذه الأنشطة.

العدالة بين الجهات

يهدف المشروع إلى دعم التضامن المائي بين الجهات، لكنه يحتاج إلى قواعد واضحة تمنع نشوء صراعات حول توزيع المياه.

ويجب أن تستند القرارات إلى بيانات موثوقة، ومؤشرات للخصائص، واحتياجات السكان، والموارد المتاحة، مع مراعاة حقوق المناطق التي تنقل المياه منها.

ويمكن إحداث آليات للتنسيق بين الأحواض والجهات
والمؤسسات المختصة، بهدف ضمان الشفافية وتسوية
الخلافات وفق القانون.

المبحث السابع: تمويل المشروع والجدوى الاقتصادية
تحديد الكلفة

يتطلب الطريق السيار المائي استثمارات قد تكون كبيرة، ولذلك
ينبغي تجنب الإعلان عن ميزانية إجمالية قبل إعداد الدراسات
التفصيلية.

وتشمل عناصر الكلفة أعمال المسح والدراسات، وشراء
الأراضي عند الحاجة، وبناء القنوات والأنفاق والخزانات،
وتركيب محطات الضخ، وأنظمة المراقبة، والصيانة والتشغيل.

كما يجب احتساب كلفة الطاقة، والآثار البيئية، ومصاريف
تجديد المعدات طوال العمر التشغيلي للمنشآت.

مصادر التمويل

يمكن دراسة تمويل المشروع من خلال الميزانيات العمومية،
والبرامج الوطنية والجهوية، والتمويلات المخصصة للمشاريع
المائية والمناخية، والشراكات مع القطاع الخاص وفق القوانين
المعمول بها.

ويجب أن يظل تدبير المياه خاضعاً للمصلحة العامة، وأن
تخضع العقود والصفقات للمراقبة والشفافية.

كما يمكن تقسيم المشروع إلى مراحل مستقلة، بحيث لا يتم الانتقال إلى مرحلة جديدة إلا بعد تقييم نتائج المرحلة السابقة ومدى تحقيقها للأهداف.

قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي

لا يُقاس نجاح المشروع بطول القنوات أو عدد المنشآت فقط، بل بقدرته على توفير المياه بصورة مستدامة، وتقليل الخسائر، وتحسين انتظام التزويد، والحد من آثار الجفاف.

ولهذا يجب تحديد مؤشرات أداء، مثل كمية المياه المنقولة فعلياً، وكلفة نقل المتر المكعب، ونسبة المياه المفقودة، ومعدل استهلاك الطاقة، وعدد السكان المستفيدين، والأثر على الموارد المائية في الأحواض المصدرة.

وتسمح هذه المؤشرات بمقارنة المشروع مع بدائل أخرى، مثل إصلاح الشبكات، وتحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه المعالجة، وتطوير التخزين المحلي.

المبحث الثامن: الآثار البيئية والاجتماعية حماية البيئة

يمكن لمشاريع نقل المياه أن تؤثر على مجاري الأنهار، والموائل الطبيعية، واستعمالات الأراضي، والتنوع البيولوجي.

ولهذا يجب إخضاع كل مشروع لدراسة التأثير البيئي عند الاقتضاء، وتحديد التدابير اللازمة للحد من الأضرار، ومراقبة التنفيذ والتشغيل.

كما ينبغي مراعاة ترسبات الأودية، ومخاطر الفيضانات، والتغيرات المحتملة في جودة المياه، والآثار على المناطق الساحلية.

حماية السكان والمجتمعات المحلية

قد تتطلب بعض المشاريع إنشاء قنوات أو خزانات أو محطات في أراضٍ مأهولة أو مستغلة فلاحياً.

ويجب في هذه الحالات احترام القوانين المتعلقة بالعقار والتعويضات والحقوق، وإشراك المجتمعات المحلية في مراحل التخطيط، وتوضيح المنافع والمخاطر بصورة شفافة.

كما يمكن أن يساهم المشروع في توفير فرص الشغل والتكوين، مع إعطاء أهمية للكفاءات المحلية في أعمال البناء والصيانة والتشغيل.

المبحث التاسع: مراحل تنفيذ الطريق السيار المائي

المرحلة الأولى: إعداد الخريطة الوطنية

تبدأ العملية بإعداد خريطة دقيقة للسدود والأحواض المائية والموارد المتاحة ومناطق الخصاص.

وتشمل هذه المرحلة تحليل بيانات التساقطات والتدفقات، وتحديد الكميات التي يمكن تخزينها أو نقلها، وتقييم البنيات التحتية القائمة.

المرحلة الثانية: دراسة المسارات ذات الأولوية

تُحدد مجموعة من المسارات المحتملة لربط منشآت مائية استراتيجية، ثم تُقارن من حيث الكلفة والجدوى والآثار البيئية. ويجب اختيار المسارات التي تحقق أكبر فائدة مائية واجتماعية بأقل تكلفة ممكنة، مع المحافظة على الاستدامة.

المرحلة الثالثة: إطلاق مشروع تجريبي

يقترح بدر شاشا البدء بمشروع تجريبي محدود يربط بين منشآت مائية تسمح الدراسات بربطها.

ويسمح المشروع التجريبي باختبار تقنيات النقل والتحكم والصيانة، وتقييم استهلاك الطاقة، وقياس كمية المياه التي تصل فعلياً إلى المناطق المستفيدة.

المرحلة الرابعة: التقييم والتوسيع

بعد انتهاء المرحلة التجريبية، تُنشر نتائج التقييم المالي والتقني والبيئي، وتُحدد التعديلات الضرورية.

وإذا أثبت المشروع نجاحه، يمكن توسيع الشبكة تدريجياً، وفق الأولويات والموارد المتاحة.

المرحلة الخامسة: إنشاء منظومة وطنية متكاملة

على المدى الطويل، يمكن تطوير شبكة مترابطة تربط المنشآت المائية الاستراتيجية، وتتكامل مع البنوك الجهوية المائية المقترحة في الفصل الأول.

وتقوم هذه المنظومة على التخزين المحلي والربط بين الأحواض وجمع مياه الأمطار والرقمنة وترشيد الاستهلاك، ضمن سياسة مائية متكاملة.

المبحث العاشر: توصيات بدر شاشا

بناءً على هذا التصور، يقترح بدر شاشا ما يلي:

- . إعداد دراسة وطنية شاملة لإمكانية ربط السدود والأحواض المائية.
- . تحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من نقل المياه بين الجهات.
- . إعطاء الأولوية للمشاريع التي تثبت جدواها الاقتصادية والبيئية.
- . دراسة توجيه جزء من مياه الأمطار المتدفقة نحو البحر إلى السدود والخزانات.
- . تطوير أحواض لتجميع المياه في المناطق المناسبة.
- . اعتماد تقنيات حديثة للحد من التسرب والتبخر.
- . استخدام أنظمة رقمية لمراقبة التدفقات وتوزيع المياه.
- . دراسة تشغيل محطات الضخ بالطاقة المتجددة عند الجدوى.
- . حماية التدفقات البيئية الضرورية للأنهار والأودية.
- . إشراك الخبراء والجامعات والمؤسسات المختصة في تصميم المشروع.
- . نشر تقارير دورية حول الكلفة والنتائج وكميات المياه المنقولة.
- . تنفيذ المشروع على مراحل، مع تقييم مستقل قبل التوسع.
- . التنسيق بين الطريق السيار المائي والبنوك الجهوية المائية.

. اعتماد خطط طوارئ لتدبير المياه خلال سنوات الجفاف.

خاتمة الفصل الثاني

إن مشروع الطريق السيار المائي الذي يقترحه بدر شاشا يفتح المجال أمام التفكير في منظومة وطنية متكاملة لنقل المياه وتخزينها وتوزيعها، بما يعزز قدرة المغرب على مواجهة التفاوتات المائية بين الجهات والاستعداد لفترات الجفاف.

وتتمثل قوة هذا التصور في الجمع بين ربط السدود، وتجميع مياه الأمطار، وتطوير منشآت التخزين، والاعتماد على الرقمنة، والتنسيق بين المؤسسات والجهات.

غير أن نجاح المشروع يتطلب الواقعية العلمية والاقتصادية، لأن المياه لا يمكن نقلها بكميات غير محدودة، ولأن كل حوض مائي يحتاج إلى المحافظة على موارده وتوازناته البيئية. كما أن نقل المياه لمسافات طويلة قد يتطلب طاقة واستثمارات كبيرة، مما يجعل دراسة البدائل أمراً ضرورياً.

ومن هنا، فإن الطريق السيار المائي يجب أن يُدرس باعتباره جزءاً من منظومة أوسع للأمن المائي، تشمل ترشيد الاستهلاك، وإصلاح شبكات التوزيع، وإعادة استعمال المياه المعالجة، وتحلية مياه البحر حيث تكون مناسبة، وحماية الموارد الطبيعية.

إن الهدف النهائي هو بناء سياسة مائية تجعل كل مورد قابل للاستثمار جزءاً من تخطيط متكامل، وتضمن توزيعاً أكثر عدالة للمياه، وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

بدر شاشا

مقترح وطني لربط السدود، واستثمار مياه الأمطار، وتعزيز التضامن المائي بين جهات المغرب.

الفصل الثالث: إحداث سجل وطني موحد للدبلومات والشهادات بالمغرب

مقدمة الفصل

تُعد الشهادات والدبلومات من أهم الوثائق التي تثبت المسار العلمي والتكويني والمهني للأفراد، وتعكس ما اكتسبوه من معارف ومهارات وكفاءات. فهي ليست مجرد أوراق إدارية، بل تمثل أساساً مهماً للولوج إلى سوق الشغل، ومتابعة الدراسة، والترقي المهني، وتحمل المسؤوليات داخل المؤسسات العمومية والخاصة.

وتقوم قيمة الشهادة على الثقة في المؤسسة التي أصدرتها، وفي صحة المعلومات الواردة فيها، وفي احترام الشروط القانونية والعلمية التي تمنح على أساسها. وعندما تغيب وسائل التحقق الفعالة، يصبح من الصعب أحياناً التأكد من صحة بعض الوثائق، أو التمييز بين الشهادات الأصلية والوثائق المزورة، أو التحقق من الاعتراف القانوني بالمؤهلات الأجنبية.

ومن هذا المنطلق، يقترح بدر شاشا إحداث سجل وطني موحد للدبلومات والشهادات بالمغرب، يعتمد على الرقمنة والتوثيق الإلكتروني والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والتكوينية والجهات المسؤولة عن التوظيف.

ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء منظومة وطنية موثوقة تسمح بالتحقق من صحة الشهادات والمؤهلات العلمية والمهنية،

وتحد من التزوير وانتحال الصفات العلمية، وتعزز تكافؤ الفرص بين المواطنين.

كما يسعى المقترح إلى حماية حقوق حاملي الشهادات الصحيحة، وتسهيل المساطر الإدارية، وتقليص الاعتماد على الوثائق الورقية، مع احترام الخصوصية وحماية المعطيات الشخصية.

إن إحداث سجل وطني موحد للدبلومات ليس مجرد إجراء تقني، بل هو مشروع إصلاحي يرمي إلى تعزيز النزاهة والشفافية والثقة في المنظومة التعليمية والإدارية، وجعل المؤهلات العلمية والمهنية قابلة للتحقق بطرق آمنة ومنظمة.

المبحث الأول: مفهوم السجل الوطني للدبلومات والشهادات
تعريف السجل الوطني

يقصد بالسجل الوطني للدبلومات والشهادات قاعدة بيانات رقمية منظمة، تتضمن المعلومات الضرورية للتحقق من صحة المؤهلات العلمية والمهنية التي تصدرها المؤسسات المخولة قانوناً.

ويمكن أن يشمل السجل شهادات التعليم المدرسي، والدبلومات الجامعية، وشهادات التكوين المهني، والشهادات المهنية المنظمة، وغيرها من المؤهلات التي يمكن التحقق منها وفق القوانين والأنظمة المعمول بها.

ويجب أن يتم تسجيل المعلومات من خلال المؤسسات المصدرة للشهادات، أو الجهات المخولة بالتحقق منها، بدل الاعتماد على إدخال البيانات من طرف الأفراد دون مراقبة.

ويمكن أن يتضمن السجل رقمًا مرجعيًا فريدًا لكل شهادة، وتاريخ إصدارها، والمؤسسة المصدرة، ونوع المؤهل، والتخصص، وحالة الاعتراف أو المعادلة عند الاقتضاء.

ويجب التمييز بين إثبات أن الشهادة صدرت فعلًا عن مؤسسة معينة، وبين التحقق من الاعتراف القانوني بالمؤسسة أو المؤهل؛ فهما مسألتان مترابطتان لكنهما ليستا متطابقتين.

أهداف المشروع

يهدف السجل الوطني المقترح إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- . محاربة تزوير الدبلومات والشهادات.
- . تسهيل التحقق من صحة المؤهلات العلمية والمهنية.
- . حماية حقوق حاملي الشهادات الأصلية.
- . تعزيز الشفافية في مباريات التوظيف والتوظيف الخاص.
- . تقليص الوقت والتكاليف المرتبطة بالتحقق الإداري.
- . تحسين التنسيق بين المؤسسات التعليمية والإدارات.
- . تسهيل الاعتراف بالمؤهلات ومعادلة الشهادات الأجنبية وفق المساطر القانونية.
- . الحد من انتحال الصفات العلمية والمهنية.
- . تطوير الإدارة الرقمية بالمغرب.

المبحث الثاني: لماذا يحتاج المغرب إلى سجل وطني موحد؟
حماية قيمة الشهادات الوطنية

تكتسب الشهادات قيمتها من مصداقيتها ومن ثقة المؤسسات والمجتمع في الجهة التي تمنحها.

وكلما كانت إجراءات التحقق واضحة وموثوقة، ازدادت قدرة المؤسسات على اتخاذ قرارات سليمة عند التوظيف أو التسجيل أو إسناد المسؤوليات.

ومن شأن سجل وطني موحد أن يوفر وسيلة منظمة للتحقق من المعلومات، ويحد من الاعتماد على النسخ الورقية التي قد يصعب التأكد من صحتها دون الرجوع إلى المؤسسة المصدرة.

ضمان تكافؤ الفرص

يؤدي استعمال شهادات مزورة، إذا لم يُكتشف، إلى الإضرار بالمرشحين الذين اجتهدوا في دراستهم وتكوينهم وحصلوا على مؤهلاتهم بطرق قانونية.

ولهذا فإن تعزيز التحقق من الشهادات يساهم في حماية مبدأ الاستحقاق، وضمان أن تتم المنافسة على أساس المؤهلات الحقيقية والكفاءات الفعلية.

ولا يقتصر هذا المبدأ على الوظائف العمومية، بل يشمل كذلك المؤسسات الخاصة والمهن التي تتطلب مؤهلات محددة.

تسهيل المساطر الإدارية

قد يضطر المواطن إلى تقديم نسخ متعددة من شهاداته، أو طلب وثائق إضافية من المؤسسة التي درس فيها، أو الانتظار مدة طويلة للتحقق من مؤهله.

ويمكن للسجل الرقمي أن يقلص هذه الإجراءات، من خلال توفير خدمة تحقق إلكترونية آمنة، مع احترام الشروط القانونية وحقوق المعنيين.

كما يمكن أن يساعد على تسهيل انتقال الملفات بين المؤسسات، دون إلزام المواطن بإعادة تقديم المعلومات نفسها في كل مرة، متى سمحت القوانين بذلك.

المبحث الثالث: كيفية إنشاء السجل الوطني
المرحلة الأولى: إعداد إطار قانوني واضح

يقترح بدر شاشا إعداد إطار قانوني يحدد طبيعة السجل الوطني، والجهة المسؤولة عن إدارته، والمؤسسات الملزمة بالمساهمة في تحديث بياناته، والجهات التي يحق لها طلب التحقق من الشهادات.

كما يجب تحديد أنواع الشهادات التي يشملها المشروع، وكيفية التعامل مع الشهادات القديمة، والمؤهلات الأجنبية، والشهادات التي تصدرها مؤسسات توقفت عن العمل أو تغير وضعها القانوني.

وينبغي أن يحدد القانون كذلك حقوق المواطنين في الاطلاع على بياناتهم وتصحيح الأخطاء، وآليات التظلم عند وجود اختلاف أو خطأ في المعلومات.

المرحلة الثانية: جرد الشهادات والمؤسسات

قبل إطلاق السجل، يجب إعداد جرد للمؤسسات التعليمية والتكوينية المخولة بإصدار الشهادات، بالتنسيق مع الجهات الوصية عليها.

ويشمل ذلك المؤسسات المدرسية والجامعات ومعاهد التعليم العالي ومؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الأخرى المعنية.

كما يجب تحديد آليات إدراج الشهادات القديمة، لأن عدم توفر بعض السجلات الرقمية السابقة لا يعني بالضرورة أن الشهادة غير صحيحة.

وفي هذه الحالات، ينبغي اعتماد إجراءات تحقق بديلة تستند إلى الأرشفة والوثائق الرسمية والمعلومات التي يمكن التأكد منها.

المرحلة الثالثة: إنشاء منصة رقمية موحدة

تُنشأ منصة إلكترونية آمنة تربط المؤسسات المصدرة للشهادات بالجهة المشرفة على السجل.

وتسمح المنصة بإدراج المعلومات والتحقق منها وتحديثها، مع تسجيل العمليات التي تتم على البيانات لضمان إمكانية المراجعة والتدقيق.

كما يمكن أن توفر واجهة مخصصة للمواطنين للتحقق من بعض المعلومات المتعلقة بشهاداتهم، وواجهة مهنية للإدارات والمؤسسات المخولة قانوناً بالتحقق.

ويجب أن تكون المنصة سهلة الاستعمال، ومتاحة بلغات مناسبة، وقابلة للاستخدام من خلال الهواتف والأجهزة المختلفة.

المبحث الرابع: آليات المراقبة الصارمة ومكافحة التزوير
رقم مرجعي فريد لكل شهادة

يقترح المشروع منح كل شهادة مسجلة رقمًا مرجعيًا فريدًا يساعد على التحقق من صدورها عن المؤسسة المعنية.

ويمكن إرفاق الشهادة برمز استجابة سريعة (QR) أو وسيلة تحقق رقمية أخرى، توجه المستخدم إلى خدمة رسمية وآمنة.

ولا يكفي وجود رمز QR وحده لإثبات صحة الشهادة، بل يجب أن يقود إلى نظام رسمي موثوق، وأن تكون المعلومات محمية من التلاعب والاستتساخ غير المشروع.

التحقق المباشر من المؤسسة المصدرة

يجب أن تكون المؤسسة المصدرة هي المصدر الأساسي للمعلومات المتعلقة بالشهادة، أو أن يتم التحقق منها من خلال الجهة المخولة قانوناً.

وعندما يتقدم شخص بشهادة إلى إدارة أو مؤسسة، يمكن التحقق من الرقم المرجعي أو من خلال خدمة إلكترونية مخصصة، وفق الصلاحيات القانونية.

وفي حال عدم العثور على الشهادة في السجل، لا ينبغي اعتبارها مزورة تلقائياً؛ فقد تكون قد صدرت قبل إنشاء المنظومة، أو لم تُرقمن بعد، أو تحتاج إلى مراجعة من المؤسسة المصدرة.

ولهذا يجب توفير مسطرة واضحة للتحقق اليدوي والتظلم وتصحيح الأخطاء.

مراقبة حالات التزوير

يمكن للنظام أن يساعد على اكتشاف بعض المؤشرات غير الطبيعية، مثل تكرار أرقام مرجعية على شهادات مختلفة، أو

وجود اختلافات في البيانات، أو تسجيل شهادات من جهات غير مخولة.

لكن المؤشرات الرقمية وحدها لا تكفي لإثبات ارتكاب مخالفة، بل يجب إخضاع الحالات المشبوهة للتحقيق وفق القانون، واحترام قرينة البراءة وحقوق المعنيين.

كما ينبغي تعزيز التنسيق بين المؤسسات التعليمية والجهات الإدارية والقضائية المختصة، وفق الاختصاصات القانونية لكل جهة.

**المبحث الخامس: ربط السجل بالمباريات والتوظيف
التوظيف في القطاع العام**

يقترح بدر شاشا دراسة إمكانية ربط إجراءات التحقق من الدبلومات بالمنصات الرقمية الخاصة بمباريات التوظيف في القطاع العام.

ويتيح هذا الربط التأكد من المؤهلات المطلوبة، وتقليص الوقت الذي تستغرقه عملية مراجعة الملفات، والحد من تقديم وثائق غير صحيحة.

ويجب أن يتم ذلك مع احترام القواعد المنظمة للمباريات، وضمان حق المترشح في معرفة أسباب رفض وثيقته أو طلب استكمال ملفه.

التوظيف في القطاع الخاص

يمكن توفير خدمة تحقق مخصصة للمشغلين الخواص، تسمح لهم بالتحقق من الشهادات عند التوظيف، وفق أساس قانوني مناسب.

وينبغي أن يقتصر التحقق على المعلومات الضرورية المرتبطة بالمؤهل المطلوب، وألا يتحول السجل إلى وسيلة لجمع معلومات شخصية لا علاقة لها بالغرض من التوظيف.

كما يجب ألا يُحرم أي شخص من فرصة عمل لمجرد وجود خطأ تقني أو نقص في البيانات، قبل إجراء التحقق اللازم وإتاحة فرصة لتوضيح الوضعية.

المهن التي تتطلب مؤهلات خاصة

يمكن دراسة الربط بين السجل والجهات المسؤولة عن تنظيم المهن التي يشترط القانون لممارستها الحصول على مؤهلات محددة أو تراخيص مهنية.

ويساعد ذلك على تعزيز سلامة الممارسات المهنية وحماية المواطنين، مع ضرورة التمييز بين الشهادة الأكاديمية والترخيص المهني، لأن الحصول على الشهادة لا يعني بالضرورة استيفاء جميع شروط مزاولة المهنة.

المبحث السادس: الشهادات الأجنبية ومعادلة الدبلومات التحقق من الشهادات الصادرة خارج المغرب

يحتاج السجل الوطني إلى آلية خاصة للتعامل مع الشهادات الأجنبية، لأن التحقق منها قد يتطلب التواصل مع المؤسسات أو الجهات الرسمية في بلد الإصدار.

ويمكن اعتماد قنوات تعاون رسمية لتبادل المعلومات، مع مراعاة القوانين المنظمة للاعتراف بالمؤهلات وحماية البيانات.

ويجب التمييز بين التحقق من أن الشهادة الأجنبية أصلية، وبين الاعتراف بها أو معادلتها داخل المغرب؛ فالأمر الثاني يخضع للمساطر والقرارات التي تحددها الجهات المختصة.

حماية حقوق الطلبة المغاربة بالخارج

ينبغي ألا يؤدي النظام إلى تعقيد إجراءات الطلبة الذين حصلوا على شهاداتهم من مؤسسات أجنبية معترف بها، أو إلى تأخير ملفاتهم بسبب صعوبات تقنية في التواصل.

ولهذا يجب وضع مساطر واضحة للتحقق، وتحديد آجال معقولة لمعالجة الطلبات، وإتاحة إمكانية تقديم الوثائق التكميلية عند الحاجة.

كما يمكن تطوير اتفاقيات تعاون مع المؤسسات والجهات الأجنبية لتسهيل عملية التحقق من الشهادات.

المبحث السابع: حماية المعطيات الشخصية والأمن الرقمي سرية المعلومات

قد يتضمن السجل معلومات شخصية وأكاديمية لا ينبغي إتاحتها للجميع.

ولهذا يجب تحديد المعلومات التي يمكن الاطلاع عليها، والجهات المخولة بالوصول إليها، والأغراض التي يسمح باستخدامها من أجلها.

ويجب أن يلتزم المشروع بالقوانين المغربية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية، وبالمتطلبات القانونية ذات الصلة بمعالجة البيانات ونقلها وتأمينها.

الأمن السيبراني

يجب تصميم المنصة بطريقة تحد من مخاطر الاختراق والتلاعب وفقدان البيانات.

ويمكن اعتماد التشفير، والتحقق متعدد العوامل للولوج الإداري، والنسخ الاحتياطي، ومراقبة محاولات الدخول غير المصرح بها، وإجراء اختبارات أمنية دورية.

كما ينبغي إعداد خطة لاستمرارية العمل واسترجاع البيانات في حالة وقوع عطل أو هجوم إلكتروني.

حق المواطن في التصحيح والتظلم

من الضروري أن يتمكن المواطن من الاطلاع على بياناته المسجلة وتصحيح الأخطاء المتعلقة باسمه أو مؤهله أو تاريخ حصوله على الشهادة.

ويجب توفير مسطرة واضحة لتقديم الطلبات والوثائق الداعمة، مع تحديد آجال للمعالجة وإمكانية التظلم عند رفض التصحيح.

ويضمن ذلك أن تكون المنظومة وسيلة لحماية الحقوق، لا مصدرًا لأخطاء إدارية يصعب تصحيحها.

المبحث الثامن: الإدارة المسؤولة عن السجل الوطني حكمة المشروع

يقترح بدر شاشا إحداث إطار مؤسساتي واضح للإشراف على السجل الوطني، بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات المخولة بإصدار الشهادات.

ويجب أن يحدد هذا الإطار المسؤوليات المتعلقة بتحديث البيانات، والتحقق من الشهادات، وصيانة المنصة، وحماية المعلومات، ومعالجة الشكايات.

كما يمكن إحداث لجنة تقنية تضم ممثلين عن القطاعات المعنية وخبراء في التعليم والرقمنة والأمن السيبراني وحماية المعطيات.

وتتولى هذه اللجنة وضع المعايير التقنية، ومتابعة جودة البيانات، واقتراح تحسينات مستمرة للمنظومة.

الشفافية والمراقبة

ينبغي إخضاع المشروع لتقييم دوري، يشمل جودة المعلومات، وسرعة التحقق، وعدد الطلبات المعالجة، وحالات الخطأ، ومستوى الأمن الرقمي.

كما يجب نشر تقارير عامة حول أداء المنظومة دون كشف البيانات الشخصية أو المعلومات التي قد تهدد أمن النظام.

ويساعد هذا النهج على تعزيز الثقة في السجل، وضمان أن يكون تطويره مرتبطاً بحاجيات المؤسسات والمواطنين.

المبحث التاسع: مراحل تنفيذ المشروع

المرحلة الأولى: الدراسة والإعداد

تبدأ العملية بدراسة الوضع الحالي للأنظمة والبيانات الموجودة، وتحديد المؤسسات المعنية، والاحتياجات التقنية والقانونية والمالية.

ويجب إعداد تصور موحد للبيانات التي ستُسجل، وآليات التحقق، وشروط الوصول، وضمانات حماية المعطيات الشخصية.

المرحلة الثانية: مشروع تجريبي

يمكن إطلاق تجربة أولية مع مجموعة من المؤسسات التعليمية والتكوينية، لاختبار المنصة وآليات إدخال البيانات والتحقق منها.

وتسمح هذه المرحلة باكتشاف المشكلات التقنية والإدارية قبل التعميم، وتحسين النظام بناءً على النتائج.

المرحلة الثالثة: التوسيع التدريجي

بعد تقييم التجربة، يمكن ربط مؤسسات إضافية بالسجل وفق خطة زمنية واضحة، مع توفير الدعم التقني والتكوين للأطر المكلفة بإدارة البيانات.

ويجب إعطاء أهمية خاصة للشهادات القديمة وللمؤسسات التي لا تتوفر على أرشيف رقمي متكامل.

المرحلة الرابعة: الربط بالخدمات الإدارية

بعد استقرار المنظومة، يمكن دراسة ربطها بخدمات التوظيف والمباريات والتسجيلات المهنية والجامعية، وفق الأطر القانونية المنظمة لكل خدمة.

ويجب أن يظل التحقق الإلكتروني وسيلة لتسهيل الإجراءات، مع توفير بدائل عند تعذر استعماله.

المرحلة الخامسة: التقييم المستمر

يخضع المشروع لمراجعة دورية تشمل الأمن الرقمي وجودة البيانات وسرعة الاستجابة ورضا المستفيدين.

وتُستخدم نتائج التقييم لتطوير المنصة، وتحديث قواعد البيانات، وتعزيز حماية المواطنين والمؤسسات.

المبحث العاشر: الآثار المتوقعة للمشروع تعزيز النزاهة والثقة

يساعد السجل الوطني على تقوية الثقة في الشهادات والمؤهلات، من خلال توفير آلية موحدة للتحقق من المعلومات.

كما يمكن أن يساهم في حماية المؤسسات من الاعتماد على وثائق غير صحيحة، مع ضمان حقوق الأشخاص الذين يحتاجون إلى التحقق من شهاداتهم.

تحسين الإدارة الرقمية

يساعد المشروع على تقليص الاعتماد على الملفات الورقية، وتحسين التنسيق بين المؤسسات، وتخفيف بعض الأعباء الإدارية عن المواطنين.

كما يشجع المؤسسات التعليمية على تطوير أنظمتها الرقمية وتحسين طرق حفظ الأرشيف وتوثيق الشهادات.

دعم سوق الشغل

يمكن أن يساعد التحقق الموثوق من الشهادات على تحسين عمليات التوظيف، وتقوية مبدأ الاستحقاق، وتسهيل التعرف على المؤهلات الحقيقية للمرشحين.

لكن السجل لا يغني عن تقييم المهارات والخبرات والكفاءات العملية، بل يمثل أداة مكملتها.

المبحث الحادي عشر: توصيات بدر شاشا

استنادًا إلى هذا التصور، يقترح بدر شاشا ما يلي:

- . إحداث سجل وطني موحد للدبلومات والشهادات.
- . وضع إطار قانوني يحدد المسؤوليات والصلاحيات.
- . ربط المؤسسات التعليمية والتكوينية بالسجل تدريجيًا.
- . منح الشهادات الجديدة أرقامًا مرجعية فريدة.
- . اعتماد وسائل تحقق رقمية آمنة وموثوقة.
- . تطوير آليات للتحقق من الشهادات القديمة.
- . تسهيل التحقق من الشهادات الأجنبية وفق القوانين.
- . توفير خدمة تحقق للإدارات والمؤسسات المخولة.
- . تعزيز المراقبة لمحاربة التزوير وانتحال المؤهلات.
- . حماية المعطيات الشخصية وضمان الأمن السيبراني.
- . تمكين المواطنين من تصحيح الأخطاء والتظلم.
- . إجراء تدقيق دوري لجودة البيانات وأمن المنظومة.
- . نشر تقارير دورية عن الأداء والنتائج.
- . اعتماد التنفيذ التدريجي والتقييم المستمر.

خاتمة الفصل الثالث

إن إحداث سجل وطني موحد للدبلومات والشهادات يمثل مقترحًا إصلاحيًا يهدف إلى تعزيز الثقة في المؤهلات العلمية والمهنية، وحماية حقوق المواطنين، ومحاربة التزوير، وتحسين كفاءة الإدارة الرقمية بالمغرب.

وتكمن أهمية المشروع في توفير وسيلة آمنة ومنظمة للتحقق من الشهادات، وتسهيل الإجراءات الإدارية، ودعم تكافؤ الفرص في التعليم والتوظيف.

غير أن نجاح هذه المنظومة يتطلب إطاراً قانونياً واضحاً، وتعاوناً بين المؤسسات التعليمية والإدارات، واستثماراً في البنية الرقمية والأمن السيبراني، مع حماية البيانات الشخصية وضمان حقوق المواطنين.

كما يجب ألا تتحول المنظومة إلى وسيلة لرفض الشهادات لمجرد غيابها عن قاعدة البيانات أو وقوع خطأ تقني، بل ينبغي اعتماد مساطر بديلة للتحقق والتصحيح والتظلم.

إن الهدف النهائي هو بناء منظومة وطنية تعزز قيمة الشهادات المغربية، وتضمن مصداقية المؤهلات، وتدعم النزاهة والاستحقاق، وتواكب التحول الرقمي للمؤسسات.

بدر شاشا

مقترح وطني لحماية مصداقية الشهادات، ومحاربة التزوير، وترسيخ الشفافية وتكافؤ الفرص في المغرب.

الفصل الرابع: تعميم الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة
بالمغرب

مقدمة الفصل

أصبحت الطاقة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ترتبط بها الحياة اليومية للمواطنين، وعمل المؤسسات، والإنتاج الصناعي، والخدمات الصحية والتعليمية، وتطور مختلف القطاعات الاقتصادية. ومع تزايد الطلب على الكهرباء وتقلب أسعار مصادر الطاقة التقليدية، أصبح من الضروري البحث عن حلول مستدامة تسمح بتقليل التكاليف، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة.

ويتوفر المغرب على مؤهلات طبيعية مهمة لتطوير الطاقات المتجددة، خصوصًا الطاقة الشمسية، بفضل عدد ساعات السطوع الشمسي في مناطق واسعة من البلاد. ويمكن استثمار هذه الإمكانيات من خلال توسيع مشاريع إنتاج الكهرباء النظيفة، وتشجيع المواطنين والمؤسسات على المشاركة في التحول الطاقى.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، يقترح بدر شاشا اعتماد برنامج وطني لتعميم الطاقة الشمسية، يقوم على تمكين المنازل من إنتاج جزء كبير من حاجياتها الكهربائية، وتوسيع استخدام الألواح الشمسية على أسطح العمارات والإقامات السكنية، والوزارات، والمؤسسات العمومية، والشركات، والمرافق التجارية والصناعية.

وتقوم الفكرة على تحويل الأسطح التي لا تستغل في كثير من المباني إلى فضاءات منتجة للطاقة، بدل الاقتصار على الاعتماد على الكهرباء المشتراة من الشبكة. ويمكن أن يساعد ذلك على تخفيض فواتير الكهرباء، وتقليل الضغط على الشبكات خلال فترات الطلب المرتفع، وتشجيع الاستثمار في التقنيات النظيفة.

كما يقترح هذا الفصل تطوير حلول لتخزين الكهرباء، وتحسين كفاءة الاستهلاك، وتشجيع استعمال الأجهزة المقتصدة للطاقة، وتوفير آليات تمويل مناسبة للأسر والمؤسسات.

ولا تعني هذه الرؤية أن كل منزل يستطيع الاستغناء الكامل عن الشبكة الكهربائية في جميع الظروف، بل تهدف إلى تمكين أكبر عدد ممكن من المباني من إنتاج الكهرباء محليًا، مع الاستفادة من الشبكة والتخزين عند الحاجة، وفق القوانين والإمكانيات التقنية المتاحة.

إن تعميم الطاقة الشمسية ليس مجرد مشروع لتركيب الألواح، بل هو تحول اقتصادي واجتماعي وبيئي يمكن أن يجعل المواطن شريكًا في إنتاج الطاقة، ويعزز قدرة المغرب على بناء نموذج تنموي أكثر استدامة واستقلالية.

**المبحث الأول: مفهوم الإنتاج الذاتي للطاقة الشمسية
ما المقصود بالإنتاج الذاتي للكهرباء؟**

يقصد بالإنتاج الذاتي أن يقوم المنزل أو المبنى بإنتاج جزء من حاجياته الكهربائية بواسطة منظومة محلية، مثل الألواح الشمسية الكهروضوئية.

وتتكون المنظومة عادة من ألواح شمسية تحول ضوء الشمس إلى كهرباء، وجهاز لتحويل الكهرباء إلى الشكل المناسب للاستعمال، وتجهيزات للحماية والقياس، وقد تتضمن بطاريات لتخزين الطاقة عند الحاجة.

ويمكن تصميم المنظومة لتغطي جزءًا من الاستهلاك اليومي، أو نسبة أكبر منه، بحسب مساحة السطح، ومعدل استهلاك الكهرباء، وميزانية المشروع، وظروف الإشعاع الشمسي.

وخلال النهار، يمكن استعمال الكهرباء المنتجة مباشرة في تشغيل الإنارة والأجهزة المنزلية والمعدات المختلفة. وإذا تجاوز الإنتاج الاستهلاك في لحظة معينة، فإن التعامل مع الفائض يعتمد على تصميم النظام والقواعد المعمول بها، سواء عبر التخزين أو حقن الكهرباء في الشبكة إذا كان ذلك مسموحًا ومتعاقدًا عليه.

أما في الليل أو خلال فترات ضعف الإشعاع الشمسي، فيمكن الاعتماد على البطاريات إذا توفرت، أو على الشبكة الكهربائية.

أهداف الإنتاج الذاتي

يهدف هذا التصور إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- . تقليص فواتير الكهرباء للأسر والمؤسسات.
- . تشجيع المواطنين على المشاركة في إنتاج الطاقة.
- . توسيع استعمال الطاقة الشمسية على مستوى المباني.
- . تخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية خلال فترات الطلب المرتفع.
- . تقليص الانبعاثات المرتبطة بإنتاج الكهرباء من الوقود الأحفوري.
- . تطوير سوق تركيب وصيانة الأنظمة الشمسية.
- . خلق فرص عمل جديدة في المجالات التقنية والهندسية.
- . تعزيز ثقافة الاستهلاك المسؤول للطاقة.

المبحث الثاني: مشروع الطاقة الشمسية لكل منزل

تحويل المنازل إلى وحدات منتجة للطاقة

يقترح بدر شاشا إطلاق برنامج وطني يشجع الأسر المغربية على تركيب الألواح الشمسية فوق المنازل، وفق احتياجات كل أسرة وإمكاناتها المالية والتقنية.

ويبدأ البرنامج بتقييم استهلاك المنزل للكهرباء، وتحديد المساحة المناسبة لتركيب الألواح، والتحقق من سلامة السطح وقدرته على تحمل المعدات، ثم اختيار نظام مناسب من حيث القدرة والتكلفة.

ويمكن أن تشمل المنظومة ألواحًا شمسية، وجهاز تحويل كهربائي، ونظام مراقبة للإنتاج والاستهلاك، إضافة إلى البطاريات في الحالات التي تكون فيها مجدية اقتصاديًا.

ويجب أن يُبنى حجم النظام على الاستهلاك الفعلي للمنزل، لا على تركيب عدد كبير من الألواح دون دراسة. فكلما كان التصميم مناسبًا لحاجيات الأسرة، ارتفعت فرص تحقيق وفورات مالية معقولة.

هل يمكن لكل منزل أن ينتج حاجياته بالكامل؟

من الممكن لبعض المنازل أن تنتج نسبة كبيرة من حاجياتها الكهربائية، لكن تحقيق الاستقلال الكامل عن الشبكة ليس مناسبًا لجميع المباني.

فالمنازل ذات الأسطح الواسعة والاستهلاك المعتدل قد تتمكن من تغطية جزء كبير من احتياجاتها، بينما تواجه العمارات المكتظة أو المباني ذات الأسطح الصغيرة قيودًا في المساحة المتاحة.

كما أن الإنتاج الشمسي يتغير حسب الوقت والفصل والطقس، في حين يستمر استهلاك الكهرباء ليلاً ونهارًا.

ولهذا يقترح المشروع اعتماد هدف واقعي يتمثل في رفع نسبة الإنتاج الذاتي تدريجيًا، مع الاستفادة من الشبكة الكهربائية والتخزين عند الحاجة.

دعم الأسر محدودة الدخل

حتى لا تقتصر الاستفادة على الأسر القادرة على تمويل تركيب الأنظمة الشمسية، يقترح بدر شاشا دراسة برنامج للدعم المالي أو التمويل الميسر.

ويمكن أن يشمل البرنامج قروضاً بشروط مناسبة، أو دعماً جزئياً وفق معايير اجتماعية، أو آليات أداء تدريجي تسمح للأسر بتسديد تكلفة المنظومة من خلال وفورات الكهرباء، متى أثبتت الدراسات المالية جدوى ذلك.

ويجب أن تكون شروط الاستفادة واضحة وشفافة، مع مراقبة جودة المعدات والتركيب، وتوفير خدمات الصيانة والضمان.

المبحث الثالث: تعميم الألواح الشمسية على أسطح العمارات والإقامات

استغلال الأسطح غير المستغلة

تتوفر العمارات والإقامات السكنية على أسطح يمكن أن تستغل في إنتاج الكهرباء، لكن المساحة المتاحة لكل شقة تختلف حسب عدد السكان وتصميم المبنى.

ويقترح المشروع تجهيز أسطح العمارات بأنظمة شمسية تخدم الأجزاء المشتركة، مثل المصاعد والإنارة والمضخات، أو تساهم في تزويد الشقق بالطاقة وفق تصميم تقني وقانوني مناسب.

ويمكن اعتماد نظام إنتاج جماعي تديره جمعية الملاك أو الجهة المسؤولة عن الإقامة، مع تحديد قواعد واضحة لتوزيع المنافع وتغطية تكاليف الصيانة.

الطاقة الشمسية في الإقامات الجديدة

يقترح بدر شاشا تشجيع إدماج الطاقة الشمسية منذ مرحلة تصميم الإقامات السكنية الجديدة.

ويشمل ذلك تخصيص مساحة مناسبة للألواح، وتجهيز المباني بالتمديدات الضرورية، وتحسين العزل الحراري، واستخدام الإنارة المقتصدة، والاستعداد لإضافة أنظمة تخزين مستقبلًا.

ويمكن دراسة وضع متطلبات تدريجية للطاقة والكفاءة في المشاريع الجديدة، وفق المعايير التقنية والاقتصادية والقانونية المعمول بها.

كما ينبغي مراعاة سلامة المباني، والحماية من الحرائق، والعزل المائي للأسطح، وسهولة الوصول إلى معدات الصيانة.

المبحث الرابع: تجهيز الوزارات والمؤسسات العمومية بالطاقة الشمسية

الإدارات العمومية نموذجًا للتحول الطاقوي

تستهلك المباني الإدارية الكهرباء في الإنارة والحواسيب والتكييف والمصاعد والمعدات المكتبية. وتوفر بعض هذه المباني أسطحًا يمكن استغلالها في إنتاج الطاقة الشمسية.

ويقترح بدر شاشا إعداد برنامج لتقييم المباني العمومية وتحديد المنشآت التي يمكن أن تحقق فيها الأنظمة الشمسية وفورات مالية مناسبة.

ويمكن أن يشمل البرنامج الوزارات، والإدارات، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمراكز الإدارية، وغيرها من المرافق العمومية.

وتبدأ العملية بتدقيق استهلاك الكهرباء، ثم دراسة القدرة المناسبة للمنظومة، وتقدير تكلفة التركيب والصيانة، ومقارنة هذه التكلفة بالوفورات المنتظرة على مدى عمر النظام.

تخفيض النفقات العمومية

إذا أثبتت الدراسات جدوى تركيب الأنظمة الشمسية، فإن إنتاج جزء من الكهرباء داخل المباني العمومية يمكن أن يساهم في تقليص النفقات التشغيلية على المدى الطويل.

ويمكن توجيه الوفورات المحققة نحو تحسين الخدمات العامة أو صيانة المرافق، مع نشر تقارير دورية عن الإنتاج والتكلفة والنتائج.

كما ينبغي اعتماد صفقات شفافة، ومعايير جودة واضحة، ومراقبة مستقلة للأداء، حتى لا تتحول المشاريع إلى معدات مرتفعة التكلفة ضعيفة الإنتاج.

المبحث الخامس: الطاقة الشمسية في الشركات والمصانع والمراكز التجارية

دعم الإنتاج الاقتصادي

تستهلك الشركات والمصانع والمخازن والمراكز التجارية كميات مختلفة من الكهرباء بحسب طبيعة النشاط وحجم المنشأة.

ويمكن للألواح الشمسية أن تساعد بعض المؤسسات على تغطية جزء من الاستهلاك النهاري، خصوصاً عندما يتزامن وقت الإنتاج الشمسي مع ساعات العمل.

ويقترح بدر شاشا تشجيع المقاولات على تقييم إمكانية استغلال أسطحها ومواقف السيارات في إنتاج الكهرباء، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تحقق مردودية اقتصادية وبيئية واضحة.

خلق فرص الشغل

يساعد توسع سوق الطاقة الشمسية على تنمية أنشطة تركيب الألواح، وصيانة الأنظمة، وتصميم المنشآت الكهربائية، ومراقبة الإنتاج، وتدبير البطاريات.

ويمكن للمغرب دعم التكوين المهني في هذه المجالات، وتشجيع المقاولات الوطنية على تطوير خدمات الصيانة والهندسة، مع الالتزام بمعايير السلامة والجودة.

كما يمكن أن يساهم هذا القطاع في خلق فرص جديدة للشباب، خصوصاً في المجالات التقنية المرتبطة بالطاقات المتجددة.

المبحث السادس: تخزين الكهرباء وتحسين استهلاك الطاقة
أهمية البطاريات

لا يتزامن إنتاج الطاقة الشمسية دائماً مع وقت استهلاكها، إذ يرتفع الإنتاج عادة خلال النهار بينما يستمر الطلب على الكهرباء خلال الليل.

وتسمح البطاريات بتخزين جزء من الطاقة المنتجة لاستعمالها لاحقًا، لكنها ترفع التكلفة الأولية للمنظومة وتحتاج إلى صيانة واستبدال بعد انتهاء عمرها التشغيلي.

ولهذا ينبغي تقييم الحاجة إلى البطاريات بحسب نمط الاستهلاك، وأسعار الكهرباء، وقواعد الربط بالشبكة، وتكلفة التخزين.

وقد يكون الاعتماد على الشبكة الكهربائية مع منظومة شمسية دون بطاريات خيارًا أقل تكلفة لبعض الأسر والمؤسسات، بينما يكون التخزين مناسبًا في حالات أخرى.

ترشيد الاستهلاك

لا يكفي إنتاج الكهرباء النظيفة وحده، بل يجب أيضًا تقليل الهدر وتحسين كفاءة استعمال الطاقة.

ويمكن تحقيق ذلك عبر:

- . استخدام مصابيح اقتصادية.
- . تحسين العزل الحراري للمباني.
- . اختيار أجهزة كهربائية ذات كفاءة عالية.
- . ضبط أنظمة التكييف والتدفئة.
- . صيانة المعدات الكهربائية بانتظام.
- . استخدام أنظمة مراقبة للاستهلاك.
- . تشغيل بعض الأجهزة خلال فترات وفرة الإنتاج الشمسي.

ويساعد الجمع بين الإنتاج الذاتي وترشيد الاستهلاك على تحسين النتائج الاقتصادية والبيئية للمشروع.

المبحث السابع: تمويل مشروع الطاقة الشمسية دعم الاستثمار لدى الأسر

يقترح بدر شاشا دراسة آليات تمويل تتيح للأسر تركيب الأنظمة الشمسية دون تحمل التكلفة كاملة في البداية.

ويمكن أن تشمل هذه الآليات القروض الميسرة، وبرامج الدعم الموجهة، والتمويل عبر مؤسسات متخصصة، أو نماذج تعاقدية تسمح بتقسيم التكلفة على مدى سنوات.

ويجب أن تعتمد هذه البرامج على شروط واضحة، وأن تقدم للمواطن معلومات دقيقة حول التكلفة الإجمالية، والوفورات المحتملة، والصيانة، والضمان.

تمويل المباني العمومية

يمكن تمويل المشاريع العمومية من خلال الميزانيات المخصصة للطاقة والصيانة، أو برامج الاستثمار العمومي، أو نماذج تعاقدية يحدد فيها الأداء والوفورات والمسؤوليات بوضوح.

ويجب أن تتم مقارنة العروض على أساس التكلفة الكاملة طوال العمر التشغيلي للنظام، وليس فقط على أساس السعر الأولي للمعدات.

تشجيع الشركات والمستثمرين

يمكن تشجيع الشركات على الاستثمار في الطاقة الشمسية من خلال توفير إطار قانوني مستقر، وتسهيل المساطر، وتحسين الولوج إلى التمويل، ودعم التكوين التقني.

كما ينبغي أن تراعي برامج الدعم الجدوى الاقتصادية والآثار البيئية والاجتماعية، وأن تمنع الممارسات التي تؤدي إلى تضخيم الأسعار أو تركيب معدات ضعيفة الجودة.

المبحث الثامن: السلامة والجودة والصيانة

ضمان جودة المعدات

يتطلب نجاح البرنامج اعتماد معدات مطابقة للمعايير المعمول بها، وتركيبها بواسطة مهنيين مؤهلين.

ويجب مراقبة جودة الألواح والمحولات والكابلات ووسائل الحماية، والتأكد من ملائمتها للظروف المناخية وطبيعة المبنى.

كما ينبغي توفير ضمانات واضحة للمنتجات وأعمال التركيب، وتحديد المسؤولية عن الأعطال والصيانة.

حماية المباني من المخاطر

يجب فحص قدرة الأسطح على تحمل المعدات، والتأكد من سلامة التثبيت والتوصيلات الكهربائية، واعتماد وسائل الحماية من الصواعق والحرائق عند الاقتضاء.

كما يجب احترام شروط ربط الأنظمة بالشبكة الكهربائية، وعدم إجراء تعديلات غير مرخصة على التجهيزات.

إدارة نهاية عمر المعدات

ينبغي أن يتضمن البرنامج تصورًا للتعامل مع الألواح والبطاريات عند انتهاء عمرها التشغيلي.

ويمكن تطوير منظومة لجمع المعدات المستعملة وإعادة تدوير المواد القابلة للاسترجاع، مع التعامل الآمن مع البطاريات والمكونات التي تحتاج إلى معالجة خاصة.

المبحث التاسع: مراحل تنفيذ المشروع الوطني
المرحلة الأولى: تقييم الإمكانيات

تبدأ العملية بإجراء دراسة وطنية لتحديد أنواع المباني الأكثر ملاءمة لتركيب الأنظمة الشمسية، وحجم الاستهلاك، والمساحات المتاحة، والقدرات التقنية للشبكات الكهربائية.

المرحلة الثانية: إطلاق مشاريع تجريبية

يمكن اختيار عدد من المنازل والعمارات والمباني العمومية والشركات لإطلاق مشاريع تجريبية متنوعة.

وتسمح هذه المرحلة باختبار النماذج التقنية والتمويلية، وقياس الإنتاج الفعلي، وتقييم الصيانة والوفورات.

المرحلة الثالثة: دعم الأسر والمؤسسات

بعد تقييم النتائج، يمكن توسيع البرامج الناجحة، مع توفير آليات تمويل ملائمة للأسر محدودة الدخل، وتشجيع المؤسسات والشركات على الاستثمار.

المرحلة الرابعة: التعميم التدريجي

يمكن إدماج متطلبات الطاقة الشمسية وكفاءة الطاقة تدريجياً في تصميم المباني الجديدة، وتطوير برامج لتجهيز المباني القائمة وفق الأولويات والجدوى.

المرحلة الخامسة: المراقبة والتقييم

يجب قياس الإنتاج الفعلي، والتكلفة، والوفورات، والأثر البيئي، ومستوى رضا المستفيدين.

وتُنشر تقارير دورية تساعد على تطوير البرنامج وتصحيح الاختلالات.

المبحث العاشر: توصيات بدر شاشا

استناداً إلى هذا التصور، يقترح بدر شاشا ما يلي:

- . إطلاق برنامج وطني لتشجيع الإنتاج الذاتي للكهرباء بالطاقة الشمسية.
- . دعم الأسر التي ترغب في تجهيز منازلها بأنظمة شمسية وفق معايير عادلة.
- . تعميم الألواح الشمسية على أسطح العمارات والإقامات حيثما تسمح الظروف.
- . تجهيز الوزارات والمستشفيات والمدارس والجامعات والمباني العمومية المناسبة.
- . تشجيع الشركات والمصانع والمراكز التجارية على إنتاج جزء من حاجياتها الكهربائية.
- . إدماج الطاقة الشمسية وكفاءة الطاقة في تصميم المباني الجديدة.
- . تطوير آليات تمويل ميسرة للأسر والمقاولات.
- . تشجيع البحث والتكوين المهني في مجال الطاقات المتجددة.
- . دراسة حلول تخزين الكهرباء وفق الجدوى الاقتصادية.
- . تحسين العزل الحراري وترشيد الاستهلاك.

- . ضمان جودة المعدات وسلامة التركيب والصيانة.
- . تطوير منظومة لجمع المعدات المستعملة وإعادة تدويرها.
- . احترام القوانين المنظمة لإنتاج الكهرباء وربط الأنظمة بالشبكة.
- . اعتماد مشاريع تجريبية قبل التعميم الشامل.
- . نشر تقارير دورية حول الإنتاج والوفورات والنتائج.

خاتمة الفصل الرابع

إن تعميم الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة يمثل فرصة مهمة لتطوير النموذج الطاقى المغربى، وتقليل نفقات الكهرباء، وتعزيز مشاركة المواطنين والمؤسسات فى إنتاج الطاقة النظيفة.

وتكمن أهمية مقترح بدر شاشا فى تحويل أسطح المنازل والعمارات والوزارات والشركات إلى فضاءات يمكن أن تساهم فى إنتاج الكهرباء، بدل ترك هذه المساحات دون استغلال مناسب.

غير أن نجاح المشروع يتطلب التخطيط العلمى، والتمويل الملائم، وجودة المعدات، واحترام شروط السلامة، وتطوير شبكات الكهرباء، وتوفير خدمات الصيانة والتدوير.

كما ينبغي التعامل مع الإنتاج الذاتى باعتباره وسيلة لتغطية جزء من الطلب على الكهرباء أو نسبة كبيرة منه فى بعض الحالات، وليس ضماناً للاستقلال الكامل عن الشبكة فى جميع المباني والظروف.

إن المستقبل الطاقى المستدام يحتاج إلى الجمع بين الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة الأخرى، وتحسين كفاءة

الاستهلاك، وتطوير التخزين، وتحديث الشبكات، وتشجيع الابتكار والاستثمار.

ومن هذا المنطلق، يدعو بدر شاشا إلى إطلاق نقاش وطني حول برنامج تدريجي يجعل الطاقة الشمسية متاحة لعدد أكبر من الأسر والمؤسسات، ويساهم في بناء مغرب أكثر كفاءة في استعمال الطاقة، وأكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية.

بدر شاشا

مقترح وطني لتعميم الطاقة الشمسية، وتشجيع الإنتاج الذاتي للكهرباء، وتعزيز السيادة الطاقية والتنمية المستدامة بالمغرب.

الفصل الخامس: مشروع السكن العمومي من الكراء إلى التملك بالمغرب

مقدمة الفصل

يُعد السكن من أهم الحاجات الأساسية للإنسان، فهو ليس مجرد جدران وسقف، بل يمثل الاستقرار النفسي والاجتماعي، والأمان الأسري، والكرامة الإنسانية، والقدرة على بناء مستقبل واضح. ويظل الحصول على مسكن مناسب تحديًا بالنسبة إلى فئات واسعة من المواطنين، خصوصًا الشباب المقبلين على الزواج، والأسر محدودة الدخل، والموظفين ذوي الأجور المتوسطة، والعاملين في القطاع الخاص، والأشخاص الذين لا تتوفر لديهم مدخرات كافية لشراء منزل.

ومع ارتفاع تكاليف العقار والبناء في بعض المناطق، وصعوبة الحصول على التمويل بالنسبة إلى بعض الأسر، قد يجد

المواطن نفسه أمام خيارات محدودة؛ إما دفع مبالغ مرتفعة لشراء شقة، أو الاستمرار في الكراء لسنوات طويلة دون امتلاك مسكن، أو اللجوء إلى قروض تتطلب التزامات مالية قد تثقل كاهله.

ومن هذا المنطلق، يقترح بدر شاشا إحداث برنامج وطني للسكن العمومي المخصص للكراء بأثمنة مناسبة، مع توفير إمكانية الانتقال التدريجي من الكراء إلى التملك وفق شروط واضحة وعادلة.

وتقوم الفكرة على إنشاء أو تعبئة رصيد من الشقق والمساكن العمومية، تتولى الجهات المختصة تدبيره وفق قواعد شفافة، ويُمنح للأسر المستحقة مقابل واجب كراء مناسب لقدرتها المالية. ويمكن أن يتضمن البرنامج مسارًا اختياريًا يسمح للمستفيد، بعد استيفاء شروط محددة، بالانتقال إلى التملك التدريجي للمسكن، مع احتساب الجزء المتفق عليه من الأداءات السابقة ضمن ثمن الشراء.

ويهدف هذا التصور إلى الجمع بين الحق في السكن والاستقرار الاجتماعي، وبين الاستعمال العقلاني للموارد العمومية، واستدامة التمويل، والحد من المضاربة، وتشجيع البناء المنظم.

ولا يقوم المشروع على توزيع الشقق مجانًا دون ضوابط، ولا على إلزام جميع المستفيدين بالشراء، بل على إنشاء نظام سكني منظم يوفر الكراء الميسر باعتباره حلًا قائمًا بذاته، ويتيح التملك لمن يرغب فيه ويستطيع الالتزام بشروطه.

إن الغاية الأساسية من هذا المقترح هي جعل السكن أكثر قربًا من إمكانات المواطن، وتمكين الأسر من بناء مستقبل مستقر

دون أن تتحول تكاليف السكن إلى عائق دائم أمام التعليم والصحة والادخار وتحسين ظروف العيش.

المبحث الأول: مفهوم مشروع السكن العمومي للكراء والتملك
أولاً: ما المقصود بالسكن العمومي الميسر؟

يقصد بالسكن العمومي الميسر توفير شقق أو مساكن مخصصة للكراء بأثمنة تراعي دخل الأسر المستهدفة، مع ضمان جودة البناء، والسلامة، والولوج إلى الخدمات الأساسية.

ويمكن أن تشرف على هذا البرنامج مؤسسات عمومية أو شركات تنمية أو جهات محلية أو مؤسسات مختصة، وفق إطار قانوني واضح يحدد الملكية والتدبير والصيانة وشروط الاستفادة.

ويختلف هذا النموذج عن السكن المخصص للبيع الفوري، لأن المستفيد لا يكون مطالباً بتوفير ثمن الشقة كاملاً في البداية، بل يؤدي كراءً دورياً مناسباً لشروط البرنامج.

كما يختلف عن المساعدات السكنية المباشرة، لأن السكن يظل ضمن رصيد يمكن تدبيره وإعادة تخصيصه وفق القواعد المنظمة، ما يسمح باستفادة أسر متعددة منه على مدى سنوات طويلة.

ثانياً: مفهوم الكراء المنتهي بالتملك

الكراء المنتهي بالتملك هو نظام يسمح للمستفيد باستئجار المسكن لمدة متفق عليها، مع إمكانية انتقال ملكيته إليه عند استيفاء الشروط المالية والقانونية المحددة مسبقاً.

وفي التصور المقترح، يمكن أن يتضمن العقد مسارين
واضحين:

- . مسار الكراء: يؤدي المستفيد واجب الكراء مقابل الانتفاع
بالمسكن، دون التزام بشرائه.
- . مسار التملك التدريجي: يختار المستفيد، وفق شروط
البرنامج، تحويل العقد إلى مسار تملك، بحيث يُحتسب
الجزء المحدد في العقد من الأداءات السابقة ضمن ثمن
الشراء.

ويجب التمييز بين واجب الكراء وبين الجزء الذي يُخصص
لاقتناء المسكن، حتى تكون الحقوق والالتزامات واضحة لجميع
الأطراف.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا النظام أن كل مبلغ يُدفع كراءً يتحول
تلقائياً إلى ملكية، بل يجب أن يحدد العقد بدقة طريقة احتساب
المبالغ، والتمن النهائي أو طريقة تحديده، والمدة، وشروط
التملك، وحالات الانسحاب أو التعثر.

ثالثاً: أهداف المشروع

يهدف المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية
والاقتصادية، من بينها:

- . توفير مساكن مناسبة للأسر ذات الدخل المحدود
والمتوسط.
- . مساعدة الشباب على الاستقرار وبناء أسر.
- . تقليل الضغط الناتج عن ارتفاع تكاليف السكن.
- . توفير بديل منظم للكراء الخاص عندما تكون كلفته غير
ملائمة لدخل الأسرة.

- . تمكين المستفيدين من التملك التدريجي دون الحاجة إلى أداء ثمن الشقة كاملاً في البداية.
- . الحد من الهشاشة السكنية وتحسين ظروف العيش.
- . دعم التخطيط العمراني وتطوير أحياء سكنية مجهزة.
- . خلق فرص عمل في البناء والهندسة والتجهيز والصيانة.
- . الحفاظ على رصيد من المساكن العمومية يمكن إعادة استغلاله على المدى الطويل.

المبحث الثاني: الفئات المستهدفة من البرنامج

أولاً: الشباب المقبلون على الزواج

يواجه عدد من الشباب صعوبات في توفير مسكن مستقل بسبب ارتفاع تكاليف الشراء والكرأء مقارنة بمستوى الدخل.

ويمكن أن يتيح البرنامج لهذه الفئة إمكانية الحصول على مسكن مناسب دون اشتراط امتلاك مدخرات كبيرة منذ البداية.

ويُقترح اعتماد معايير واضحة لتحديد الأولويات، مع مراعاة الوضعية السكنية والاجتماعية والقدرة على أداء واجب الكراء.

ثانياً: الأسر محدودة الدخل

تمثل الأسر محدودة الدخل إحدى الفئات التي تحتاج إلى حلول سكنية مستقرة، خصوصاً عندما تستهلك تكاليف الكراء نسبة مرتفعة من مواردها الشهرية.

ويمكن تخصيص حصة من المساكن لهذه الأسر بكراء مدعوم وفق معايير اجتماعية، مع إمكانية مراجعة الدعم دورياً بناءً على تغير الدخل والوضعية الأسرية.

وينبغي ألا يؤدي انخفاض الدخل أو التعرض لظرف طارئ إلى فقدان المسكن بصورة آلية، بل يجب توفير آليات للإنذار المبكر، وإعادة جدولة المستحقات عند الإمكان، ودراسة الحالات الاجتماعية وفق قواعد قانونية منصفة.

ثالثًا: الموظفون والعاملون ذوو الدخل المتوسط

قد تتمكن بعض الأسر من أداء كراء شهري، لكنها لا تستطيع توفير مساهمة أولية كبيرة لشراء شقة.

ويمكن أن يوفر لها البرنامج مسارًا تدريجيًا نحو التملك، بشرط أن تكون الالتزامات المالية متناسبة مع الدخل، وألا يفرض العقد أعباء تتجاوز القدرة الفعلية للأسرة.

رابعًا: الأسر التي تعيش في سكن غير ملائم

يمكن توجيه جزء من البرنامج إلى الأسر التي تعيش في مساكن غير صحية أو غير آمنة أو تفتقر إلى الخدمات الأساسية، مع تنسيق الجهود مع برامج معالجة السكن غير اللائق وإعادة التأهيل الحضري.

ويجب أن يتم ذلك وفق معايير معلنة، مع احترام الحقوق القانونية للسكان، وتجنب نقل الأسر إلى مناطق بعيدة عن مصادر العمل والتعليم والخدمات.

المبحث الثالث: كيفية إنشاء رصيد وطني للسكن العمومي أولاً: بناء مساكن جديدة

يقترح بدر شاشا إعداد برنامج متعدد السنوات لبناء مساكن مخصصة للكراء الميسر في المدن والمراكز الحضرية التي يظهر فيها الطلب الاجتماعي على السكن.

ويجب أن يستند تحديد مواقع المشاريع إلى دراسات واقعية تشمل عدد الأسر المحتاجة، وأسعار الكراء، وفرص الشغل، والنقل، والخدمات العمومية، وتكلفة الأرض والبناء.

ولا ينبغي التركيز على عدد الشقق فقط، بل يجب أن تكون المساكن قابلة للعيش على المدى الطويل، وأن تتوفر على التهوية والإضاءة الطبيعية، والتجهيزات الصحية، وشروط السلامة، ومساحات مناسبة لحاجيات الأسرة.

ثانياً: استغلال العقارات العمومية المتاحة

يمكن دراسة إمكانية استخدام بعض الأراضي والعقارات العمومية المناسبة لإقامة مشاريع السكن الميسر، بعد التحقق من وضعيتها القانونية والتقنية، وتحديد تكلفة تجهيزها وربطها بالشبكات.

ويساعد هذا التوجه، حيثما كان ممكناً، على تقليل تكلفة الأرض، وبالتالي تخفيض الكلفة النهائية للمساكن.

لكن لا ينبغي تخصيص أي عقار عمومي للمشروع بصورة آلية، بل يجب تقييم البدائل واستعمالات العقار والمصلحة العامة والآثار المالية والقانونية.

ثالثًا: إعادة تأهيل المساكن القائمة

إلى جانب بناء وحدات جديدة، يمكن دراسة إمكانية إعادة تأهيل بعض المباني المناسبة وتحويلها إلى مساكن للكراء العمومي.

وقد يتيح هذا الخيار الاستفادة من مبانٍ موجودة في مواقع قريبة من الخدمات والنقل، إذا كانت تكلفة التأهيل أقل من تكلفة البناء الجديد وكانت المباني صالحة من الناحية التقنية.

ويجب استبعاد المباني التي تشكل خطرًا على السلامة، أو التي تتطلب إصلاحات مكلفة لا تبررها الجدوى الاقتصادية.

رابعًا: الشراكة مع القطاع الخاص

يمكن إبرام شراكات مع القطاع الخاص لبناء أو تدبير مساكن مخصصة للكراء الميسر، وفق عقود تضمن الشفافية والجودة وحماية المستفيدين.

وتحدد هذه العقود مسؤوليات كل طرف، وتكلفة المشروع، ومعايير الاستفادة، وآليات مراقبة الأسعار والصيانة، ومدة الشراكة، وكيفية تسليم الأصول أو تدبيرها عند انتهاء العقد.

وينبغي أن تُختار الشراكات على أساس المنافسة والجدوى، وألا تتحول إلى وسيلة لزيادة العبء على الميزانية العمومية أو حرمان الأسر المستهدفة من الاستفادة.

المبحث الرابع: تحديد أئمة الكراء المناسبة أولاً: ربط الكراء بالقدرة المالية للأسرة

من أهم شروط نجاح المشروع أن يكون واجب الكراء مناسباً لدخل الأسرة، مع مراعاة حجم المسكن وموقعه وتكلفة تدبيره.

ويقترح بدر شاشا اعتماد معايير معلنة لتحديد الكراء، بدل فرض سعر واحد على جميع المناطق، لأن تكلفة البناء والأرض والخدمات تختلف بين المدن.

ويمكن تحديد مستويات متعددة للكراء وفق فئات الدخل، مع توفير دعم إضافي للأسر التي تثبت حاجتها وفق شروط واضحة.

ثانياً: تجنب الأئمة المرتفعة

إذا كان كراء السكن العمومي قريباً من أسعار السوق المرتفعة في المنطقة نفسها، فقد يفقد المشروع هدفه الاجتماعي.

ولهذا يجب أن تُحسب التكلفة بناءً على البناء والتمويل والصيانة والتدبير، مع دراسة مقدار الدعم اللازم حتى لا يتحمل المستفيد عبئاً مالياً غير مناسب.

وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على استدامة البرنامج حتى تتوفر الموارد اللازمة لإصلاح المباني وصيانة المصاعد والتجهيزات المشتركة ومعالجة الأعطال.

ثالثًا: مراجعة الكراء بصورة شفافة

يمكن اعتماد مراجعة دورية لواجبات الكراء وفق قواعد محددة مسبقًا، مع إبلاغ المستفيدين بأي تغيير قبل تطبيقه.

ويجب ألا تكون الزيادة مفاجئة أو اعتباطية، بل تخضع للضوابط القانونية والعقدية، وتراعي تطور الدخل والتكاليف، وتحمي الأسر من فقدان القدرة على أداء الكراء.

المبحث الخامس: نظام الانتقال من الكراء إلى التملك
أولاً: اختيار التملك دون إجبار

يقترح بدر شاشا أن يكون التملك خيارًا متاحًا للمستفيدين، وليس التزامًا مفروضًا على جميع الأسر.

فقد تحتاج بعض الأسر إلى مسكن مستقر دون أن ترغب في شراء عقار، بينما تفضل أسر أخرى الانتقال تدريجيًا إلى الملكية.

ولهذا يجب أن يظل مسار الكراء متاحًا وفق شروطه، مع منح المستفيد فرصة الانتقال إلى مسار التملك عندما تتوفر فيه الشروط اللازمة.

ثانيًا: تحديد ثمن المسكن بوضوح

ينبغي أن يعرف المستفيد منذ البداية الثمن الإجمالي للمسكن، أو الأساس الموضوعي الذي سيحدد على أساسه الثمن النهائي.

ويجب توضيح ما إذا كان الثمن ثابتاً أو قابلاً للمراجعة وفق شروط محددة، وكيفية احتساب المبالغ التي يؤديها المستفيد، وما إذا كان جزء منها يُخصم من ثمن الشراء.

ويُستحسن أن تكون هذه الشروط مكتوبة بلغة واضحة ومفهومة، وأن يحصل المستفيد على نسخة من العقد وجميع الوثائق المرتبطة به.

ثالثاً: احتساب جزء من الأداءات السابقة

يمكن تصميم البرنامج بحيث يتضمن واجب الكراء جزءاً مخصصاً للانتفاع بالمسكن، وجزءاً آخر يُحتسب ضمن ثمن التملك، إذا اختار المستفيد هذا المسار وكانت الشروط المالية والقانونية تسمح بذلك.

وللتوضيح، فإن تحديد هذه الأجزاء ليس تفصيلاً ثانوياً؛ بل هو عنصر أساسي في بناء الثقة بين المؤسسة والمستفيد.

ويجب أن يحدد العقد مصير المبالغ المحتسبة عند الانسحاب أو عدم إتمام الشراء أو التعثر، وفق قواعد قانونية واضحة وعادلة.

رابعاً: نقل الملكية بصورة قانونية

لا تنتقل ملكية المسكن لمجرد أداء عدد معين من الأقساط، بل يجب استكمال الشروط القانونية والإجراءات اللازمة للتملك والتسجيل.

وينبغي أن يوضح البرنامج منذ البداية الإجراءات والرسوم والالتزامات المتعلقة بنقل الملكية، والجهة المسؤولة عنها، والوثائق المطلوبة.

كما يجب أن تكون العقود متوافقة مع التشريعات المغربية المنظمة للعقار والكراء والتمويل وحماية المستهلك، بحسب طبيعة النظام المعتمد.

المبحث السادس: مثال توضيحي لطريقة التملك التدريجي

لشرح الفكرة، يمكن تصور شقة يحدد ثمنها في العقد بمبلغ 300 ألف درهم، مع مدة تعاقدية وشروط أداء واضحة.

وقد ينص أحد النماذج على أداء واجب شهري، مع تخصيص جزء معلوم من الأداء لاحتساب التملك، بينما يغطي الجزء الآخر الانتفاع بالمسكن وتكاليف التدبير وفق ما يحدده العقد.

وإذا اختار المستفيد مسار التملك، تُحتسب المبالغ المتفق عليها من ثمن الشراء، وتُحدد كيفية أداء الرصيد المتبقي والرسوم المرتبطة بنقل الملكية.

وهذا المثال افتراضي لتوضيح المبدأ، وليس سعرًا مقترحًا لجميع المدن أو تكلفة نهائية للمشروع. فالثمن الحقيقي يتوقف على الأرض والبناء والموقع والتجهيزات والتمويل والصيانة.

والهدف من النموذج هو أن يعرف المستفيد منذ اليوم الأول مقدار التزامه، والمدة المتوقعة، وحقوقه عند التعثر، والنتيجة المالية لكل اختيار.

المبحث السابع: اختيار المستفيدين وضمان العدالة
أولاً: اعتماد معايير واضحة

يجب أن يقوم توزيع المساكن على معايير موضوعية ومعلنة،
حتى لا تتحول الاستفادة إلى امتياز مرتبط بالعلاقات الشخصية
أو النفوذ.

ويمكن أن تشمل المعايير:

- . دخل الأسرة وعدد أفرادها.
- . عدم امتلاك مسكن مناسب، وفق الشروط القانونية
للبرنامج.
- . الوضعية السكنية الحالية.
- . الإعاقة أو الظروف الاجتماعية الخاصة، وفق ضوابط
معلنة.
- . مكان العمل أو الدراسة عند ارتباطه بحاجة سكنية مثبتة.
- . القدرة على أداء الكراء المحدد دون تجاوز حدود
الاستطاعة المعتمدة.

ويجب تحديد الأوزان النسبية لهذه المعايير في إطار تنظيمي
معلن، مع احترام المساواة وتكافؤ الفرص.

ثانياً: منصة رقمية للتسجيل والتتبع

يقترح بدر شاشا إنشاء منصة رقمية وطنية أو نظام موحد
لتلقي الطلبات وتتبعها، مع توفير مكاتب للمساعدة حتى لا
يُحرم الأشخاص الذين لا يجيدون استعمال الوسائل الرقمية من
المشاركة.

ويمكن أن تتيح المنصة تقديم الطلبات، وتحميل الوثائق، وتتبع مراحل دراسة الملف، والاطلاع على أسباب القبول أو الرفض، وتقديم التظلمات.

كما ينبغي توفير آليات للتحقق من المعلومات بطريقة قانونية وأمنة، مع احترام حماية المعطيات الشخصية.

ثالثاً: مراقبة الاستفادة

يجب وضع قواعد تمنع تزوير الملفات أو تقديم معلومات غير صحيحة أو استغلال المسكن لأغراض مخالفة للعقد.

وفي الوقت نفسه، ينبغي حماية المستفيدين من القرارات التعسفية، وتوفير حق الاعتراض والتظلم، وتحديد إجراءات واضحة قبل فسخ العقود أو استرجاع المساكن.

ويجب أن تخضع عملية توزيع الشقق للمراقبة والتدقيق، مع نشر إحصاءات دورية حول عدد الطلبات والمساكن المخصصة ومعايير الاختيار.

المبحث الثامن: الموقع وجودة الأحياء السكنية
أولاً: بناء المساكن بالقرب من الخدمات

لا يكفي توفير شقة بسعر مناسب إذا كانت بعيدة عن المدارس والمستشفيات ومراكز العمل والنقل العمومي.

ولهذا يقترح المشروع إعطاء الأولوية للمواقع التي تسمح للأسر بالوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحد من تكاليف التنقل اليومية.

كما ينبغي التنسيق مع الجماعات الترابية والقطاعات المختصة لضمان توفر الماء والكهرباء والصرف الصحي والطرق والإنارة العمومية.

ثانيًا: تجنب العزلة العمرانية

يجب ألا تتحول مشاريع السكن الميسر إلى تجمعات معزولة تفتقر إلى المرافق والمساحات العمومية.

ومن الأفضل دمج المساكن ضمن أحياء متنوعة ومتصلة بالنسيج الحضري، مع توفير فضاءات للأطفال ومناطق خضراء ومرافق اجتماعية حيثما تسمح المساحة والميزانية.

ثالثًا: مراعاة جودة البناء

ينبغي أن تُبنى الشقق وفق معايير السلامة والمتانة، مع الاهتمام بالتهوية والإضاءة والعزل الحراري والصوتي والتجهيزات الصحية.

فالمسكن الذي يحتاج إلى إصلاحات متكررة قد يتحول إلى عبء على المستفيد والمؤسسة، حتى لو كان ثمنه الأولي مناسبًا.

كما يجب وضع برنامج صيانة دوري للمباني والمرافق المشتركة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ الإصلاحات وتمويلها.

المبحث التاسع: تمويل المشروع واستدامته المالية أولاً: التمويل العمومي

يمكن أن يعتمد البرنامج على اعتمادات عمومية مخصصة للسكن، وفق الأولويات والقدرة المالية للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات المعنية.

ويجب أن تُحدد الميزانية المطلوبة على أساس دراسات الجدوى، مع احتساب تكلفة الأرض والبناء والتجهيز والتمويل والتدبير والصيانة.

ثانياً: إعادة استثمار مداخل الكراء

يمكن توجيه جزء من مداخل الكراء نحو صيانة المساكن، وتسديد الالتزامات المالية، وتجديد التجهيزات، والمساهمة في إنشاء وحدات جديدة وفق قواعد مالية واضحة.

ويتيح هذا النموذج بناء رصيد سكني مستدام تدريجياً، بدل الاعتماد الدائم على تمويل إنشاء مساكن جديدة من الميزانية العمومية وحدها.

غير أن نجاحه يتطلب تحديداً دقيقاً للتكاليف والإيرادات، لأن مداخل الكراء قد لا تغطي جميع المصاريف، خصوصاً عند تقديم دعم اجتماعي مهم.

ثالثاً: الشراكات والاستثمار

يمكن دراسة شراكات مع مؤسسات التمويل والقطاع الخاص والجهات الترابية، بشرط وضوح توزيع المخاطر والمسؤوليات.

ويجب ألا تؤدي هذه الشراكات إلى فرض أسعار لا تناسب الأسر المستهدفة، أو إلى نقل المخاطر المالية بصورة غير عادلة إلى المستفيدين.

رابعًا: التدبير المالي الشفاف

يقترح بدر شاشا نشر تقارير مالية دورية حول عدد المساكن، وتكلفة البناء، ومداخل الكراء، ومصاريف الصيانة، ونسبة الشقق الشاغرة، ومعدل التعثر في الأداء.

وتساعد هذه المعطيات على تقييم أداء البرنامج، وتصحيح الاختلالات، وضمان أن الأموال المخصصة للسكن تحقق أهدافها الاجتماعية.

المبحث العاشر: حماية المستفيدين من التعثر المالي أولاً: مراعاة الظروف الطارئة

قد تتعرض الأسرة لفقدان العمل أو المرض أو تغيرات مفاجئة في الدخل، مما يجعل أداء الكراء أو الأقساط أكثر صعوبة.

ولهذا يجب أن يتضمن البرنامج آليات لمعالجة التعثر، مثل الإنذار المبكر، والتواصل مع المستفيد، وإعادة جدولة المستحقات عندما تسمح القواعد والموارد بذلك.

ولا ينبغي أن يكون الهدف من النظام هو إخراج الأسر من مساكنها بسرعة، بل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي مع حماية الحقوق المالية والقانونية للمؤسسة.

ثانيًا: منع الاستغلال المالي

يجب توضيح جميع التكاليف المرتبطة بالعقد، بما فيها الكراء والرسوم والصيانة والمبالغ المحتسبة للتملك عند الاقتضاء.

ويجب منع الشروط الغامضة التي قد تؤدي إلى فقدان المستفيد مبالغ كبيرة دون معرفة مسبقة بالعواقب.

كما ينبغي توفير آلية للشكايات والوساطة وتسوية النزاعات، مع ضمان إمكانية اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة.

ثالثًا: حماية الحق في الكراء

إذا لم يرغب المستفيد في التملك، فينبغي أن تكون له إمكانية الاستمرار في الكراء وفق الشروط القانونية والعقدية، ما دام يحترم التزاماته.

ويجب ألا يُستخدم مسار التملك لإجبار الأسر على الاقتراض أو الدخول في التزامات تفوق قدرتها المالية.

المبحث الحادي عشر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة
أولاً: دعم الاستقرار الأسري

يمكن للسكن المناسب أن يساهم في تقليل الضغط النفسي والمالي على الأسرة، ويساعد الآباء والأمهات على تنظيم ميزانيتهم والتخطيط للمستقبل.

كما يمكن أن يساهم الاستقرار السكني في تحسين ظروف تدرس الأطفال واستمرارهم في التعليم، خصوصاً عندما يقلل من الاضطراب إلى تغيير السكن بصورة متكررة.

ثانيًا: تشجيع الشباب على الاستقرار

يمكن للكراء الميسر أن يخفف أحد العوائق التي تواجه الشباب عند الرغبة في تكوين أسرة، خاصة عندما تكون تكاليف شراء المسكن مرتفعة مقارنة بمستوى الدخل.

ولا يعني ذلك أن السكن وحده يحل جميع المشكلات الاجتماعية، لكنه قد يشكل جزءاً مهماً من سياسة متكاملة تشمل التشغيل والتعليم والصحة والنقل.

ثالثًا: تنشيط قطاع البناء

قد يساهم إطلاق مشاريع سكنية مدروسة في خلق طلب على خدمات الهندسة والبناء والتجهيز والصيانة.

ويمكن أن تستفيد من ذلك المقاولات الصغيرة والمتوسطة، شريطة احترام معايير الجودة والسلامة والشفافية في الصفقات.

رابعًا: الحد من الهشاشة السكنية

يمكن أن يساعد البرنامج على توفير بدائل منظمة للأسر التي تعيش في ظروف سكنية غير مناسبة، مع مراعاة احتياجات كل منطقة.

لكن حجم الأثر يعتمد على عدد الوحدات المنجزة، وموقعها، وأسعار الكراء، وعدالة الاستفادة، واستدامة التمويل.

خامسًا: تعزيز العدالة المجالية

يمكن توزيع المشاريع على المدن والمراكز الحضرية وفق دراسات الطلب والحاجات الاجتماعية، بدل تركيزها في مناطق محدودة فقط.

ويجب مراعاة فرص العمل والنقل والخدمات عند اختيار المواقع، حتى لا تتحول المساكن الميسرة إلى سبب في زيادة تكاليف التنقل أو العزلة الاجتماعية.

المبحث الثاني عشر: التحديات التي يجب معالجتها
أولًا: ارتفاع تكلفة الأراضي والبناء

قد تشكل الأرض والبنية التحتية والمواد الأساسية جزءًا كبيرًا من تكلفة المشروع.

ولمعالجة ذلك، يجب مقارنة مواقع متعددة، والاستفادة من العقارات المناسبة المتاحة قانونيًا، وتحسين تصميم الوحدات دون الإخلال بالجودة، واعتماد صفقات شفافة.

ثانيًا: ضمان التمويل طويل الأمد

قد يحتاج البرنامج إلى دعم مالي مستمر، خصوصًا إذا كانت واجبات الكراء أقل من التكلفة الكاملة للبناء والتدبير.

ولهذا يجب تحديد مصادر التمويل بوضوح، وتقدير الالتزامات المستقبلية، وتجنب التوسع في بناء وحدات لا تتوفر لها موارد كافية للصيانة.

ثالثًا: التوازن بين السعر والجودة

يمكن أن يؤدي الضغط لتقليص التكلفة إلى استخدام تجهيزات ضعيفة أو إهمال الصيانة.

ويجب أن يقوم البرنامج على حساب التكلفة طوال عمر المبنى، لا على تخفيض ثمن البناء وحده.

رابعًا: منع المضاربة وإعادة البيع غير القانوني

قد يحاول بعض المستفيدين استغلال السكن المخصص للدعم لتحقيق أرباح غير مشروعة.

ولهذا ينبغي تحديد شروط الاستعمال والتنازل والتملك وإعادة البيع وفق القوانين المعمول بها، مع اعتماد رقابة متناسبة تحمي المال العام ولا تنتهك الحقوق القانونية للمستفيدين.

خامسًا: تجنب سوء اختيار المواقع

إذا بُنيت المساكن في مناطق بعيدة عن العمل والخدمات، فقد تصبح أقل جاذبية، حتى لو كان الكراء مناسبًا.

ولهذا يجب أن يرتبط اختيار الموقع بدراسة شاملة للنقل والخدمات والفرص الاقتصادية.

المبحث الثالث عشر: مراحل تنفيذ المشروع الوطني المرحلة الأولى: الدراسة والتشخيص

تبدأ العملية بإعداد دراسة وطنية حول الطلب على السكن الميسر، ومستويات الدخل، وأسعار الكراء، وتكلفة البناء، والعقارات المتاحة، والقدرة المالية للمؤسسات المعنية.

ويجب أن تحدد الدراسة الفئات المستهدفة، والمناطق ذات الأولوية، والآليات القانونية والمالية الممكنة.

المرحلة الثانية: إعداد الإطار القانوني

يجب وضع إطار ينظم الكراء العمومي، ومعايير الاستفادة، والتملك التدريجي، واحتساب الأداءات، والصيانة، وحماية المستفيدين، وتسوية النزاعات.

وينبغي أن يُعد هذا الإطار بالتنسيق مع الجهات المختصة، مع التأكد من توافقه مع التشريعات المغربية المعمول بها.

المرحلة الثالثة: إطلاق مشاريع تجريبية

يمكن البدء بعدد محدود من المشاريع في مناطق مختلفة، حتى تُختبر نماذج البناء والتمويل والتدبير.

وتساعد التجربة على معرفة التكلفة الفعلية، ومستوى الطلب، ومشكلات الصيانة، ومدى قدرة الأسر على أداء الكراء.

المرحلة الرابعة: تقييم النتائج

بعد فترة تشغيل مناسبة، تُقيّم النتائج وفق مؤشرات معلنة، مثل نسبة إشغال المساكن، وتكلفة البناء، ومستوى الكراء، ومصاريف الصيانة، وعدد الأسر المستفيدة، ومعدل التعثر. وتُستخدم النتائج لتعديل الشروط قبل توسيع البرنامج.

المرحلة الخامسة: التوسع التدريجي

بعد نجاح المشاريع التجريبية، يمكن توسيع البرنامج وفق الموارد المالية والقدرة التنفيذية، مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تثبت الدراسات حاجتها إلى السكن الميسر.

ويجب أن يكون التوسع تدريجياً ومدروساً حتى لا يتجاوز قدرة المؤسسات على التمويل والتدبير والصيانة.

المرحلة السادسة: التقييم والمراقبة المستمرة

يجب نشر تقارير دورية عن الأداء الاجتماعي والمالي للبرنامج، وتوفير قنوات للشكايات والتظلمات، وإجراء مراجعات مستقلة عند الحاجة.

فالهدف ليس مجرد بناء عدد كبير من الشقق، بل ضمان بقائها صالحة للسكن، واستمرار قدرتها على خدمة الأسر المستهدفة.

المبحث الرابع عشر: مؤشرات قياس نجاح المشروع

حتى يكون البرنامج قابلاً للتقييم، يقترح بدر شاشا اعتماد مجموعة من المؤشرات، من بينها:

- . عدد المساكن التي تم إنجازها وتجهيزها.
- . عدد الأسر التي استفادت فعليًا.
- . متوسط واجب الكراء مقارنة بدخل الأسرة.
- . نسبة إشغال المساكن المتاحة.
- . عدد المستفيدين الذين انتقلوا إلى التملك وفق العقود.
- . تكلفة البناء والتدبير والصيانة لكل وحدة.
- . نسبة الأعطال والإصلاحات الضرورية.
- . مدى قرب المساكن من النقل والخدمات الأساسية.
- . مستوى رضا المستفيدين.
- . حجم الموارد المالية اللازمة لاستمرار البرنامج.
- . عدد الشكايات وطريقة معالجتها.
- . نسبة التزام المشاريع بمعايير الجودة والسلامة.

ويجب أن تُنشر هذه المؤشرات بصورة دورية، مع مراعاة حماية البيانات الشخصية، حتى يتمكن المواطنون والجهات الرقابية من تقييم النتائج بصورة موضوعية.

المبحث الخامس عشر: توصيات بدر شاشا

بناءً على هذا التصور، يقترح بدر شاشا ما يلي:

- . إطلاق برنامج وطني للسكن العمومي المخصص للكراء الميسر.
- . إتاحة خيار التملك التدريجي لمن يرغب فيه ويستوفي شروطه.
- . تحديد واجبات الكراء وفق معايير تراعي الدخل والتكلفة والموقع.
- . تخصيص دعم اجتماعي للأسر الأكثر حاجة وفق قواعد شفافة.

- . دراسة إمكانية استغلال الأراضي والعقارات العمومية المناسبة.
- . تشجيع إعادة تأهيل المباني الصالحة بدل الاقتصار على البناء الجديد.
- . تطوير شراكات شفافة مع القطاع الخاص وفق المصلحة العامة.
- . إنشاء منصة رقمية لتقديم الطلبات وتتبع الملفات والتظلمات.
- . اعتماد معايير موضوعية لاختيار المستفيدين.
- . ضمان جودة البناء والسلامة والصيانة طويلة الأمد.
- . اختيار مواقع قريبة من فرص العمل والمدارس والمستشفيات والنقل.
- . توضيح ثمن التملك وطريقة احتساب الأداءات في العقود.
- . حماية المستفيدين من الشروط الغامضة والالتزامات المالية المفرطة.
- . توفير آليات لمعالجة التعثر المالي والظروف الاجتماعية الطارئة.
- . نشر تقارير دورية عن التكاليف والإيرادات والنتائج.
- . إطلاق مشاريع تجريبية قبل التوسع على المستوى الوطني.
- . تقييم البرنامج بصورة مستقلة وإدخال التحسينات اللازمة.
- . احترام القوانين المنظمة للعقار والكراء والتمويل وحماية المعطيات الشخصية.

خاتمة الفصل الخامس

إن توفير السكن المناسب يشكل أحد الأسس المهمة للاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، لأنه يرتبط بكرامة الإنسان، وأمن الأسرة، وقدرة المواطن على تنظيم حياته وبناء مستقبله.

ويقدم مقترح بدر شاشا تصورًا يقوم على توفير مساكن عمومية للكراء بأثمنة مناسبة، مع فتح إمكانية الانتقال التدريجي من الكراء إلى التملك وفق شروط واضحة وشفافة.

وتكمن أهمية هذا المقترح في أنه يمنح المواطن خيارًا يتناسب مع وضعه المالي: الاستفادة من كراء ميسر دون ضرورة الشراء، أو اختيار التملك التدريجي إذا توفرت لديه القدرة والرغبة.

غير أن نجاح المشروع يتطلب أكثر من بناء الشقق؛ فهو يحتاج إلى تخطيط عمراني سليم، وتمويل مستدام، وإدارة فعالة، ومعايير عادلة للاستفادة، وعقود تحمي حقوق المستفيدين، ونظام صيانة يضمن استمرار جودة المساكن.

كما ينبغي أن تكون المشاريع قريبة من فرص العمل والنقل والخدمات الأساسية، لأن السكن الجيد لا يُقاس بمساحة الشقة وحدها، بل بمدى قدرة الأسرة على العيش الكريم داخل محيط متكامل.

ويجب أن تقوم العلاقة بين المؤسسة والمستفيد على الثقة والوضوح، بحيث يعرف المواطن منذ البداية قيمة التزاماته وحقوقه، والآثار القانونية والمالية لاختياراته.

إن الهدف النهائي من هذا المقترح هو جعل السكن الميسر أداة للاستقرار والعدالة الاجتماعية، وتوفير بديل واقعي للأسر التي تواجه صعوبات في شراء مسكن أو تحمل كلفة الكراء المرتفعة.

ومن هذا المنطلق، يدعو بدر شاشا إلى دراسة هذا المشروع دراسة وطنية متكاملة، وإطلاق تجارب عملية قابلة للتقييم، ثم تطويرها وتوسيعها وفق النتائج والموارد المتاحة.

بدر شاشا

مقترح وطني للسكن العمومي الميسر، والكراء المنصف، والتملك التدريجي، وتعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي بالمغرب.

الخلاصة العامة

إن التنمية الحقيقية لا تتحقق بالأفكار وحدها، كما لا تتحقق بالإمكانات المادية وحدها، بل تحتاج إلى رؤية واضحة، وتخطيط علمي، وإدارة فعالة، وإرادة جماعية لتحويل التصورات إلى مشاريع قابلة للتطبيق.

ومن خلال هذا الكتاب، يقدم بدر شاشا خمسة مقترحات تتناول مجالات ترتبط ارتباطاً مباشراً بحياة المواطنين ومستقبل البلاد: الماء، والطاقة، والتعليم والشهادات، والسكن.

ففي مجال الماء، تبرز الحاجة إلى تحسين التخزين والتوزيع والتدبير، والبحث عن حلول مبتكرة لمواجهة الإجهاد المائي. وفي مجال الطاقة، يفتح الاستثمار في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة آفاقاً لتقليص التكاليف وتعزيز الاستدامة.

أما في مجال الشهادات والدبلومات، فإن الرقمنة والتحقق الموثوق يمكن أن يساهما في تعزيز الثقة والشفافية. وفي مجال السكن، يظل البحث عن صيغ ميسرة للكراء والتملك من القضايا المرتبطة بالاستقرار الأسري والاجتماعي.

وتحتاج هذه المقترحات إلى دراسات تقنية ومالية وقانونية وبيئية، وإلى تحديد الأولويات والموارد والمسؤوليات، ثم اختبار الحلول من خلال مشاريع تجريبية قبل توسيعها.

كما يتطلب نجاح أي إصلاح احترام مبادئ الحكامة الجيدة، والشفافية، وتكافؤ الفرص، وحماية حقوق المواطنين، والتقييم المستمر للنتائج.

إن المغرب يمتلك كفاءات بشرية ومؤهلات طبيعية واقتصادية يمكن أن تساعد على تطوير حلول مبتكرة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل للاستعداد للمستقبل. ويظل الاستثمار في المعرفة، والتخطيط، والتعاون بين المؤسسات والمواطنين، من أهم مفاتيح تحقيق التنمية.

ويأمل بدر شاشا أن تكون هذه المقترحات مساهمة في فتح آفاق جديدة للتفكير والنقاش، وأن تشجع على دراسة الأفكار المفيدة وتطويرها بما يخدم المصلحة العامة.

فالأفكار البناءة تكتسب قيمتها الحقيقية عندما تتحول إلى عمل مسؤول، ومشاريع مدروسة، ونتائج ملموسة يستفيد منها المواطن والمجتمع.

مراجع للاستئناس والدراسة

أعد هذا الكتاب في صورة مقترحات وأفكار أولية. ولتعزيز الدراسة العلمية لهذه المقترحات والتحقق من جدواها، يمكن الرجوع إلى المصادر والمؤسسات الرسمية التالية:

أولاً: الماء والموارد المائية

- . وزارة التجهيز والماء بالمملكة المغربية: التقارير والوثائق المتعلقة بالموارد المائية والسدود والتخطيط المائي.
- . وكالات الأحواض المائية بالمغرب: المعطيات والدراسات المتعلقة بالأحواض المائية وتدبير المياه.
- . المكاتب والمؤسسات العمومية المختصة بالتطهير وإعادة استعمال المياه العادمة.
- . منظمة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: المنشورات المتعلقة بالمياه والتنمية المستدامة.

ثانياً: الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة

- . وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة بالمملكة المغربية: الاستراتيجيات والبرامج الوطنية المتعلقة بالطاقة.
- . الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (MASEN): الوثائق والتقارير المتعلقة بمشاريع الطاقة المتجددة.
- . الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA): الدراسات والتقارير الخاصة بالطاقة الشمسية والتحول الطاقوي.

. الوكالة الدولية للطاقة (IEA): التقارير المتعلقة بأمن الطاقة وكفاءة الاستهلاك.

ثالثاً: الشهادات والدبلومات والرقمنة

- . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالمملكة المغربية.
- . وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالمملكة المغربية.
- . اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP).
- . المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO): المعايير ذات الصلة بأمن المعلومات وإدارة البيانات، بحسب انطباقها على المشروع.

رابعاً: السكن العمومي والكراء والتملك

- . وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة بالمملكة المغربية.
- . المؤسسات والهيئات العمومية المختصة بالسكن وسياسات الإسكان.
- . المندوبية السامية للتخطيط: الإحصاءات والدراسات المتعلقة بالأسر والسكن وظروف العيش.
- . برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat): المنشورات المتعلقة بالسكن اللائق والتنمية الحضرية المستدامة.
- . النصوص القانونية المغربية الجاري بها العمل في مجالات العقار والكراء والتعمير والتمويل وحماية المستهلك.

خامسًا: التنمية المستدامة والحكمة

- . الأمم المتحدة: أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الأهداف المرتبطة بالمياه النظيفة والطاقة النظيفة والمدن المستدامة والمؤسسات الفعالة.
- . البنك الدولي: الدراسات والتقارير المتعلقة بالتنمية والبنية التحتية والتمويل العمومي.
- . منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): المنشورات المتعلقة بالحكمة العامة وتقييم السياسات العمومية.

ملاحظة منهجية

تُذكر هذه الجهات والمصادر بوصفها مراجع مقترحة للاستئناس والتحقق والتوسع في البحث، وليست إقرارًا بأن جميع وثائقها قد استُعملت مباشرة في إعداد هذا الكتاب. وقبل اعتماد النسخة النهائية للنشر، ينبغي تحديد الوثائق التي جرى الرجوع إليها فعليًا، وتسجيل عناوينها الدقيقة وأسماء مؤلفيها أو المؤسسات الصادرة عنها، وسنة النشر، وروابطها الرسمية عند توفرها.

كما ينبغي دعم كل مشروع بدراسات تقنية ومالية وقانونية حديثة، مع التحقق من البيانات والأرقام قبل نشرها.

إعداد المقترحات: بدر شاشا

بدر شاشا هو صاحب كتاب «مقترحات بدر شاشا»، وهو عمل يجمع مجموعة من المقترحات والتصورات المتعلقة بالتنمية والإصلاح في المغرب.

يركز هذا العمل على عدد من القضايا ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية، من بينها تدبير الموارد المائية، وتطوير الطاقات المتجددة، وتعزيز موثوقية الشهادات والدبلومات، وتوفير السكن العمومي الميسر، وإتاحة مسارات تدريبية للتملك.

ومن خلال هذه المقترحات، يسعى صاحب الكتاب إلى المساهمة في النقاش حول الحلول الممكنة للتحديات التي تواجه المجتمع، وتشجيع التفكير في مشاريع قابلة للدراسة والتطوير بما يتلاءم مع الإمكانيات الوطنية وحاجات المواطنين.

ويقدم الكتاب باعتباره مبادرة فكرية تهدف إلى طرح الأفكار للنقاش، وإبراز أهمية التخطيط العلمي، والحكمة الجيدة، والابتكار، والتعاون بين المؤسسات والكفاءات والمجتمع.

صاحب الكتاب: بدر شاشا



+ 1000 attestation et formation et diplômes digital
et 600 article et 10 article scientifique

RH

- Diplôme en gestion des ressources humaines (HR)
- Gestion des ressources humaines pour les managers non-RH
- Diplôme en administration des affaires
- Compétences en leadership et management pour les entreprises
- Leadership et gestion dans le secteur de la santé
- Management et Ressources Humaines
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Management et Ressources Humaines
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Management et RH
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Management et Ressources Humaines
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises

- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Management et Ressources Humaines
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Management et Ressources Humaines
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Management et Ressources Humaines
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Management et Ressources Humaines
- Diplôme en Gestion des Ressources Humaines (RH)
- RH pour les managers non-RH
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Gestion et Management
- Leadership et Gestion dans le secteur de la Santé
- Diplôme en Administration des Affaires
- Compétences en Leadership et Management pour les entreprises
- Gestion des Ressources Humaines pour les managers non-RH

) LOGISTIQUE

- Logistique et Transport ((اللوجستيك والنقل))
- Diplôme en gestion du transport
- Fondamentaux de la gestion du transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus

- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Comprendre la gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation de conducteur de chariot élévateur (Forklift)
- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Comprendre la gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation d'opérateur de chariot élévateur (Forklift)
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine
- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation d'opérateur de chariot élévateur (Forklift)
- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation d'opérateur de chariot élévateur (Forklift)
- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation d'opérateur de chariot élévateur (Forklift)

- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation d'opérateur de chariot élévateur (Forklift)
- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation d'opérateur de chariot élévateur (Forklift)
- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Comprendre la gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement
- Formation d'opérateur de chariot élévateur (Forklift)
- Logistique et Transport
- Diplôme en Gestion du Transport
- Fondamentaux de la Gestion du Transport
- Gestion d'entrepôt : Inventaire, stock et chaînes d'approvisionnement
- Gestion d'entrepôt : Principes, tendances et processus
- Comprendre la gestion des risques de la chaîne d'approvisionnement

QHSE

- Normes ISO et Qualité (معايير الأيزو والجودة)
- ISO 9001:2015 - Système de management de la qualité (SMQ)

- ISO 14001:2015 - Système de management environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Systèmes de management de la sécurité des denrées alimentaires
- ISO 13485:2016 - Systèmes de management de la qualité pour les dispositifs médicaux
- ISO 14971:2019 - Application de la gestion des risques aux dispositifs médicaux
- ISO 39001 - Système de management de la sécurité routière
- Santé, Sécurité et Environnement (HSE) ((الصحة والسلامة والبيئة))
- Diplôme en santé, sécurité et environnement au travail
- Introduction à la santé et sécurité au travail
- Directives EHS : Environnement, Hygiène et Sécurité
- Fondamentaux de la manipulation manuelle (Manual Handling)
- Sécurité et hygiène alimentaire
- Fondamentaux OSHA - Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Sensibilisation et formation DSEAR (Atmosphères explosives)
- Équipement de protection individuelle (EPI)
- Formation sur la sécurité du sulfure d'hydrogène (H2S)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage de matériaux
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine
- Hygiène, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé et Sécurité au Travail (QHSE)
- Directives EHS : Environnement, Santé et Sécurité
- Introduction à la Santé et à la Sécurité au Travail
- Fondamentaux OSHA : Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Sensibilisation et formation DSEAR
- Formation sur la sécurité de l'hydrogène sulfuré (H2S)
- Sécurité et hygiène alimentaire
- Fondamentaux de la manutention manuelle
- Équipements de protection individuelle (EPI)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage

- Normes ISO et Qualité
- ISO 9001:2015 - Système de Management de la Qualité (SMQ)
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qualité des Dispositifs Médicaux
- ISO 14971:2019 - Application de la gestion des risques aux dispositifs médicaux
- Santé, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé, Sécurité et Environnement au Travail
- Directives EHS : Environnement, Hygiène et Sécurité
- Introduction à la Santé et Sécurité au Travail
- Fondamentaux OSHA : Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Formation de sensibilisation DSEAR (Atmosphères explosives)
- Formation sur la sécurité du Sulfure d'Hydrogène (H2S)
- Sécurité et Hygiène Alimentaire
- Fondamentaux de la Manutention Manuelle
- Équipements de Protection Individuelle (EPI)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine
- Normes ISO et Qualité
- ISO 9001:2015 - Système de Management de la Qualité (SMQ)
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qualité (Dispositifs Médicaux)
- ISO 14971:2019 - Gestion des risques appliquée aux dispositifs médicaux
- Hygiène, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé, Sécurité et Environnement au Travail

- Directives EHS : Environnement, Hygiène et Sécurité
- Introduction à la Santé et Sécurité au Travail
- Fondamentaux OSHA : Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Formation de sensibilisation DSEAR (Atmosphères explosives)
- Formation sur la sécurité du Sulfure d'Hydrogène (H2S)
- Sécurité et Hygiène Alimentaire
- Fondamentaux de la Manutention Manuelle
- Équipements de Protection Individuelle (EPI)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine
- Normes ISO et Qualité
- ISO 9001:2015 - Système de Management de la Qualité (SMQ)
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qual)ةDispositifs Médicaux)
- ISO 14971:2019 - Gestion des risques appliquée aux dispositifs médicaux
- Hygiène, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé, Sécurité et Environnement au Travail
- Directives EHS : Environnement, Hygiène et Sécurité
- Introduction à la Santé et Sécurité au Travail
- Fondamentaux OSHA : Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Sensibilisation et formation DSEAR (Atmosphères explosives)
- Formation sur la sécurité du Sulfure d'Hydrogène (H2S)
- Sécurité et Hygiène Alimentaire
- Fondamentaux de la Manutention Manuelle
- Équipements de Protection Individuelle (EPI)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine

- Normes ISO et Qualité
- ISO 9001:2015 - Système de Management de la Qualité (SMQ)
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qualité (Dispositifs Médicaux)
- ISO 14971:2019 - Gestion des risques appliquée aux dispositifs médicaux
- Hygiène, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé, Sécurité et Environnement au Travail
- Directives EHS : Environnement, Hygiène et Sécurité
- Introduction à la Santé et Sécurité au Travail
- Fondamentaux OSHA : Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Sensibilisation et formation DSEAR (Atmosphères explosives)
- Formation sur la sécurité du Sulfure d'Hydrogène (H2S)
- Sécurité et Hygiène Alimentaire
- Fondamentaux de la Manutention Manuelle
- Équipements de Protection Individuelle (EPI)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine
- Normes ISO et Qualité
- ISO 9001:2015 - Système de Management de la Qualité (SMQ)
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qualité (Dispositifs Médicaux)
- ISO 14971:2019 - Gestion des risques appliquée aux dispositifs médicaux
- Hygiène, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé, Sécurité et Environnement au Travail

- Directives EHS : Environnement, Hygiène et Sécurité
- Introduction à la Santé et Sécurité au Travail
- Fondamentaux OSHA : Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Sensibilisation et formation DSEAR (Atmosphères explosives)
- Formation sur la sécurité du Sulfure d'Hydrogène (H2S)
- Sécurité et Hygiène Alimentaire
- Fondamentaux de la Manutention Manuelle
- Équipements de Protection Individuelle (EPI)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine
- Normes ISO et Qualité
- ISO 9001:2015 - Système de Management de la Qualité (SMQ)
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qualité (Dispositifs Médicaux)
- ISO 14971:2019 - Gestion des risques appliquée aux dispositifs médicaux
- Hygiène, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé, Sécurité et Environnement au Travail
- Directives EHS : Environnement, Hygiène et Sécurité
- Introduction à la Santé et Sécurité au Travail
- Fondamentaux OSHA : Sécurité des échelles et prévention des blessures
- Agents pathogènes à diffusion hématogène (OSHA)
- Formation de sensibilisation DSEAR (Atmosphères explosives)
- Formation sur la sécurité du Sulfure d'Hydrogène (H2S)
- Sécurité et Hygiène Alimentaire
- Fondamentaux de la Manutention Manuelle
- Équipements de Protection Individuelle (EPI)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine

- Normes ISO et Qualité
- ISO 9001:2015 - Système de Management de la Qualité (SMQ)
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental (SME)
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qualité (Dispositifs Médicaux)
- ISO 14971:2019 - Gestion des risques appliquée aux dispositifs médicaux
- Qualité et Sécurité (ISO)
- ISO 13485:2016 - Système de Management de la Qualité pour les Dispositifs Médicaux
- ISO 14971:2019 - Application de la gestion des risques aux dispositifs médicaux
- ISO 22000:2018 - Système de Management de la Sécurité des Denrées Alimentaires
- ISO 39001 - Système de Management de la Sécurité Routière
- ISO 14001:2015 - Système de Management Environnemental
- ISO 14001 - Stratégies et pratiques d'audit interne
- Santé, Sécurité et Environnement (HSE)
- Diplôme en Santé, Sécurité et Environnement au Travail
- Introduction à la Santé et Sécurité au Travail
- Formation sur la sécurité du Sulfure d'Hydrogène (H₂S)
- Gestion efficace des déchets solides
- Équipement de gréage pour la manutention et le levage
- Systèmes de distribution et maintenance électrique marine

Attestation et formation et diplômes digital Mr BADR CHACHA



Good Evening, BADR
Share Your Progress 



Leaderboard

Filter 

 Level 15  25,000+ XP

#5



BADR C. 

 71,035

You're at the top of Alison. Keep going to stay on top of the leader board.

#6



lokesh s.

 50,140

#7



Yuris R.

 49,605